المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات العسكرية والاستراتيجية

تخصص دراسات استراتيجية ودولية

الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط في عهد أوباما

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

اعداد الطالبة: سلمي بلقيس

اشراف الأستاذة : فليسي نرجس

لجنـــــــة المناقشـــــــــــة	
أ. بوعمامة زهير	رئيسا
أ. فليسي نرجس	مشرفا ومقررا
أ. خواص مصطفى	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2013/ 2104

شكر وعرفان

قبل كل شيء نشكر الله عز وجل للوصول إلى هذا المستوى وإتمام عملنا المتواضع، وما التوفيق إلا بالله.

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والاحترام إلى الأستاذة المشرفة "فليسي نرجس" لقبولها الإشراف على هذا العمل وعلى نصائحها وتوجيهاتها التي لم تبخل علينا بها.

كما أتوجه بالشكر مع أسمى أيات العرفان والتقدير الى أستاذي الفاضل الدكتور "مكي السعيد" الذي لم يتوان في تقديم مختلف النصائح والتوجيهات .

الى كافة أساتذة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

دون أن ننسى عمال المكتبة الذين عملوا على مساعدتنا خلال مشوارنا الدراسي.

.

الاهداء

الى من أعتبره قدوتي أطال الله في عمرك

اليك أبي

الى نبع الحنان والعطف رمز العطاء والتضحية أبقاها الله حفضا وصونا، دعما وعونا

اليك أمي

الى أغلى ما أهدتني الحياة :الشموع التي أضاءت لي مشواري و أكرمتاني وأجملا العطاء بحبهما أسأل المولى العلي القدير أن يحفظهما ويرفع مقامهما، الى من كانتا لي سندا و درع أمان أحتمي به من نائبات الزمان، وتحملتا عبء الحياة حتى لا أحس بالحرمان : إكليل رأسي المتألقة وعذبة الروح أختي الكبرى" شمس الاصيل" والى نور عيني وتوأم روحي "رحاب".

الى كل أفراد عائلتي كبيرا وصغيرا .

إلى رفيقات دربي وصديقات عمري ، إلى من تعلمنا معا حروف الصداقة وأتقناها "رحمة"، "وفاء"، "كهينة"،" "أمينة"، وخاصة "مختاري ايمان".

مع شكري الخالص إلى كل الأصدقاء الأعزاء والأوفياء لي لمن أرادوا أن أذكرهم ولو بكلمة أن يوفقهم الله لما يحبه و يرضاه ويبقى ذكرهم في القلب أجمل هدية.

الملخص:

يعتبر الشرق الأوسط من أكثر مناطق العالم توتراً أمنياً حيث شهد العديد من الحروب منها الحروب العربية– الإسرائيلية، والحرب العراقية – الإيرانية، وغزو العراق للكويت، وشهد الغزو الأمريكي لدولة العراق لسنة 2003، والذي صنف على أنه المغامرة الفاشلة في العراق التي كلفت أكثر من ثلاثة ترليون دولار وأفضت الى انسحاب أمريكي مزر قبل أن تحقق ما وعدت به العالم من تحويل العراق الى نموذج ديموقراطي شرق أوسطي متميز. مما دل على عدم الوفاء الذي لا يليق بموقع أمريكا العالمي بما يشير الى حقيقة مفادها أن التمدد الامبريالي المفرط قد انتهى وللمرة الأولى في التاريخ لتحولها لدولة مدينة لمنافستها الصين. فأصبحت الولايات المتحدة بعد ثمان سنوات مضطربة من حكم الرئيس الأمريكي جورج بوش على شفير الانهيار المالي، ولذلك سعى الرئيس باراك اوباما إلى رسم مسار معالم جديدة للاستراتيجية الأمريكية، وذلك بغرض رسم تباين تام بين رؤية ادارته الواقعية البرجماتية، والمنضبطة، وادارة سلفه، على أمل أن تعود الولايات المتحدة بصورة أفضل على المسرح العالمي في عهده وذلك بتبنيه خطاب جديد يأخذ من الشراكة والتعايش والوفاق بين المسلمين في الشرق والمسيحيين في الغرب نقطة رئيسية للانطلاق بعد نهاية إدارة بوش. ولكن سرعان ما لم تلاقي وعوده ترجمة على أرض الواقع، وأصبح نهج ادارة الرئيس أوباما عرضة للانتقاد، ويُشبه بنهج أسلافه.

الكلمات المفتاحية: الاستراتيجية الأمريكية، الشرق الأوسط، التغيير، السلام.

Résumé :

Le moyen orient est considéré parmi les régions les plus chaudes au monde. il a été témoin de nombreuses guerres, y compris les guerre arabo- israélien, la guerre irakienne de l'iran, l'invasion de koweit par l'irak, et en outre l'invasion de l'irak par les state unis en 2003 et qui a été classifie comme l'aventure échouée en irak, car elle a coûté plus de 3 trillions de dollars et a mené le retrait décuvant des américains avant d'atteindre son objectif de faire d l'irak un modèle démocratique au moyen orient privilégiée.

ce fait indique le non respect des états unis qui ne reflète pas sa position mondiale. l'expansion impérialiste excessive a fini pour la première fois dans l'histoire et après 8 ans les états unis est devenu turbulente et a l'écoulement financier a cause du régime de président george w.bush. alors, le président barack obama a trace une voie pour une nouvelle stratégie américaine, afin d'en tirer un contraste complet entre le réalisme pragmatique et discipline de son administration et celle de son prédécesseur dans l'espoir de donner une meilleure image sur son pays.

dans son discours, il a adopte une nouvelle prise de partenariat et de coexistante et réconciliation entre musulmans et chrétiens dans le monde occidental, mais ce discours n'a pas été interprété sur terrain ce qui veut dire son approche est similaire a celle de ses prédécesseurs.

mots clés : la stratégie américaine, le moyen orient, le changement , la paix

Abstract :

The Middle East is considered among the dangerous regions in the world. It witnessed numerous wars, including the Arabo-Israeli wars, the Iraqi war of Iran, the invasion of koweit by Iraq, besides the invasion of Iraq by the united states in 2003, which was classified as the failed adventure in Iraq, because it costed more than 3 trillions of dollars and led the disappointed retreat of Americans before reaching its goal to make a democratic model in iraq the favored Middle East.

This fact indicates the no respect of the United States which does not reflect its world position. The excessive imperialist expansion finished for the first time in the history, and after 8 years the United States became turbulent because the politics of president bush. Then, the president Barack Obama has track a new way for a new American strategy, to pull a complete contrast between the pragmatic realism and the discipline of his administration and that of his predecessor to give a better image on to his country.

In his speech, he adopted a new grip of partnership and coexisting and reconciliation between Muslims and Christians in the western world, but this speech was not interpreted on ground which means the same politic of precedent president.

Key words: American strategy, Middle East, change , peace .

الفهـــــرس

مقدمة.....**12**

الفصل الأول: أهمية منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.....26

المبحث الأول: مفهوم منطقة الشرق الأوسط.....**26**

المطلب الأول: الاطار الجغرافي والديموغرافي لمنطقة الشرق الأوسط.....27

المطلب الثاني: السياق التاريخي..... 29

المبحث الثاني: الشرق الأوسط الكبير.....**30**

المطلب الأول: " شرق أوسط جديد" من منظور استراتيجي أمريكي.....31

المطلب الثاني: أهداف مشروع الشرق الأوسط الكبير.....36

المبحث الثالث: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة..... **39**

المطلب الأول: الأهمية الجيوبوليتيكية و الجيوستراتيجية للمنطقة الشرق الأوسط..... 40

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية.....45

المبحث الرابع: مصالح وأهداف الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط **49**

المطلب الأول: الأهداف الدائمة.....**49**

المطلب الثاني: المصالح الحيوية.....54

خلاصة الفصل الأول.....**69**

الفصل الثاني: معالم الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط في عهد أوباما.....**71**

المبحث الأول: محددات شخصية أوباما.....**72**

المطلب الأول: الخلفية الشخصية لـ "باراك أوباما".....72"

المطلب الثاني: الرئيس باراك أوباما.....73

المبحث الثاني: الاستراتيجية السياسية للإدارة الجديدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط.....**77**

المطلب الأول: ادارة الرئيس أوباما وعملية السلام في الشرق الأوسط.....77

المطلب الثاني: عمليات التنمية السياسية في الشرق الأوسط.....84

المبحث الثالث: الاستراتيجية الاقتصادية الأمريكية للإدارة الجديدة في الشرق الأوسط.....94

المطلب الأول: القوى الاقتصادية المنافسة في الشرق الأوسط **94**

المطلب الثاني: الدواعي الأمريكية لتأمين الطاقة.....103

المبحث الرابع: الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في الشرق الأوسط.....108

المطلب الأول: محاربة الجماعات الارهابية.....**108**

المطلب الثاني: منع الانتشار النووي.....**112**

خلاصة الفصل الثاني 115

الفصل الثالث: استراتيجية الانسحاب الامريكي من العراق على المخطط الأمريكي تجاه الشرق الأوسط.....118

المبحث الأول: الاتفاقية الأمنية العراقية –الأمريكية وتداعياتها.....119

المطلب الأول: الملف العراقي ضمن أولويات إدارة اوباما.....**119**

المطلب الثاني: ركائز الاتفاقية الأمنية العراقية – الأمريكية 121

المبحث الثاني: الوجه الحقيقي للانسحاب الأمريكي من العراق.....124

المطلب الأول: التداعيات السياسية والأمنية للانسحاب الأمريكي من العراق.....**124**

المطلب الثاني: التمدد الأمريكي في العراق بعد الانسحاب.....**126**

المبحث الثالث: أثر الانسحاب الأمريكي على العراق ودول الجوار.....128

المطلب الأول: سيادة العراق الوطنية ما بعد الانسحاب الأمريكي.....**129**

المطلب الثاني: انعكاس الانسحاب على دول الجوار العراقي.....**133**

خلاصة الفصل الثالث 138

خاتمة 140

قائمة المراجع 149

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	الصفحة
(01)	الشرق الأوسط قديما	144
(02)	الشرق الأوسط الكبير	144
(03)	نظرية قلب العالم "*Heartland theory*"	145
(04)	نظرية الاطار "Rimland theory"	145
(05)	الموارد النفطية في منطقة الشرق الأوسط	146
(06)	توضح مبادئ واشنطن الأربعة لعراق ما بعد الانسحاب العسكري	146
(07)	توضح دول الجوار العراقي	147
(08)	الشرق الأوسط على المخطط الأمريكي (اللعبة الكبرى لأوباما)	147

مقدمـــــــة

مقدمـــــة:

بعث تنصيب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية باراك أوباما 2009، الأمل و التفاؤل والاهتمام لدى كثير من دول وشعوب العالم خاصة تلك التي عانت من سيطرة الدول الاستعمارية على مدى التاريخ، ويأتي في مقدمتها شعوب دول الشرق الأوسط التي لطالما عانت من الظلم والاضطهاد وما مرت به خلال فترة حكم الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن الذي استخدم هجمات 11 سبتمبر 2001 كذريعة للدخول الى تلك المنطقة بما يخدم أهداف ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية وكذا تكريس قدرتها في الهيمنة والانتصار على العالم، تلك المنطقة التي ستبقى ولعقود قادمة منطقة حيوية لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية بالنظر الى موقعها الاستراتيجي وثرواتها النفطية والتزام الولايات المتحدة بأمن اسرائيل وسلامتها ووجودها والسعي لإمكانية السيطرة ومنع انتشار الأسلحة النووية، هذه الملفات التي اذا ما طرأ أي خفض في التعاطي الأمريكي لأي منها فسيعود حتما بالضرر على تلك المصالح.

لذا ساند العرب شعار التغيير الذي رفعه أوباما فيما يخص سياسته تجاه منطقتهم، غير أن ازدياد ونمو التساؤلات والشكوك لدى شعوب دول منطقة الشرق الأوسط قد جاء نتيجة لحاجة ادارة الرئيس أوباما الفعلية للتعامل في سياق استراتيجية متكاملة تقوم على حل عدد من القضايا الجوهرية التي تحدث على مستوى المنطقة خلال هذه الحقبة الزمنية، بدءا من الصراع العربي الاسرائيلي، وصولا الى العراق وغيرها من المسائل.

المشكلة البحثية:

ان حالة الصراع هو المفهوم الذي حكم السياسة الخارجية الأمريكية فامتدت الحروب الأمريكية الى معظم بقاع الأرض، من أجل التوسع والنفوذ بحجة خدمة المصالح الحيوية تارة، والدفاع عن قيم ومبادئ الأمة الأمريكية تارة أخرى، على اعتبار أنها تصنع رؤية للحضارة الجديدة ومستقبل البشرية. وما ان برزت جملة من المصالح والأهداف الثابتة والمحددة للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، حتى بدأت الادارات الأمريكية تولي اهتمامها بهذه المنطقة ، ولغرض تحقيق ذلك تم اتباع استراتيجية خاصة بها وفقا لمراحل مميزة جرى تقسيمها حسب طبيعة كل مرحلة وظروفها الدولية ، فقد جرى تعديل الرؤية الأمريكية تجاه هذه المنطقة الحيوية من خلال التواجد العسكري الكثيف قرب منابع النفط عبر تشجيع التغيير في العراق الذي لا يمكن أن يتحقق بالوسائل السياسية وانما لابد من حدوث أعمال عنف الذي من شأنه تهديد المصالح الأمريكية، ما جرى تنفيذه في عهد ادارة الرئيس بوش الابن في أعقاب الاحتلال الأمريكي للعراق في 2003 وما خلفته من ديون التي كلفت حوالي أكثر من ثلاثة ترليون دولار . لذا كان انتهاج الادارة الأمريكية الجديدة لاستراتيجية بديلة أكثر توازنا في المناطق الاستراتيجية الكبرى أمرا ملحا وضروريا لمعالجة الفشل الذي أحدثته سياسة الادارة الأمريكية السابقة في منطقة الشرق الأوسط، وهو الأمر الذي يدفعها الى طرح المشكلة البحثية الأتية:

كيف ساهم تولي باراك أوباما حكم الولايات المتحدة في اعادة صياغة الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط؟

التساؤلات الفرعية:

- ماهي طبيعة الأهداف والمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط؟
- إلي أي مدى كانت سياسة الرئيس الأمريكي باراك أوباما مغايرة عن سابقتها، وإلى أي مدى مثلت استئنافاً لها ؟
- هل انسحبت أمريكا حقاً من العراق وهل تعمدت أن تترك بلد ما بين النهرين في وضع بائس وضعيف، فريسة للتوترات وعدم الاستقرار؟

فرضيات الدراسة:

- الأهداف الدائمة والمصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية تحتل برنامج أولويات الرئيس باراك أوباما.
- اتسمت ادارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما للاستراتيجية الأمريكية باستمرارية أكثر تجاه الشرق الأوسط مقارنة بالتغييرات التي وعد بها.
- انسحاب القوات الأمريكية من العراق لا يجسد انسحاباً كاملاً وانما احتلال بوسائل السيطرة الذكية.

مجالات الدراسة :

الاطار المكاني : سنركز في بحثنا على دراسة موضوعية لاستراتيجية الادارة الأمريكية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط الكبير ، ولهذا سنحاول اقتصار الدراسة على القضايا المرتبطة ارتباطا مباشرا بالتغييرات التي حملتها الادارة الأمريكية الجديدة تجاه المنطقة، والمتمثلة في كل من الصراع العربي- الاسرائيلي، والاحتلال الأمريكي للعراق، مع التعريج على الحيز الاقليمي العربي بحكم البعد الحضاري والديني للصراع .

الاطار الزماني: يستعرض البحث العهدة الرئاسية الأولى للرئيس باراك أوباما الممتدة بين سنتي : (2008- 2012)، غير أن ذلك لا يمنع العودة الى التسلسل التاريخي للأحداث التي مرت بها منطقة الشرق الأوسط.

الدراسات السابقة :

بعد اختيارنا لموضوع البحث اتجهنا الى البحث عن مختلف المراجع التي تناولت الموضوع من قريب أو من بعيدا سواءا كانت كتبا، مجلات، دوريات أو مقالات ما مكننا من التوصل الى بعض الأدبيات والتي نذكرها في الأتي :

هنالك أولا الدراسة التي نشرتها القوات المسلحة الأمريكية حول الاستراتيجية الأمنية الأمريكية لسنة 2010: [1]

- Seal of the president of the united states : **the National Security strategy of the United States of America**, Washington, the white house, May 2010

تتمحور الاستراتيجية الأمريكية للأمن القومي لسنة 2010 حسب هذا المنشور على ثلاثة أهداف عليا هي تحقيق الأمن والرخاء والمكانة الدولية المتميزة للولايات المتحدة ، من خلال تحديد التحديات التي تمس الأمن القومي الأمريكي بصورة أكثر وضوحا وما يجب فعله لمواجهة ذلك داخليا كأولوية من خلال حماية البنية التحتية الأمنية، واتباع مبادرات جديدة لدعم القدرات الأمنية، كما حددت ما يجب فعله خارجيا من خلال التركيز علي قضيتين أساسيتين، هما حرمان الدول والجماعات المعادية من امتلاك أسلحة الدمار الشامل من خلال برامج تستهدف بالدرجة الأولي تأمين المواد التي تستخدم لتصنيع الأسلحة النووية بنهاية عام 2013، وكذلك حظر انتشار المعلومات والمعارف التي تساعد علي تطوير البرامج النووية، ضمن أجندة للأمن القومي الأمريكي متعددة المحاور، والقضية الثانية، محاربة وتفكيك تنظيم القاعدة والمنظمات المرتبطة به في اليمن والصومال والعراق وباكستان ودول الساحل الإفريقي.

ومن الكتابات العربية التي تناولت الاستراتيجية الأمريكية تلك التي أجراها:

- **علاء بيومي بعنوان** " **باراك أوباما والعالم العربي**" : تعرض فيه الكاتب بالتحليل لشخصية باراك أوباما وخلفيته التاريخية ومساره السياسي، وموافقه من أهم الملفات السياسية المرتبطة بالمنطقة العربية.

- هنالك أيضا كتاب **رتشارد ن.هاس، مارتين انديك، ستيفن بيدل وآخرون بعنوان " استعادة التوازن، استراتيجية للشرق الأوسط برسم الرئيس الجديد "**[2]، يتناول هذا الكتاب الاستراتيجية الأمريكية في

[1] Seal of the president of the united states : **the National Security strategy of the United States of America**, Washington, the white house, May 2010

[2] ريتشارد ن.هاس ، مارتين انديك، ستيفن بيدل وآخرون ، **استعادة التوازن –استراتيجية للشرق الأوسط برسم الرئيس الجديد**، ت: سامي الكعكي، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2009)، ص135.

الشرق الأوسط ومستقبلها في عهد الرئيس أوباما وذلك بالتركيز على قضايا الشرق الأوسط وخصوصا العراق، ايران، تركيا، فلسطين واسرائيل وذلك بدعوته للرئيس الجديد بتبني استراتيجية جديدة تجاه العراق وذلك بالانسحاب التدريجي للقوات الأمريكية من العراق وكذا السعي من أجل منع ايران من امتلاك أسلحة نووية ما يهدد الأمن الاقليمي والسعي من أجل تسوية الصراع العربي الاسرائيلي .

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في ادراك الخطوط العريضة لإدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما تجاه الشرق الأوسط في محاولة لاختبار رؤيته العالمية وأولويات سياسته وعلاقاته داخل النظام السياسي الأمريكي، و مناقشة سياسته لعملية السلام الفلسطينية – الإسرائيلية وعملية الانسحاب الأمريكي منن العراق، لاستيضاح ملامح الثابت والمتغير في الاستراتيجية الأمريكية، علاوة على الآمال العالمية العريضة على موقف الرئيس بارك أوباما من هذه القضية .

مبررات اختيار الموضوع:

ان مبررات اختيار هذا الموضوع تعود أساسا الى أهميته التي تنبع من عدة اعتبارات موضوعية وذاتية:

➢ الأهداف الموضوعية:

- الاهتمام المتزايد والتداعيات المتزايدة على منطقة الشرق والوعود المتعلقة بانفراج معضلة الشرق الاوسط بداية جديدة في مسار العلاقات بين الولايات المتحدة والبلاد الإسلامية من طرف الادارة الأمريكية الجديدة للرئيس باراك أوباما.

- الاهتمام بالمشكلات التي تشترك فيها دول منطقة الشرق الأوسط في علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية والتي في مجملها تركز على : المواجهة الأمريكية مع العالم الاسلامي ومن ضمنها دول الشرق الأوسط، امكانية التحول من المواجهة الى تعزيز الشراكة بما يخدم المصالح المشتركة للطرفين، التحول من "الحرب العالمية على الارهاب" والتخلي عن مبدأ "الحرب الاستباقية" والالتزام بمواجهة جماعة "القاعدة".

- **الأهداف الذاتية للبحث:**

- الميول الشخصي للبحث المعرفي في ميدان الدراسات الاستراتيجية التي تعد من أكثر مجالات أهمية في الوقت الراهن، بما يميزه من نقاشات وحوارات .

- الرغبة في كشف مختلف جوانب الاستراتيجية الأمريكية من مواقف وتداعيات لادارة أوباما تجاه الشرق الأوسط مع بداية الفترة الرئاسية الثانية للرئيس الأمريكي باراك أوباما وتقييم حصيلة شعار التغيير تجاه الشرق الأوسط خلال فترته الرئاسية الأولى، فبعد أربعة أعوام من تراكم الوعود والآمال حيال إنجازاته، تتلاشي الضبابية، وأصبح من الممكن رؤية سجل سياسته الخارجية بوضوح.

- رصد لأهم مواقف وتداعيات الولايات المتحدة وسعيها للحصول على هيمنة منفردة على العالم عن طريق تفوقها العسكري ورغبتها في السيطرة على منابع النفط في الشرق الأوسط الذي يعتبر دافع مهم وراء تخطيط الاستراتيجية الأمريكية.

الاطار المنهجي:

طبيعة هذا الموضوع وتعقيده وتعدد جوانبه حتم علينا تبني مقاربة منهجية تركيبية تشكل أهم أسسها المناهج التالية :

1- المقاربة التاريخية :

تعد المقاربة التاريخية من أهم المقاربات التي تقوم بدراسة الحوادث والوقائع الماضية وتحليل المشكلات الانسانية ومحاولة فهمها لكي نفهم الحاضر على ضوء أحداث الماضي والتمكن من التنبؤ بالمستقبل لأن الماضي يتضمن الحاضر والحاضر يتضمن المستقبل، ولذلك فإننا سنستخدم هذه المقاربة ابتغاء الاستفادة من أهميته في جمع مختلف المعلومات المتعلقة بالاستراتيجية الأمريكية في الحدود الزمنية للدراسة ومحاولة فهمها، تفسيرها وربما التنبؤ بمستقبلها .

2-**المنهج الوصفي :**

نظرا لتعقيد موضوع البحث والظواهر المختلفة التي يغطيها في الواقع والمقولات السياسية والتحليلات المتباينة في مجال العلاقات الدولية، و بناءا على خلفية الهدف المركزي للبحث المتمثل في معرفة أبعاد الاستراتيجية الأمريكية للإدارة الجديدة تجاه الشرق الأوسط . وعليه فان المحاولة المنهجية للدراسة تتركز في التعامل مع أكثر من منهج وذلك للوصول الى نتائج معينة تخدم أهداف الدراسة، لذلك اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على الجمع بين المنهج الوصفي و التحليلي من أجل فهم، تفسير، تحليل الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط.

3- **المنهج المقارن :**

ان دراسة الموضوع تستلزم استخدام المنهج المقارن الذي يسمح بمعرفة كيف ولماذا تحدث الظواهر من خلال مقارنتها، وتستعين الدراسة بهذه الأهمية للمقارنة في اظهار التغيير الذي أتت به الادارة الأمريكية الجديدة لبراك أوباما ومعرفة أهم الفوارق، التطورات التي شهدتها استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط.

4- منهج تحليل المضمون:

عملنا على استخدام منهج تحليل المضمون وذلك بما يساعدنا على تحليل خطابات الرئيس باراك أوباما تجاه منطقة الشرق الأوسط، وهذا بهدف ادراك علمي للحقائق والوقائع وبالتالي امكانية تفسير الأوضاع التي تمر بها هذه المنطقة.

الاطار النظري :

1- الاتجاه الواقعي :

تعد الواقعية التقليد النظري الأكثر تأثيرا في العلاقات الدولية حتى من وجهة نظر ناقديها، فقد أسهم ميراثها الفلسفي القديم، ونقدها القوى لليبيرالية ، وتأثيرها على الدبلوماسية الدولية في تبوئها مكانة هامة في اطار دراسات العلاقات الدولية ، وكما يشير مسماها فان الواقعية تسعى الى وصف وتفسير عالم السياسات الدولية كما هو، بدلا من الاهتمام بالصورة التي ينبغي أن تكون عليها تلك السياسات .

وتسعى الولايات المتحدة الى زيادة قوتها والنيل من قوة الأخرين وفقا لما تقول به الواقعية، فلا يمكن أن نفهم توسيع حلف الأطلنطي وبناء حائط الصواريخ الا باعتباره سعيا لدعم قوة وأمن الولايات المتحدة ، ولا يمكن أن نفهم سياستها تجاه العراق ونزع أسلحة للدمار الشامل الا باعتباره سعيا للنيل من قوة الأخرين، كما لا يمكن أن نفهم حملتها على أفغانستان الا باعتبارها سعيا لدعم نفوذها وتثبيت أقدامها في أسيا الوسطى على حساب روسيا والصين.

2- مقاربة صراع الحضارات:

يبدو أن فكرة صراع الحضارات أصبحت تشكل مبررا جاهزا لتبرير السياسات القائمة على القوة وقد بدا ذلك واضحا منذ البداية مع اعلان بوش عن حملة صليبية لمواجهة الارهاب المتمثل في الخطر الاسلامي وهي الفكرة التي طرحها بشكل واضح صامويل هنتغتون عام 1993 في مقالة " صدام الحضارات " في مجلة Affaire Foreign حيث تسببت بجدل أكاديمي وعام ساخن حيث يدعي هنتغتون أن العالم مقسم الى عدد من الحضارات : غربية وأمريكية لاتينية و افريقية واسلامية وصينية وهندوسية ومسيحية أرثودكسية وبوذية ويابانية .

ويهتم هنتغتون بالتحدي الذي يفرضه الاسلام على الغرب اهتماما خاصا لأمن معدل الولادات فيه أعلى من الحضارات الأخرى من جهة ولانبعاث شعبيته في نهاية القرن العشرين من جهة أخرى .

بالاضافة الى ذلك يعني رفض الاسلام للقيم الغربية والتأثير الأمريكي أنه مقدر لهاتين الحضارتين أن تصطدما عند نقطة ما .

3- الواقعية الجديدة:

لم تقتضي المسلمات المركزية حول الدولة كفاعل بل أضافت اليها فواعل جدد رأت فيهم ضرورة أنتولوجية لا يمكن اهمالها أو اقصاؤها من التحليل، حيث جاءت الواقعية الجديدة لاعادة تنظيم الفكر الواقعي الكلاسيكي، وفي هذا الاطار يبدو أن فكرة الواقعية الجديدة أصبحت تشكل مبررا جاهزا لتبرير مواقف وقرارات الولايات المتحدة في مجال العلاقات الدولية في كون :

تميز العلاقات الدولية بالفوضى والصراع من أجل اكتساب القوة وتحقيق الأمن والبقاء ذلك أنه لا توجد سلطة تعلو فوق سلطة الدول .

الاطار المفاهيمي :

1- الاستراتيجية:

لغة مشتقة من الكلمة اليونانية strato بمعنى جيش وحشد، وstrategos بمعنى فن القيادة وأول من استخدم لفظ الاستراتيجية هو الكاتب الفرنسي المختص في الشؤون العسكرية جون دي ميزروا قبل الثورة الفرنسي عام 1789.

يعرف ليدل هارت الاستراتيجية بأنها: « فن توزيع واستخدام الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة، أما أندريه بوفر عندما عرف الاستراتيجية بأنها " فن استخدام القوة للوصول الى هدف السياسة وبالتالي فالاستراتيجية لا تستخدم القوة العسكرية فقط للوصول الى هدف السياسة بل تتعداها الى القوة السياسية والاقتصادية والتكنولوجية.

2- الشرق الأوسط:

يعتبر الشرق الأوسط من أكثر مناطق العالم توترا أمنيا حيث شهد أكثر من 10 حروب منها الحروب العربية الإسرائيلية والحرب العراقية الإيرانية وغزو العراق للكويت وشهد غزو العراق 2003 الاحتلال الأمريكي البريطاني لدولة العراق والمشكلة النووية الإيرانية والاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والحرب الإسرائيلية على لبنان ولا نستطيع التكهن بان الحروب في هذه المنطقة ستنتهي لما لها من أهمية اقتصادية واستراتيجية ومصالح دول كبرى.

شهد الشرق الأوسط عبر تاريخه الطويل العديد من الحروب العربية الإسرائيلية. يعاني سكانه من الفقر بشكل عام. يعتمد غالبية سكان الشرق الأوسط على الزراعة كمصدر رزق عام وعدد ضئيل جدًا منهم فقط يعتمد على الصناعة باستثناء دولة اسرائيل التي تعتمد على الصناعة والزراعة بنفس الوقت حيث تعد دولة غربية متطورة و حديثة . والدول العربية البترولية التي يعتمد اقتصادها على الصناعات البترولية مثل السعودية وقطر والامارات وعمان والكويت فتتميز بتطور هياكلها الاقتصادية وارتفاع مستويات

المعيشة. ما زالت إسرائيل حتى اليوم تشهد خلافات مع باقي دول الشرق الأوسط بالرغم من اتفاقيات السلام بينها وبين الأردن ومصر.

معظم دول الشرق الأوسط نامية نسبيًا بسبب سكانها فالدول تهتم كثيرًا بعدم الهجرة الداخلية من المناطق القليلة السكان إلى المناطق المكتظة وبالأخص إلى العاصمة. هذه الهجرة إلى انهيار المدن تحت وطأة سكانها المهاجرين وبسبب التزايد الطبيعي العالي.

هناك دول في الشرق الأوسط تشتهر بموارد النفط الكثيرة كبعض دول الخليج. فقد تطورت دول الخليج تطورًا كبيرًا بعد اكتشاف النفط فيها بسبب التزايد المستمر في طلبه. فأصبحت دبي من أكبر مدن العالم الترفيهية والسياحية حيث تطور هناك كل شيء: البنى التحتية والمراكز الترفيهية والعلمية والهندسة البنائية والكثير من الأشياء الأخرى.

دول الشرق الأوسط من نقص كبير بالمياه فقد تخالفت دول كثيرة بسبب هذا الموضوع وربما تحدث حرب كبيرة مستقبليا بسبب هذه المشكلة.

معظم دول الشرق الأوسط تقع في قارة أسيا، سوريا، لبنان، العراق، الأردن، فلسطين المحتلة، إيران، تركيا، دول شبه الجزيرة العربية : السعودية، الإمارات، قطر، عمان، اليمن، البحرين، الكويت.

تقسيمات الدراسة:

تتضمن الدراسة ثلاث فصول ، يتناول **الفصل الأول** منها أهمية الشرق الأوسط بالنسبة بالاستراتيجية الأمريكية ، من خلال التطرق إلى المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط ومصادر تهديد هذه المصالح.

أما **الفصل الثاني** فيتعرض إلى معالم الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط في عهد أوباما بالتعرض إلى ادارة الرئيس أوباما فيما يخص: عملية الصراع العربي–الاسرائيلي، تأمين منابع النفط، مكافحة القاعدة وكذا منع انتشار أسلحة الدمار الشامل .

أما **الفصل الثالث** : فقد خصصناه لدراسة تأثير ادارة باراك أوباما على الشرق الأوسط بالتركيز على الاحتلال الأمريكي للعراق وعملية سحب القوات الأمريكية من خلال تناول مبررات التدخل العسكري في العراق، وأثره على سيادة العراق الوطنية ما بعد الانسحاب الأمريكي .

في حين أن الخاتمة ستكون في شكل استنتاجات التي سنحاول من خلالها الإجابة عن الإشكالية والتساؤلات المطروحة.

الفصل الأول

أهمية منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية

الفصل الأول: أهمية منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية

تمتاز منطقة الشرق الأوسط بمكانة كبيرة الأهمية في حسابات الكثير من دول العالم وتأتي في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، كون هذه المنطقة من أكثر المناطق التي تتركز فيها المصالح الأمريكية الحيوية والتي لا يمكنها الاستغناء عنها، بل أن الولايات المتحدة الأمريكية على أتم الاستعداد لاستخدام قوتها العسكرية في حال تعرض أي مصالحها للتهديد في الشرق الأوسط، ومما لا شك فيه أن الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط ليست بجديدة بل تبلورت بصورة واضحة منذ القدم والى حد يومنا هذا .

المبحث الأول: مفهوم منطقة الشرق الأوسط

لقد ارتبط مفهوم الشرق الأوسط وبيئته على مر الزمن بالتحولات الكبرى في التاريخ حتى قبل ظهور التسمية نفسها، ففي أرضه تشكلت معالم الحضارات الأولى للإنسانية، ومنها انطلقت تباشير الديانات الرئيسية الثلاث في العالم وهي حسب تسلسلها التاريخي " اليهودية، المسيحية والاسلام "، ثم دارت على أرضه رحى حروب التاريخ العظيمة بين امبراطوريات الزمن الغابر من رومية وفارسية وعربية وتحالف غربي لم يسبق له مثيل تحت راية الصليب في حرب تحرير بيت المقدس تلتها همجية بربرية مثلتها أقوام مقاتلة من أوساط أسيا، ثم دولة بني عثمان وامبراطوريات الانجليز والفرنسيين ومن قبلهم الهولنديين والبرتغال والاسبان. كل هؤلاء كان عليهم المرور بأرض الشرق الأوسط وسفح دماء غزيرة في مواجهات حاسمة مع من سبقوهم لاستلاب دورهم في المنطقة ومع من تبعوهم دفاعا عن هذا الدور في وجه القادمين الجدد وهكذا دواليك وصولا لعصر القوة العظمى الأمريكية التي تبحث عن استحقاقات الدور التاريخي.

المطلب الأول: الاطار الجغرافي والديموغرافي لمنطقة الشرق الأوسط

يعتبر الشرق الأوسط منطقة اقليمية واسعة وتتمتع بمواصفات وتراكيب وتعقيدات ومسالك تربط شرق الكرة الأرضية بغربها وتتألف من مجموعة أقاليم متنوعة تقع في غرب أسيا والتي تتوسط العالم وتحيط بها بحار عديدة . وهذه المنطقة تعد من أغنى مناطق العالم بثرواتها النفطية، وهي تتوسط الشرقين الأدنى والأقصى.[1]

ويعد مصطلح "الشرق الأوسط" من أكثر المصطلحات اثارة للجدل بين المشتغلين بالعلاقات الدولية والمعنيين منهم بدراسة تلك المنطقة، وفيما يلي نسوق بعضا من التعريفات حول المنطقة لتحديد مدلول مصطلح الشرق الأوسط من حيث نطاقها الجغرافي[2]:

- يعرف مجلد الشرق الأوسط وشمال افريقيا المنطقة بأنها تشمل تركيا وايران وقبرص ومنطقة الهلال الخصيب واسرائيل وشبه الجزيرة العربية ومصر والسودان وليبيا وأفغانستان.
- يعرف المعهد الملكي البريطاني للعلاقات الدولية المنطقة بأنها: تشمل تركيا وايران وشبه الجزيرة العربية ومنطقة الهلال الخصيب وقبرص والسودان.
- كما يستخدم البعض عبارة الشرق الأوسط للدلالة على كل من مصر والدول الأسوية الناطقة بالعربية واسرائيل وتركيا وايران وقبرص وأحيانا يضمون اليها كل من ليبيا والسودان .

كذلك هناك من يميزون بين شمال غرب افريقيا وهو ما اصطلح على تسميته بالمغرب العربي ويضم تونس والجزائر والمغرب– وبين شمال شرق افريقيا ويضم كل من مصر وليبيا والسودان.

وهكذا نجد أن الحديث عن الشرق الأوسط يطوف بنا حول رقعة منبسطة تقع عند التقاء قارات أوروبا وأسيا وافريقيا.

---

[1] أمين المشاقبة، سعد شاكر شبلي ، **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط (مرحلة ما بعد الحرب الباردة 1990– 2008)**، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2012)، ص 19.

[2] هشام محمود الاقداح، **تحديات الأمن القومي المعاصر – مدخل تاريخي– سياسي–**، (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ، 2009)، ص 14.

ومن استقراء الدراسات التي اهتمت بأصول مفهوم الشرق الأوسط يتبين أن :[1]

غالبية الباحثين يتفقون على أن الدول التي تدخل في نطاق ما يسمى بالشرق الأوسط هي : مصر والأردن وفلسطين، وسوريا ولبنان والعراق والسعودية والكويت وقطر والبحرين والامارات العربية وسلطنة عمان واليمن (من الدول العربية) ، وايران وتركيا (من الدول غير العربية) ويضيف بعض الباحثين الى ذلك اسرائيل بحكم قيامها بالأمر الواقع على الجزء الأكبر من أرض فلسطين.

لكن الثابت أن هناك خلافا حول ضم دول أخرى الى الشرق الأوسط مثل قبرص، وليبيا، والسودان، وأثيوبيا، والصومال، وجيبوتي، وتونس، والجزائر، والمغرب، ثم أفغانستان، وباكستان (دون استثناء موريتانيا بالطبع) .

ومن خلال استعراض التعريفات المشار اليها كما جاءت بها الأدبيات الغربية نجده أنها تتمحور حول التوصيفات التالية: [2]

1. ان مصطلح الشرق الأوسط لا يشير الى منطقة جغرافية بل انه مصطلح سياسي في نشأته وفي استخداماته؛
2. ان هذه التسمية لا تستمد من طبيعة المنطقة نفسها وخصائصها البشرية أو الحضارية الثقافية أو شكل نظمها السياسية بل تسمية تشير الى علاقة الغير بالمنطقة فالشرق الذي يقال عنه "متوسط" يثير السؤال: " متوسط" بالنسبة لمن وفي علاقته مع أي منطقة جغرافية أخرى؟ والسؤال نفسه يثار بالنسبة لمصطلح الشرق الأدنى.
3. ان هذه التسمية تمزق أوصال الوطن العربي ولا تعامله على أنه وحدة متميزة فهي تدخل فيه باستمرار دولا غير عربية مثل تركيا وقبرص وأثيوبيا وأفغانستان وباكستان وايران واسرائيل .

[1] سعيد اللاوندى، **الشرق الأوسط الكبير مؤامرة أمريكية ضد العرب**،(القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط3، 2007) ، ص 22.

[2] محمد مراد، **السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي**، (بيروت: دار المنهل اللبناني،ط1، 2009)، ص 350.

وعليه ومن خلال ما تقدم يمكن حصر الدول التي يضمها الشرق الأوسط وهي كل من : سورية السعودية، قطر ، عمان، لبنان، الكويت، الأردن، العراق، مصر، البحرين، فلسطين، ايران، وأخيرا تركيا. (أنظر الخريطة رقم 01).

المطلب الثاني: السياق التاريخي

ان مصطلح "الشرق الأوسط" هو تعبير انجليزي لأقدم منطقة في تاريخ الحضارة البشرية، فقبل وخلال الحرب العالمية الأولى، كان مصطلح "الشرق الأدنى" هو المتداول، وكان يضم "تركيا والبلقان والمشرق ومصر" بالإضافة الى منطقة الخليج بفرعيه "الفارسي والعراقي" وأفغانستان كذلك، الا أنه وبعد الحرب العالمية الأولى التي أطاحت خلالها التحالفات الأوروبية بالإمبراطورية العثمانية وهزمتها، أحكمت تلك القوى السيطرة على الأقاليم العربية، وأصبح الشرق الأوسط يضم المنطقتين وقد ساعده ذلك على تعزيز قواه ثانية خلال الحرب العالمية الثانية حيث كانت المناطق الداخلية للشرق الأوسط عبارة عن مراكز استراتيجية في الصراع ضد قوى المحور وكانت مصر – بموقعها المميز جغرافيا – مركزا للشرق الأوسط، فبعد انتهاء الحرب أصبحت القاهرة المركز الرسمي الموحد الذي أوصل مصر بالأقاليم العربية الأسيوية المستقلة وأصبحت فيما بعد مقرا لجامعة الدول العربية[1] .

كان أول من استخدم مصطلح " الشرق الأوسط" و لأول مرة سنة 1902 هو[2] المؤرخ والضابط البحري الأمريكي " ألفريد تايد ماهان" ليدل به على المنطقة الواقعة بين الهند وشبه الجزيرة العربية ومركزه الخليج العربي" ثم شاع استخدام المفهوم خصوصا لدى بريطانيا ومستعمراتها وحلفائها، فمجلد الشرق الأوسط وشمال افريقيا الذي يصدر سنويا في لندن أطلق هذه التسمية على المنطقة التي تشمل " تركيا وايران وقبرص ومنطقة الهلال الخصيب وشبه الجزيرة العربية ومصر والسودان وليبيا وتونس والمغرب والجزائر وأفغانستان".

[1] بيتر مانسفيلد، **تاريخ الشرق الأوسط**، ت: أدهم وهيب مطر، (دمشق: الناية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1،2011)، ص 13.

[2] أمين المشاقبة، سعد شاكر شبلي **مرجع سابق**، ص ص 19، 20.

وفي عام 1911 استخدم "اللورد كيرزون " حاكم الهند أنذاك اصطلاح الشرق الأوسط للإشارة الى النقطة التي تشمل تركيا والخليج العربي وايران، باعتبارها تحتل الطريق الى الهند[1].

ثم منذ الحرب العالمية الأولى، بدأ استخدام مصطلح " الشرق الأوسط"، بحيث في عام 1921 أنشأ تشرشل (وزير المستعمرات البريطاني في ذلك الوقت) ادارة سميت ب " ادارة الشرق الأوسط" لكي تشرف على شؤون فلسطين وشرق الأردن والعراق.

وفي عام 1932 تم ادماج قيادة الشرق الأوسط للقوات الجوية الملكية البريطانية والتي كان مقرها العراق مع قيادة القوات البريطانية في مصر، و احتفاظ القيادة الجديدة باسم " قيادة الشرق الأوسط" .

ومن هنا بدأ استخدام مفهوم " الشرق الأوسط" ليحل محل مفهوم الشرق الأدنى أو على الأقل أصبح بديلا له.

وسمي بالشرق الأوسط لأهداف سياسية استعمارية وأهداف اقتصادية ولدمج دولة اسرائيل في المنطقة لأن مفهوم الوطن العربي انما يمتد من حدود ايران وكامل الجزيرة العربية والخليج العربي وبلاد الشام ووادي النيل.

المبحث الثاني: الشرق الأوسط الكبير

شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001 المنعطف الرئيسي في الفكر الاستراتيجي الأمريكي ،و صدمة رهيبة للعقل الاستراتيجي، وكشف عن شعور عارم بالهشاشة في مواجهة خطر لا يتركز في كيان قومي أو تحد اقليمي أو دولي تقليدي، وغيرت التوجهات الاستراتيجية الأمريكية بحسمها الحوار الدائر بين فواعلها في اتجاه هجومي راديكالي صارم. وتمثل المنعطف في بناء عقيدة استراتيجية جديدة تتلاءم مع التحديات الراهنة، حيث تمحورت توجهاتها الجديدة حول الحرب "المقدسة" ضد الارهاب بهدفها المعلن المحدد في نشر القيم الأمريكية والقضاء على الاستبداد وسخرت الضربة الاستباقية كأداتها الرئيسية.

وقد جاء التحول الحاسم في التفكير الاستراتيجي الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث أبرزته وثيقة استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية الصادرة في 20 سبتمبر 2002، وتضمنت

[1] سعيد اللاوندى، **مرجع سابق**، ص ص 21،22.

حزمة مبادئ شكلت الأساس لنمط التفكير الاستراتيجي الأمريكي الجديد يقوم على التخويف ويتمحور حول ثلاث مرتكزات أساسية:

- ملاحقة التنظيمات الارهابية ؛
- السعي للقضاء على أسلحة الدمار الشامل واسقاط الأنظمة التي تنتجها؛
- نشر القيم لديموقراطية باعتبارها دعامة للأمن القومي الأمريكي وكابحا للارهاب.

ومن محاور الاستراتيجية الأمريكية بعد حداث 11 سبتمبر التركيز بشكل أساسي على منطقة الشرق الأوسط كمسرح رئيسي لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية ومجال لصراعاتها الخارجية وخلف بروز مشروع أمريكي يهدف الى صياغة خريطة جيوسياسية جديدة تعيد ترسيم الحدود والتوازنات في منطقة الشرق الأوسط والعالم الاسلامي، ومن هذا المنطلق جاء مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي تبنته الادارة الأمريكية بضغوط من المحافظين الجدد وقد تم الاعلان عنه في جوان 2004 من قبل الدول الثماني الكبرى .

فأحداث 11 سبتمبر 2001 نقلت الولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط من المستوى السياسي الى المستوى الاستراتيجي بتأسيس توجهاتها على دعامتين هما التغيير والسيطرة، فمبدأ تغيير الأنظمة يتمثل في احداث تغيير اجمالي في الشرق الأوسط بنشر الديموقراطية، أما مبدأ السيطرة فغايته تعزيز النفوذ الأمريكي في المنطقة الغنية بالنفط.

المطلب الأول :" شرق أوسط جديد" من منظور استراتيجي أمريكي

الشرق الأوسط الكبير (الجديد)، هو مصطلح أطلقته ادارة الرئيس الأمريكي جورج بوش على منطقة واسعة تضم كامل العالم العربي اضافة الى : تركيا، اسرائيل، ايران ، أفغانستان وباكستان ، حيث أطلقت الادارة الامريكية المصطلح في اطار مشروع شامل يسعى الى تشجيع الاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي حسب تعبيرها في المنطقة . أعلن على نص المشروع في مارس 2004 بعد أن طرحته الادارة الأمريكية على مجموعة الدول الصناعية الثماني.

ظهر مفهوم الشرق الأوسط الكبير كمفهوم في حلقة تطور الشرق الأوسط في التقرير الاستراتيجي السنوي لعام 1995م، الذي يصدر عن مركز معهد الدراسات الاستراتيجية القومية التابع لوزارة الدفاع الأمريكية، وقد حدث تطور عسكري مهم مرتبط بالشرق الأوسط في عام 1999م ، عندما نقلت وزارة

الدفاع الأمريكية امر القيادة للقوات الأمريكية في أسيا الوسطى من قائد القوات الأمريكية في المحيط الهادي، الى القيادة المركزية للشرق الأوسط والتي كانت تعرف بقوات الانتشار السريع ، ودخلت الولايات المتحدة على الخط بعد احتلالها للعراق، حيث أعلن الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن عن مشروع الشرق الأوسط الكبير، في محاولة لاستغلال الظروف الدولية والاقليمية التي صاحبت الاحتلال، ومحاربة الارهاب بعد اتخاذها من أحداث 11 سبتمبر 2001 مبررا لهذه الحرب وأعلنت أن ذلك من أجل المحافظة على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، وظهر أن الولايات المتحدة الأمريكية غير جادة في دعوتها الى اقامة شرق أوسط كبير قائم على الديموقراطية1 .

ان مشروع الشرق الأوسط الكبير كنظام اقليمي اقتصادي سياسي يؤمن هيمنة للولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل على المنطقة العربية وبسلب العرب مواردهم الاقتصادية وارادتهم السياسية ، فقد جاءت فكرة انشاء هذا النظام من قبل القادة الصهاينة ، اذ أول من نادى به هو وزير الخارجية الصهيوني أبا أيبان عام 1973 وطوره شمعون بيريز، عبر مطالبته بإنشاء نظام اقليمي جديد في الشرق الأوسط يقضي على ما أسماه المطامع القومية الانعزالية التي يؤمن بها بعض الأطراف وتجعل من دول المنطقة تجمعا متنافرا من المستويات الاجتماعية – الاقتصادية، والمستويات المعيشية المتدنية نتيجة انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي، لذا فهو يدعو للنظر بجدية لحل هذه المشكلة عبر ربط دول المنطقة بثلاثة أحزمة اقتصادية سياسية تتمثل في: 2

- **الحزام الأول:** يتمثل في نزع السلاح حيث يقول بأن الشرق الأوسط ينفق قرابة 60 مليار دولار سنويا، ولو جرى تقليص هذا المبلغ الى النصف لأمكن توفير أموال طائلة لأغراض التنمية دون المساس بالأمن القومي لأية أمة.
- **الحزام الثاني:** ويشمل المياه والتكنولوجيا الحيوية والحرب على الصحراء، ويهدف هذا الحزام لتوفير الغذاء وسد حاجات السكان في المنطقة.

---

[1] رايق سليم البريزات، **مشروع الشرق الأوسط الكبير والسياسة الخارجية الأمريكية (الأهداف والأدوات والمعوقات)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، 2008، ص 27.

[2] سعد شاكر شبلي، **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، 2008، ص158.

- **الحزام الثالث:** وهو الذي يتعلق بالسياحة التي يعتبرها صناعة مهمة قادرة في فترة زمنية وجيزة أن تدر الأرباح وتوفر فرص عمل كبيرة.
-

1- المدى الجغرافي – السياسي:

المقصود بالشرق الأوسط الكبير في الاصطلاح الجغرافي –السياسي الأمريكي هو كامل المنطقة الممتدة لمساحة تشمل الدول التالية:

التطور التاريخي لتعريف الشرق الأوسط	التعريف الأمريكي	
	الشرق الأوسط	الشرق الأوسط الكبير
الصومال		X
السودان		X
اليمن	X	X
الامارات	X	X
تونس		X
سورية	X	X
السعودية	X	X
قطر	X	X
عمان	X	X
المغرب		X
موريتانيا		X
ليبيا		X
لبنان	X	X
الكويت	X	X
الأردن	X	X
العراق	X	X
مصر	X	X
البحرين	X	X
الجزائر		X
فلسطين التاريخية	X	X
جيبوتي		X
جزر القمر		X
الصحراء الغربية		X
ايران	X	X

تركيا	X	X
أفغانستان		X
باكستان		X
قبرص		X

جدول رقم(01) : ملخص تطور التعريف الجغرافي لمصطلح الشرق الأوسط

أما الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط الكبير فقد تناولتها بالتوصيف دراسات عديدة أخذة بعين الاعتبار تدرج القوة والتماسك بدءا من المركز وصولا الى الأطراف، بحيث أنها عبارة عن ثلاث دوائر متداخلة هي على الشكل التالي: 1

- **الأولى:** الدائرة المركزية أي قلب الشرق الأوسط ، وهي تضم العراق، سوريا، لبنان، الأردن، فلسطين، ومصر. ويطلق على هذه الدائرة المجال الحيوي للشرق الأوسط.
- **الثانية:** الدائرة الثانية (الغلاف الأول) أي مجموعة الدول التي تحيط بالمركز أو بالقلب وتضم دول: السعودية ، ليبيا، ايران، تركيا، والسودان.
- **الثالثة:** (الغلاف الثاني) وهي تضم :
  - باقي مجموعة دول شمال افريقيا العربية أي بلاد المغربي العربي: تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا .
  - ثانيا: امتداد افريقيا نجو الجنوب ويشمل: الصومال وأثيوبيا.
  - ثالثا: باقي دول شبه الجزيرة العربية وتشمل: اليمن ، الكويت، قطر، البحرين، الامارات وسلطنة عمان.
- **رابعا:** امتدادا أوروبا – شرق أوسطيا : قبرص – اليونان.
- **خامسا** : امتدادا أسيويا شرقا ويشمل : باكستان، أفغانستان ، والجمهوريات الاسلامية في أسيا الوسطى والقوقاز التي استقلت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وهي: كازاخستان، أوزباكستان، تركمانستان، قيرغيرستان، طاجكستان وأذربيجان. (أنظر الخريطة رقم 02).

[1] محمد مراد، **السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي**، (بيروت: دار المنهل اللبناني، ، ط1، 2009)، ص 347.

2- المدى الجيو-استراتيجي للشرق الأوسط

يتميز الامتداد الجغرافي للشرق الأوسط بأربع خصائص جيو- استراتيجية هي التالي:1

- يربط قارات العالم القديم الثلاث: أسيا-أوروبا- أفريقيا.
- شبكة من المنافذ البحرية تمتد من بحر القزوين الى البحر الأسود (مضائق الدردنيل والبوسفور)، الى الخليج العربي فالمحيط الأطلسي ، فإلى البحرين المتوسط والأحمر.
- مخزون هائل من الثروات الباطنية واحتياط مؤكد من الطاقة النفطية والغاز يصل الى أكثر من 75 % من اجمالي الطاقة.
- مخزون حضاري تاريخي اضافة الى خصوصية ثقافية اسلامية غالبة مع تلوينات دينية واثنية مختلفة.

يكمن الفرق بين " الشرق الأوسط القديم " و " الشرق الأوسط الجديد أو الكبير " يتمثل في أن:[2]

الأول هو ما صنعه الاستعمار القديم المتمثل في دول بريطانيا العظمى وفرنسا واسبانيا والبرتغال وايطاليا وألمانيا والنمسا. ولقد طال أحد هذا الاستعمار الذي جاء بعد الحرب العالمية الأولى 1917 وسقوط تركيا وحلفائها في الحرب ، وكذا بعد الحرب العالمية الثانية 1939-1945 وامتد لسنوات الخمسينات وفي بعض الدول لحقبة الستينات أو حتى السبعينات. وعلى أثر المساعي الصهيونية ووعد بلفور عام 1917 لليهود بإقامة وطن لهم في فلسطين وبعد اندلاع الثورة العربية الكبرى للتحرر من ظلم الأتراك الجديد بعد الانقلاب على الدولة العثمانية ثم الحرب الأولى ثم الحرب الثانية. ومن أجل ترسيخ دولة اسرائيل في الوطن العربي أطلق على المنطقة اسم " الشرق الأوسط" وهو ما يعرف " الشرق الأوسط القديم " لأنه ظهرت فكرة بديلة عنه اسمها الشرق الأوسط الجديد أو الكبير وهي من صنع الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل هدفها ترسيخ دولة اسرائيل وحل المسألة الفلسطينية ومسألة اللاجئين الفلسطينيين واقامة دولة شيعية وسنية وكردية في المنطقة واعادة ترسيم حدود دول الشرق الأوسط من جديد لتشكيل دول الشرق الأوسط الجديد خدمة لإسرائيل وخدمة لمصالح الولايات المتحدة

[1] محمد مراد، **مرجع سابق** ، ص 347.

[2] محمد عبد الحسين، يوسف أبو سمرة، **تاريخ الشرق الأوسط الجديد والقديم في موازين العرب اليهود والقوى العظمى في العالم(دراسة تاريخية تحليلية نقدية)**،(عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، ، ط1، 2012)، ص ص.13،14 .

الأمريكية وحلفائها، فقد يحقق الشرق الأوسط الجديد راحة لشعوب المنطقة ويحقق لهم الديمقراطية ووقف نزيف الحروب والدماء والصراع واشاعة الاستقرار وقد يستفيد الفقراء من هذا الترسيم الجديد، ربما يكون كذلك.

المطلب الثاني : أهداف مشروع الشرق الأوسط الكبير

يهدف نظام الشرق الأوسط الكبير المطروح الى اعادة صياغة المنطقة جغرافيا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا وحضاريا، واقامة ترتيبات أمنية وسوق مشتركة اقليمية لخدمة الأهداف والمصالح الأمريكية والاسرائيلية في المنطقة ، ويكون فرض ذلك وفق أسس جديدة تخدم المصالح الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة والعالم.

ان الواقع القائم بأبعاده العربية والاقليمية والدولية يعد فرصة ملائمة للولايات المتحدة الأمريكية لإعادة رسم الخريطة الجديدة للعالم العربي، فترى الولايات المتحدة الأمريكية أن حل أزماتها الاقتصادية، ونجاحها في أمركة العالم وصراعها الاقتصادي مع أوروبا واليابان والصين، والقضاء على المقاومتين في العراق وفلسطين ولبنان، كل ذلك يتطلب منها المضي قدما في اقامة مشروع الشرق الأوسط الكبير امتدادا لمصالحها وضمانا لمخططاتها ، والسيطرة على النفط ومنابعه وممراته وأسواقه والتحكم بأسعاره.

ونتيجة للترابط بين اسرائيل والقوة الغربية، ولكون الخليج العربي بشكل خاص والوطن العربي بشكل عام ، كان ولا يزال أهم منطقة في العالم بالنسبة الى العالم الصناعي، فقد وجدت أمريكا ومن يدور في فلكها في المنطقة ونخص اسرائيل، ضرورة تصدير مشروع الشرق الأوسط الجديد للمنطقة والعمل على تنفيذه.

فلطالما كانت الاستراتيجية الغربية تجاه العالم الاسلامي منذ منتصف القرن التاسع عشر تنطلق من الايمان بضرورة تقسيم العالم العربي والاسلامي الى دويلات اثنية ودينية مختلفة، حتى يسهل التحكم فيه، وقد غرست اسرائيل في قلب هذه المنطقة لتحقيق هذه الهدف، فعالم عربي يتسم بقدر من الترابط وبشكل من أشكال الوحدة أنه سيشكل ثقلا استراتيجيا واقتصاديا وعسكريا، ويشكل عائقا أمام الأطماع الاستعمارية الغربية.

لقد ارتبط مفهوم الشرق الأوسط بمواجهة العروبة والاسلام ، وبخطط الغرب لإدراج العرب في دائرة التبعية والاستعمار، حيث يهدف مشروع الشرق الأوسط الكبير لإعادة هيكلة النظام في منطقة الشرق الأوسط وفي جميع مكوناته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية، اذ أن اقامة مثل هذا النظام فانه

سيخضع للإملاءات الأمريكية ويتخلى عن العلاقات العربية السائدة كما أنه يلبي الحاجة الملحة للإدارة في واشنطن التي تضع نصب عينيها مواجهة القوى الصاعدة في أسيا كالصين والهند.

ان الخلفية الذهبية لدى أصحاب مشروع الشرق الأوسط الكبير تركز على انشاء هذا المشروع ليشمل دول المشرق الأدنى ودول الشرق الأوسط ودول شمال افريقيا واسرائيل، وأن الاصرار على استعمال هذا المصطلح – الشرق الأوسط– ليس بريئا وانما له خلفية ومرامي سيئة يعود الغرض منها الى سببين هما: [1]

- **الأول:** محي الصفات القومية والعربية عن العرب والغاء كلمة عربي وما تحمله من دلالات التخاطب والتعامل، واعتبارهم قبائل وطوائف لا تتعاون فيما بينها، لذا يجري استخدام "منطقة الشرق الأوسط" بدلا عن "المنطقة العربية" و"بلاد الشرق الأوسط" بدلا من "الوطن العربي" و " قضية الشرق الأوسط" بدلا من "القضية الفلسطينية" ، وتعبير "شمال افريقيا " بدلا من " المغرب العربي".
- **الثاني:** ضم اسرائيل الى مجموعة الشرق الأوسط ودمجها بصورة فعلية في المشرق العربي وجعل هذا الكيان جزءا عضويا وأساسيا من كتلة دول المنطقة العربية، حيث لم يعد خافيا أن البعد الاستراتيجي والسياسي هو الأهم لإدماج الكيان الصهيوني في نسيج المنطقة واعلاء شأنه تعاونه الاقليمي والتطبيع معه على الرغم من عدوانه المستمر على العرب...الخ ، ويفضي ذلك الى التحكم الأمريكي الصهيوني بالأوضاع الاقتصادية، والتسلط على الثروات والخيرات العربية ، ولا يخرج البعد الثقافي عن صلب النظام الشرق أوسطي ، بأنه يمس الهوية العربية، ويمثل الاختراق الخارجي للذات العربية[2].

وبات واضحا أن فكرة الشرق الأوسط الكبير وامتداداتها في الممارسات السياسية الأمريكية والصهيونية مجال حيوي للهيمنة الأمريكية الصهيونية، وتصدرت وجه الرأسمالية الجديد، واستند مشروع الشرق الأوس الكبير الى تقريري التنمية الانسانية العربية 2002و 2003، المكتوبين من المؤسسات الدولية الأمريكية عن العالم العربي، ودخل المشروع في اطار الرؤية الأمريكية للعالم بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، المستندة الى مساندة الأنظمة التسلطية مقابل ضمان أمن الكيان الصهيوني والسيطرة على تدفق النفط ، والاقرار بالقوة المهيمنة ، وأصبح معروفا أن "اللوبي الصهيوني" قوة سياسية يهودية تكاد ترسم

---

[1] سعد شاكر شبلي، مرجع سابق، ص158.

[2] صلاح الدين العرجوم، **السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط وتأثيرها على الأمن القومي العربي (2000– 2008)**، ماجيستير، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2008–2009، ص198.

السياسة الخارجية الأمريكية، اذ تتفوق الجماعات اليهودية الموالية للكيان الصهيوني على غيرها، والتي تضعف العرب ، لأنهم لم ينجحوا حتى اليوم في تشكيل جماعات مماثلة في القوة أو قريبا منها عل الرغم من أعدادهم الكبيرة في أمريكا . وعندما نمعن في تفاصيل عرقلة السلام في الشرق الأوسط بتأثير "ايباك" " American Israeli Public Affairs Committee" ندرك في نفس الوقت نفسه موقعهم في المؤثرات الخارجية التي تنعكس عل صناعة سياسة أمريكا الخارجية، بقصد الهيمنة على العرب والمسلمين.

يوضح مشروع الشرق الأوسط الكبير أنه يستوجب على مجموعة الثمانية أن تصوغ شراكة بعيدة المدى مع قادة الاصلاح في الشرق الأوسط الكبير، وتطلق ردا منسقا لتشجيع الاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة. ويقترح المشروع أن تولي المجموعة أولوية اصلاحية تقوم بمعالجة النواقص التي حددها تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية عبر العمل في ثلاث محاور رئيسية وهي: [1]

- تشجيع الديموقراطية والحكم الصالح؛
- بناء مجتمع معرفي؛
- توسيع الفرص الاقتصادية.

ولكن سرعان ما تزايدت التحديات الحاسمة التي تواجه المنطقة العربية مع عرقلة التنمية الاقتصادية بسبب الحروب الأهلية الداخلية كما حدث في لبنان والصومال والسودان، أو بسبب نشوب حروب دولية كحرب تحرير الكويت، أو نتيجة لهذين السببين ، مثلما تفاقمت الصراعات العرقية والدينية والاقليمية بتأثير تضييق المسؤوليات السياسية ما لم توافق عليها أمريكا باسم الاصلاح والتغيير، وهذا كله يكشف عن ضرورة مقاومة "الشرق الأوسط الكبير" والتغريب المنتشر من خلال تعقيد الذات القومية ، تنويرا ودمقرطة وتكاملا اقتصاديا ومناهضة للهيمنة الأمريكية والصهيونية.

يمكن ملاحظة أن "مشروع الشرق الأوسط الكبير " كمشروع أمريكي– صهيوني توسع ليضم مختلف الدول العربية، حيث تم افهام هذه الدول ان التطبيع لابد أن يتضمن حيزا أوسع. وهذا الطرح التوسعي ل"الشرق أوسطية " شدد عليه الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج بوش" الأب في كلمته أمام الجلسة الافتتاحية لمؤتمر مدريد عندما قال: "ان هدفنا ليس انهاء حالة الحرب في الشرق أوسطية، وأن تحل

[1] خير الله عصار، **قراءة في مشروع الشرق الأوسط الكبير**، مجلة الفكر السياسي، ص 154.

محلها حالة عدم الحرب، ان هذا لن يستمر ، لكننا نريد السلام الحقيقي، انني أتحدث عن الأمن والعلاقات الاقتصادية والتجارية والتبادل الثقافي "1.

المبحث الثالث: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة

كان الشرق الأوسط عبر العصور ولا يزال محط أنظار العديد من الفاتحين وقادة الامبراطوريات والقوى العظمى الى جانب الكثير المهتمين بالشؤون الدولية والعلماء والدارسين للمنطقة، فالشرق الأوسط يحتل بامتداده القاري في اسيا وافريقيا، وسواحله الطويلة على البحار والمحيطات، فهي منطقة جغرافية تشمل بلدان غرب آسيا وشمال أفريقيا حيث تطل هذه المنطقة على البحر الأحمر والخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط و بحر العرب، بالإضافة الى اعتبار هذه المنطقة محورا رئيسيا من محاور الاستراتيجية الدولية من النواحي الاقتصادية والسياسية والعسكرية والحضارية في السلم والحرب.

حيث أن احدى الخصائص التقليدية لمنطقة الشرق الأوسط تتمثل في ما يسميه شانتال كوادرات "أهميتها الاستراتيجية عابرة الاقليمية"[2]، والتي تعود الى عوامل متعددة: أبرزها احتياطها الضخم من النفط، وتحكمها في خطوط ملاحية دولية رئيسية، وتأثير الصراع العربي– الاسرائيلي، وبؤرة الصراع المزمنة في الخليج على مصالح الأطراف الدولية بها، وقربها الجغرافي من أوروبا، ثم ما بدأت تفرزه من عناصر تهديد لأمن العديد من دول العالم الأخرى، وهي عوامل لم تهتز مع الوقت.

وسنحاول فيما يلي أن نلقي بعض الضوء على ما لمنطقة الشرق الأوسط من أهمية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وفيما وتتمحور أبرز أسباب وعوامل الجاذبية الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط والتي شكلت منذ بدايات القرن العشرين توجهات استراتيجية أمريكية شبه ثابتة حول المرتكزات الأساسية التالية:

---

[1] صلاح الدين العرجوم، **السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط وتأثيرها على الأمن القومي العربي (2000 – 2008)**، ماجيستير، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2008–2009، ص 196

[2] http://www.aljazeera.net/opinions/pages/870a74af-ecab-4f4e-86cf-e2444a6fb376 le 07.03.2014

المطلب الأول: الأهمية الجيوبوليتيكية و الجيوستراتيجية للمنطقة

1- الأهمية الجيوبوليتيكية

ويقصد بها أهمية الموقع الجغرافي لتلك المنطقة بالنسبة للمناطق الأخرى عن العالم.. وللدلالة على الأهمية الجيوبوليتيكية للمنطقة يمكننا أن نتناول ابرز النظريات التي قدمها علماء الجيوبوليتيك لدراسة المنطقة، حيث قدم ماكيندر نظريته الجيوبوليتيكية الهامة والتي لاحظ فيها أن ثلاثة أرباع الكرة الأرضية تغطيها مياه البحار وأن اليابسة لا تستغل سوى ربع مساحتها فقط وأطلق على البحار والمحيطات المتصلة اسم المحيط العالمي وأطلق على قارات أوروبا وأسيا وافريقيا اسم الجزيرة العالمية[1].

- ثم أشار هالفرد ماكندر Halford J Makinder (1861-1947) صاحب نظرية *نظرية قلب العالم Heartland theory* [2] الى وجود نقطة ارتكاز للجزيرة العالمية وأطلق عليها اسم قلب الأرض الذي يمتد من نهر الفولجا في الاتحاد السوفيتي حتى شرق سيبيريا الى جانب هضبة ايران "ايران وأفغانستان وجزء ومن مرتفعات منغوليا".

أول ما ظهرت نظريته كان في ورقة نشرت في الجريدة الجغرافية ، شهر أفريل 1904، بعنوان: الارتكاز الجغرافي للتاريخ [3]« The geographical pivot of History »

إن النموذج التحليلي الذي بنيت عليه هذه الورقة يبين مدى تأثير نظرية قلب العالم على السياسة العالمية الحديثة خاصة السياسة الخارجية لو م أ، روسيا ، الاتحاد الأوروبي والصين تجاه آسيا الوسطى. منهجيا الورقة لم تكن موجهة مباشرة إلى سياسات الدول المذكورة لكن أغلب الأدبيات بحثت في مدى توافق سياسة هذه الدول مع فلسفة ماكيندر.[4]

فتصور ماكندر العالم مقسم على النحو التالي:

---

[1] هشام محمود الاقداح، **مرجع سابق**، ص 17.

[2] عبد القادر محمد فهمي، **المدخل إلى دراسة الاستراتيجية** (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2006)، ص 88.

[3] .Halford J Makinder, **The geographical pivot of History** (UK : the geographical journal, N°4, April 1904), p.2

[4] Margaret Scott and Westenley Alcenat, **Revisiting the Pivot: The Influence of Heartland Theory in Great Power Politics** (Macalester College : May 9th, 2008), p. 6

- جزيرة العالم: تضم الجزيرة كل من قارة آسيا، افريقيا وأوروبا ، والتي تمثل في اجتماعها المنطقة الأكثر ثراء، كثافة سكانية وشساعة في المساحة.
- منطقة الهلال الداخلي offshore islands : وهي جزر اليابان البريطانية.
- منطقة الهلال الخارجي outlying islands : والتي يقصد بها قارة أمريكا الشمالية والجنوبية وكذا استراليا.
- أما المحيطات والبحار التي تحتل ¾ من مساحة العالم فهي تشكل كتلة مائية متصلة أطلق عليها المحيط العالمي.

حيث تصور ماكيندر أن للأرض منطقة ارتكاز أخرى أسماها القلب الجنوبي ويقصد بها افريقيا... ويتصل القلب الشمالي بالقلب الجنوبي عن طريق بلاد العرب. وبلاد العرب في رأي ماكيندر– هي التي تمتد من النيل بمصر الى ما وراء الفرات شرقا ومن جبال طوروس شمالا حتى خليج عدن ...

وهكذا نرى أن منطقة الشرق الأوسط كما تسمى الأن هي المنطقة تربط بين قلبي الأرض الشمالي والجنوبي وفقا لماكيندر[1]. (أنظر الخريطة رقم 03).

وهناك نظرية جيوبوليتيكية أخرى الجيوستراتيجي نيكولاس سبيكمان Nicholas J. Spykman (1893–1943) صاحب نظرية الإطار Rimland theory: [2] فقد لفت الأنظار الى الأهمية الجيوبوليتيكية للمنطقة التي تشمل سيبيريا الشرقية والصين وكوريا والهند وأفغانستان وايران والعراق وشبه الجزيرة العربية وكان يرى أن من " يسيطر على أراضي الهامش السابقة يسيطر على أوراسيا وقلب الأرض ومن يسيطر على أوراسيا يسيطر على العالم".

وهكذا فاذا أردنا أن نفسر أهمية منطقة الشرق الأوسط على هدى نظريات الجيوبوليتيك لوجدنا أن الشرق الأوسط يقع في أقرب مكان الى قلب الأرض وأنه يشكل جزء من المحيط الأرضي الذي يحيط بقلب الأرض بل أن "ايران" وهي دولة في الشرق الأوسط هي نفسها جزء من قلب الأرض. (أنظر الخريطة رقم 04) .

وباستعراض الخصائص الطبيعية لمنطقة الشرق الأوسط يمكننا أن نلمس أهميتها الحيوية :

---

[1] هشام محمود الاقداح، **مرجع سابق**، ص 17.

[2]. جيمس دورتي و روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ت: وليد عبد الحي، (الكويت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985) ، ص72.

1- تقع منطقة الشرق الأوسط عند ملتقى القارات الكبرى للعالم القديم " اسيا وأوروبا وافريقيا" .

2- يشرف الشرق الأوسط على أكبر مسطحات مائية من البحار والمحيطات: بحر قزوين- البحر الأسود-البحر المتوسط – البحر الأحمر – بحر العرب- الخليج العربي- المحيط الهندي.

3- يحتوي الشرق الأوسط على العديد من الأنهار الهامة: نهر النيل- نهر الفرات – نهر دجلة – نهر الأردن – ومن ثم تتوفر به المياه اللازمة للزراعة والري.

4- يتحكم الشرق الأوسط في مجموعة من أهم مواقع المرور البحرية الدولية: قناة السويس مضايق البوسفور والدردنيل وباب المندب ومضيق هرمز.

5- يتسم مناخ منطقة الشرق الأوسط بالاعتدال على مدار العام مما يعني صلاحية أراضي تلك المنطقة للزراعة على مدار العام.

فالتقسيم جيوبوليتيكي للشرق الأوسط في الاستراتيجية الأمريكية يقسمه مخططو السياسة الخارجية الأمريكية الى أربع دوائر جغرافية، لكل منها خصائصها ومقوماتها التي تربطها بأهداف ومصالح وعلاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع دول كل دائرة :[1]

- **الدائرة الأولى:** تشمل منطقة الخليج العربي وتضم دول مجلس التعاون الخليجي، والعراق واليمن بالإضافة الى ايران، وتتركز في هذه الدول المصالح الحيوية الأمريكية والغربية بصفة عامة، الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية، فالدول الغربية تستورد أكثر من 75% من احتياجاتها النفطية من دول الخليج[2] ، لذا فان الوضع الاستراتيجي لهذه الدائرة بالغ الأهمية للغرب وللاقتصاد العالمي كله.
- **الدائرة الثانية:** وهي تقع في قلب الوطن العربي، وتضم كل من لبنان وسورية والأردن وفلسطين ومصر، وتتبع أهمية هذه المنطقة من موقعها الاستراتيجي في شرق البحر المتوسط، ووجود قناة السويس، وخليج العقبة الذي يربطها بالبحر الأحمر وشرق افريقيا وغرب أسيا. ويدور فيها بين الدول العربية واسرائيل أخطر صراع استراتيجي متعدد الأطراف، ليس في الوطن العربي والشرق الأوسط فحسب، بل في العالم أيضا. هذا بالاضافة الى وجود اسرائيل في مركز هذه الدائرة، والدور الذي تلعبه في اطار خدمة مصالح وأهداف أمريكا في المنطقة العربية.

---

[1] خلف الجراد، **العرب في الاستراتيجية الأمريكية (مقاربة تحليلية – تاريخية من 1918-2005)**، (دمشق : التكوين للتأليف والترجمة والنشر، 2007)، ص. ص9- 13.

[2] http://almadapaper.net/sub/10-227/p04.htm le 09.03.2014 .

وجرت حروب بين الدول العربية واسرائيل على مدة ستة وخمسين عاما مضت حروب، ومازال السلام والاستقرار بعيدين، والمشكلات تزداد تعقيدا لذا تعد هذه المنطقة الأكثر تأثيرا في السياسة الأمريكية واتجاهاتها الى جانب منطقة الخليج العربي.

- **الدائرة الثالثة:** وتقع جغرافيا غرب وجنوب الوطن العربي، وتشمل وادي النيل والبحر الأحمر والقرن الافريقي وتضم كلا من مصر والسودان وجيبوتي والصومال وجزر القمر ومن أبرز خصائصها الاستراتيجية، وجود قناة السويس في أراضيها، ونهر النيل الذي ربط بين أكبر دولتين عربيتين من حيث عدد السكان والمساحة، وهما مصر والسودان، وتتحكم الدول العربية في هذه الدائرة في سواحل البحر الأحمر، والقرن الافريقي، والامتداد الجغرافي للسودان الى عمق القارة الافريقية، فالسودان يجاور سبع دول افريقية غير عربية .هذا بالإضافة الى الدور الحيوي والفعال الذي تقوم به مصر على الصعد العربية والاقليمية والدولية. والهدف المركزي للاستراتيجية الأمريكية تجاه هذه الدائرة من الدوائر التي ترتكز عليها في الوطن العربي هو عزل هذه المنطقة عن محيطها العربي الافريقي، لأن التلاحم العربي الافريقي يشكل قوة اقليمية تقاوم أمريكا وجودها
- **الدائرة الرابعة:** تشكل هذه الدائرة الجناح الغربي للوطن العربي والجزء الشمالي من افريقيا، وهي تمتد من حدود مصر الغربية الى شواطئ المحيط الأطلنطي، وتشمل كل من ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا. تتميز خصائصها الجغرافية بقربها من أوروبا، وتوغلها في غرب افريقيا وشواطئها على المحيط الأطلنطي، ووجود مضيق جبل طارق الذي يربط بين نصف الكرة الغربي، والبحر المتوسط، هذا بالإضافة الى اتساع مساحة معظم دولها، فهي تمثل نصف الوطن العربي.

وفيما تقدم يمكننا القول بأن منطقة الشرق الأوسط تعد بحق من أهم مناطق العالم من المنظور الجيوبوليتيكي، ويتضح لنا أن الولايات المتحدة الأمريكية تقسم الوطن العربي الى أربع دوائر منفصلة، في الشرق والوسط والجنوب والغرب، وهو تقسيم يستند الى أهدافها ومصالحها في كل منطقة من هذه المناطق، فهي لا تنظر الى الوطن العربي كوحدة جغرافية وحضارية واحدة، كنظرتها الى دول الاتحاد الأوروبي مثلا، بل كأجزاء متفرقة ودول مختلفة ومتنازعة تعاني من مشكلات متباينة.

2- الأهمية الجيوستراتيجية

الموقع الجيوستراتيجي للشرق الأوسط على الكرة الأرضية الذي يتكون بدوره من أربع مقومات ما يجعله منطقة لجذب القوى الدولية ويمكن ادراجها فيما يلي[1]:

- الموقع الجغرافي الذي يشغله الشرق الأوسط، وسط القارات واطلالته على البحار والمحيطات، مما يعطي لمختلف أقطاره القدرة على التحكم في الطرق والمواصلات البرية والبحرية والجوية بين الشرق والغرب والشمال والجنوب وكذا صلاحية أجواء ومياه هذه المنطقة للطيران والملاحة طوال العام.
- ما أعطاه دورا استراتيجيا قوي التأثير ليس في مصير الحروب التي دارت على أراضيه فحسب، بل وفي تنافس القوى الاقتصادية الكبرى بالإضافة الى اتساع النطاق الجغرافي " الاتساع المكاني" لمنطقة الشرق الأوسط والذي يمكن من نشر القواعد العسكرية لتأمينها ضد أخطار العدوان- وتنوع طبيعة المناخ مما يوفر الظروف المختلفة لتدريب القوات على القتال في الأنواع المختلفة من ميادين القتال [2]. فمن ناحية الموقع فهو قلب العالم[3] ويمكن ايجازها في النقاط التالية:

- وجود موانئ بحرية ضخمة صالحة للملاحة لكي تكون بمثابة قواعد بحرية ووجود العديد من المطارات الحربية والقواعد الجوية...ولهذه القواعد سواء البحرية أو الجوية أهمية في تلك المنطقة الملتهبة من العالم بالنسبة للقوتين العظميين اذا ما استدعت مصالحهما التدخل العسكري في المنطقة.
- تحكم دول المنطقة في العديد من الممرات البحرية ذات الأهمية الاستراتيجية الفائقة مثل: مضيقا البوسفور والدردنيل بالإضافة الى كل من قناة السويس والبحر الأحمر ومضيق باب المندب والتي تعتبر شريان الوصل بين البحر المتوسط والمحيط الهندي.
- توفر شبكة هائلة من خطوط المواصلات البرية والبحرية والجوية مما يسهل من امكانية نقل وتحريك القوات والمعدات.

---

[1] خلف الجراد، **مرجع سابق**، ص ص7- 9.

[2] هشام محمود الاقداح، **مرجع سابق**، ص ص 19، 20.

[3] محمد مراد، **مرجع سابق**، ص 205.

- الثروات الطبيعية التي تملكها هذه المنطقة أهمها النفط والغاز الطبيعي اللذان يعتبران مصدرا طاقة لا غنى عنهما بالنسبة للدول الصناعية وللاقتصاد العالمي بصفة عامة[1] ، والتي بدأت خيرات النفط تظهر على بلدان الشرق الأوسط بأنها غنية نسبيا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية [2]، بالاضافة الى توفر عوامل الانتاج اللازمة لقيام صناعات حربية كصناعة الأسلحة والذخائر ولاسيما اذا أمكن تحقيق التعاون مع الدول ذات الخبرة في تكنولوجيا التسليح المتطور بما يمكن من تطوير صناعات الانتاج الحربي الناشئة في بعض دول المنطقة مثل: مصر وتركيا واسرائيل.

- فمن الخصائص التي تميز الشرق الأوسط عن غيره من المناطق، تلك السمات الجيو– ثقافية النابعة من العمق التاريخي الذي يمتلكه[3] و المركز الحضاري ، فهي تعتبر مهد الحضارات الإنسانية وكذلك مهد الديانات السماوية الثلاث الاسلام والمسيحية واليهودية، لما تحتويه من أماكن مقدسة لهذه الديانات وتراثها الحضاري ما جعله قبلة للشعوب والأمم على مر العصور .

ولعل في تلك العناصر السابقة ما يدل على ما لمنطقة الشرق الأوسط من أهمية جيو–استراتيجية فائقة .

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية

تعد منطقة الشرق الأوسط ذات أهمية حيوية من الناحية الاقتصادية بالنسبة لمعظم دول العالم نظرا لتمتع المنطقة باحتياطي ضخم من البترول والغاز الطبيعي اضافة الى امتلاك دول المنطقة لأرصدة نقدية ضخمة " العائدات البترولية" ، فاذا نظرنا الى الشرق الأوسط من حيث توزيع المصادر الاقتصادية نجده

---

[1] **Middle East and North Africa** , Revenue watch institute, **http://www.revenuewatch.org/countries/middle-east-and-north-africa** Le 26/03/2014.

[2] بيتر مانسفيلد، **مرجع سابق**، ص 324.

[3] أحمد داود أوغلو، **العمق الاستراتيجي (موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية)**، ت: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، (الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط2، 2011)، ص 361.

اقليما جغرافيا نفطيا بشكل عام بالاضافة الى تمتعها بأهمية ذاتية عظمى من حيث وفرة الامكانيات الزراعية والطرق التجارية منذ العقود القديمة وحتى يومنا هذا.[1]

حيث تشكل المصالح الاقتصادية القاعدة الأساسية التي تقوم عليها الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، وهي تشمل: صناعة النفط، والعلاقات التجارية بين أمريكا ومنطقة الشرق الأوسط، واقامة المشاريع الاستثمارية في مختلف المجالات الاقتصادية، غير أن النفط وصناعته وعائداته النقدية، وطرق استثماره في الأسواق العربية والعالمية، جميعها تعد المحور الرئيسي لهذه المصالح، وأهميتها لا تقتصر على الاقتصاد الأمريكي فقط، بل تتعداه الى اقتصاد الدول الصناعية المتحالفة مع أمريكا، ذلك أن النفط مادة استراتيجية لا غنى عنها، ولا بديل يماثلها في الوقت الحاضر على الأقل كمصدر للطاقة اللازمة للحياة اليومية للمواطن العربي، ولزومها لتشغيل الات المصانع الكبرى، فهو عصب الحياة العصرية. وهذا ما يجعله قوي الارتباط باستقرار هذه الدول وأمنها القومي بمعناه الشامل[2].

- **<u>البترول :</u>**

كانت الأهمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط تقاس حتى بداية القرن العشرين بأهمية موقعه المتوسط وتحكمه في طرق المواصلات والتجارة الدولية. غير أنه في عام 1908 تم اكتشاف البترول في ايران . ومع تزايد اعتماد الدول الكبرى الصناعية على البترول .. الذي أصبح بمثابة عصب الحياة الاقتصادية في تلك البلاد.. تزايد اهتمامها بالمنطقة وبدأ الصراع بينها حول السيطرة على أبار البترول في الشرق الأوسط[3].

ونتيجة لازدياد الطلب العالمي على البترول بعد الحرب العالمية الثانية لا سيما نتيجة لمشروع مارشال للانعاش الاقتصادي في أوروبا، أخذ انتاج البترول في الشرق الأوسط في الزيادة، حتى أصبح انتاج الشرق الأوسط من البترول حاليا يمثل حوالي 60 % من الانتاج العالمي .

[1] أحمد داود أوغلو، **مرجع سابق**، ص 366.

[2] خلف الجراد، **مرجع سابق**، ص13.

[3] هشام محمود الاقداح، **مرجع سابق**، ص 21

وعلى الرغم من استحداث مصادر بديلة للطاقة يظل للبترول أهمية كبيرة، حيث أن هذه البدائل لن تساهم الا بقدر محدود من احتياجات الطاقة... وأن احتياطيات البترول في أمريكا والدول الاشتراكية قد سجلت انخفاضا عما كانت عليه.

ومما يزيد بترول الشرق الأوسط أهمية واضاقة الى الاعتبارات السابقة فانه يتمتع بمزايا نسبية عديدة مثل :

1- انخفاض تكاليف انتاج بترول الشرق الأوسط نظرا لقلة عمق الأبار وارتفاع نسبة النجاح في اكتشافه وانخفاض نفقات البحث والاستثمارات المطلوبة .
2- انخفاض أسعار بترول الشرق الأوسط بالمقارنة بأسعار بترول الكاريبي وغيره.
3- ميزة النوعية : اذ أن الشرق الأوسط وشمال افريقيا ينتجان خامات بترولية خفيفة ومتوسطة وثقيلة وهذه الأنواع تناسب الأسواق المختلفة .

وما يزيد من أهمية النفط بالنسبة لأمريكا على وجه الخصوص، المؤشرات التي تبين أن استهلاكها له سوف يتزايد بصورة مستمرة في الربع الأول من هذا القرن، من 17 مليون برميل في اليوم الواحد سنة 1992 الى 21 مليون برميل في اليوم سنة 2010 ويزيد اعتمادها على استيراد النفط من الخارج ليصل الى 60 % من احتياجاتها في السنة المذكورة. ليس ذلك وحسب، بل سوف تزداد المنافسة لأمريكا في أسواق النفط في الشرق الأوسط، بدخول الصين هذه الأسواق مع أوائل هذا القرن. ولقد حفلت المصادر الغربية في تفصيل أهمية النفط وضرورته في السلم والحرب معا. فأمريكا تلجأ الى استخدام الوسائل السياسية والدبلوماسية والعسكرية كلها لحماية مصالحها الاقتصادية في المنطقة العربية[1]. (انظر الخريطة رقم 05).

ومن خلال استعراضنا للحقائق السابقة نلاحظ أن بترول الشرق الأوسط له وستظل له أهمية نسبية كبيرة كمصدر للطاقة تعتمد عليه دول العالم المختلفة.

[1] خلف الجراد، **مرجع سابق** ، ص14.

- **الغاز الطبيعي:**

وهو يعد أيضا من أهم مصادر الطاقة، فالولايات المتحدة تعيش الآن ثورة غاز طبيعي ، ربما تشكل عنصر حسم متوقعا في مجالات الاقتصاد، والبيئة وأمنها القومي – إذا ما لم تتعامل معه على النحو السليم [1].

- **الأرصدة النقدية " العائدات البترولية ":**

لاشك أن الحظر البترولي العربي ابان حرب أكتوبر 1973 وما تبعه من ارتفاع هائل في أسعار البترول خلال عقد السبعينات من ثلاثة دولارات تقريبا للبرميل الى حوالي أربعين دولارا .. قد أدى الى تضخم ثروات الدول البترولية والتي يقع معظمها في منطقة الشرق الأوسط.

هذا وقد زادت تلك الأرصدة النقدية الهائلة الناجمة عن عوائد الصادرات البترولية– من أهمية دول الشرق الأوسط البترولية لدى الدول الصناعية المتقدمة .. فسعت تلك الأخيرة الى احتواء الموقف ووضع استراتيجية جماعية لمعالجة الأثار الاقتصادية السلبية التي لحقت بها نتيجة الحظر البترولي وارتفاع أسعار البترول، وقد تمثلت تلك الاستراتيجية في مقومين رئيسيين[2]:

أولا: ترشيد الاستهلاك البترولي وايجاد بدائل أخرى للطاقة بهدف تقليل اعتمادها على البترول كمصدر للطاقة.

ثانيا: محاولة استعادة الأرصدة النقدية الهائلة التي تجمعت لدى الدول البترولية الشرق أوسطية كودائع ومدخرات لدى البنوك الغربية.

- تشجيع رؤوس الأموال الشرق أوسطية على الاستثمار في الدول الصناعية المتقدمة.

---

[1] الشرق الأوسط جريدة العرب الدولية، **كيف ستتعامل أميركا مع كنز الغاز الطبيعي؟** الثلاثاء 20 رمضان 1433 هـ 7 اغسطس 2012 العدد 12306.
http://classic.aawsat.com/leader.asp?section=3&issueno=12306&article=689854#.UzKzYn-Qd3k Le 26/03/2014 .

[2] هشام محمود الاقداح، **مرجع سابق**، ص. ص 23، 24.

- تشجيع سكان دول المنطقة على اتباع أنماط الاستهلاك الغربية بهدف ترويج السلع الاستهلاكية والكمالية ومن ثم ربط هؤلاء السكان بأنماط الحياة الغربية .
- محاولة خلق نوع من التوتر السياسي وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط وازكاء حدة الصراعات الاقليمية بهدف فتح أسواق لتصريف الأسلحة التي تنتجها الدول المتقدمة ومن ثم استنزاف الأرصدة النقدية البترولية من خلال تشجيع التوسع في الانفاق العسكري " استوردت دول الشرق الأوسط خلال الفترة 1970– 1979 ما يعادل 48 % من اجمالي واردات السلاح العالمية ومن أمثلة تلك الدول ليبيا وايران والعراق ودول الخليج.

المبحث الرابع: مصالح وأهداف الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط

يميز علماء السياسة الدولية في دراستهم للسياسة الخارجية للدول، لا سيما العظمى منها ، مثل الولايات المتحدة الأمريكية بين الأهداف الدائمة التي تسعى لتحقيقها هذه الدول، وتعمل على حمايتها وبين المصالح الحيوية، التي تستخدم الدولة كل الوسائل المتاحة لديها كي تبلغها وتحافظ عليها، وخلاصة القول في ذلك أن الأهداف الدائمة تنبع من الفلسفة السياسية التي يقوم عليها النظام السياسي، أما المصالح الحيوية، فهي تتركز حول المنافع والمكاسب التي تستفيد منها الدولة وشعبتها، وتشمل النواحي الاقتصادية والعسكرية والثقافية وغيرها، ولا شك في أنه يوجد ارتباط عضوي بين الأهداف الدائمة والمصالح الحيوية، فتحقيق الأولى يساعد على الحصول على الثانية التي تعزز بدورها قوة الدولة اللازمة لحماية أمنها واستقرارها.

المطلب الأول: الأهداف الدائمة

تعتر الأهداف الدائمة من الغايات الأساسية، بل في مقدمة الغايات لأي تنظيم قانوني كفالة لضمان الأمن والاستقرار داخل المجتمع، فالأمن والاستقرار ركنان لا غنى عنهما لوجود الدولة وبقائها، كما أنهما ركنان أساسيان لانتظام المجتمع الدولي، بحيث يؤدي افتقادهما الى جعل الحياة الدولية تموج بحالة من الفوضى، تنعكس سلبا على الأوضاع الداخلية في الدولة ذاتها[1].

[1] محمد ابراهيم منصور، **الخيار النووي في الشرق الأوسط**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2001)، ص103.

فالأهداف الدائمة لأي دولة ترتبط ارتباطا عضويا مباشرا بالفلسفة السياسية التي يقوم عليها نظامها السياسي، وأول هذه الأهداف وأهمها يتركز حول حماية الأمن القومي في الداخل والخارج، وتوفير الاستقرار للمجتمع والدولة معا، ومنع قيام قوى معادية تهدد الأمن والمصالح الحيوية ، وامتلاك القوة العسكرية القادرة على المحافظة على توازن القوى ومنع وقوع العدوان، حيث يظهر جليا مدى ارتباط هذه المنطقة التي تملك دولها ثلثي ثروة النفط في العالم، بأمن واستقرار الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها أيضا، فالأهداف الدائمة للولايات المتحدة بالشرق الأوسط مرتبطة مباشرة بأهداف استراتيجيتها العليا، وأمنها القومي، واستقرارها الداخلي وهي [1]:

1- الأمن

يأتي الأمن كهدف استراتيجي دائم في مقدمة الأهداف التي تسعى اليها الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، فالأمن العربي في المنظور الأمريكي امتداد للأمن القومي الأمريكي، الذي يشمل الأمن العسكري والأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي أيضا، ومرجع ذلك يعود الى المقدرات الاستراتيجية التي تملكها هذه المنطقة، وتؤثر مباشرة في الاقتصاد الأمريكي الذي يمثل العمود الفقري لقوتها على الصعيد الدولي، وحتى تحافظ أمريكا على هدف الأمن في هذه المنطقة تستخدم كل الوسائل لا سيما العسكرية منها، لأن الأمن يمثل القاعدة الأولى التي تقوم عليها الأهداف والمصالح الأمريكية الأخرى.

2- الاستقرار

ويمثل الهدف الثاني للاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، ويعد الاستقرار جزء من الأمن فلا يتصور أن يسود الاستقرار ويستمر في دولة أو منطقة اقليمية في غياب الأمن، والمفهوم الأمريكي للاستقرار في هذه المنطقة يشمل الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدول والمجتمعات معا، والمحافظة على الوضع القائم، فالتغيير أيا كان نوعه، سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا غالبا ما يؤدي الى الاضطراب الذي يؤثر بالضرورة على مصالح أمريكا وأهدافها، هذا ما أكدته التجربة الأمريكية مع ايران منذ قيام ثورتها في 1978 وقيام الجمهورية الاسلامية في 1979 ويزيد من اهتمام أمريكا باستقرار المنطقة ودولها، كونها منطقة تموج بالتيارات والحركات السياسية والدينية، وتثور بين دولها نزاعات عديدة، وهذا يجعلها دائمة مسرحا للحروب والثورات، وهو ما يهدد المصالح الأمريكية بقوة.

[1] خلف الجراد، **مرجع سابق**، ص25.

3- المحافظة على توازن القوى الاقليمية

تبذل الولايات المتحدة جهودا مستمرة من أجل المحافظة على توازن القوى بين دول منطقة الشرق الأوسط، فمن المعروف أن توازن القوى اذا تحقق بين الأطراف الاقليمية أو الدولية يمنع وقوع الصراع بين هذه الأطراف وتحويله الى حرب. والشرق الأوسط، يضم الى جانب الدول العربية، كلا من ايران وباكستان و "اسرائيل" وتركيا وغيرها، وهي الدول الفاعلة في المنطقة. وتوازن القوى لا يمكن أن يتحقق بين كل دولة عربية على حدة وبين أي من الدول المذكورة لا سيما " اسرائيل" وتركيا لتحالفهما الاستراتيجي مع أمريكا، لذا تهدف أمريكا دائما الى جعل توازن القوى يميل لصالح "اسرائيل" أو تركيا مستغلة بذلك عدم وجود تضامن عربي قوي بين الدول العربية. فتوازن القوى الذي تريده أمريكا بين دول المنطقة يخدم مصالحها وأهدافها، كما يخدم مصالح حلفائها، وقد أثبتت التجربة أن هذا النموذج من توازن القوى المتحيز ضد المصالح العربية لم يحقق الغرض منه وهو الأمن والاستقرار، فقد شهدت المنطقة على مدى خمسين عاما ونيفا ما يزيد على عشر حروب، حدثت سبع منها في محيط الوطن العربي.

4- منع قيام قوة اقليمية في الوطن العربي

بمعنى أدق، منع قيام كيان عربي موحد، سواء أكان هذا الكيان دولة متحدة أو اتحادا بين الدول العربية، أو حتى وجود تضامن عربي قوي وملزم، لأن وجود مثل هذه القوة الاقليمية يجعل التوازن الاستراتيجي في المنطقة لصالح البلاد العربية، وهذا لا يتفق مع سياسة أمريكا ومصالحها، وقد أكدت الوثائق التاريخية ذلك فقد عارضت أمريكا الوحدة العربية كهدف قومي، حتى ولو قامت بين الدول العربية التي تربطها بها علاقات قوية، ليس ذلك فقط، فأمريكا تعلن بوضوح أنها تعمل على أن تكون " اسرائيل" هي القوة المتفوقة عسكريا في منطقة الشرق الأوسط.

5- منع انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بمختلف أنواعها

وهذا يعد هدفا مستجدا من الأهداف الدائمة لأمريكا بعد حدوث تغيرات جوهرية عديدة في المنطقة خلال العشرين سنة الماضية حيث يعد انتشار أسلحة الدمار الشامل أحد أبرز التحديات التي تواجه الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، بعد أن أعطت لنفسها الحق في الاشراف على عمليات نزع تلك الأسلحة فاعتمدت على الألية العسكرية لتحقيق ذلك من خلال ما تملكه من السيطرة المباشرة وغير المباشرة على حلف شمال الأطلسي لدعم مشاريعها العسكرية وحروبها الدولية التي تخوضها مع

السماح لاسرائيل بالاحتفاظ بأسلحتها النووية وصواريخه البالستية وحرمان الدول العربية من أي فرصة للتقدم وتحقيق نوع من التوازن في مجالات الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل، وكانت تعتبر: " "الدول التي تسعى للتصدي للهيمنة الاسرائيلية الاقليمية في مجال أسلحة الدمار الشامل تمثل تحديا للقدرات الأمريكية ذاتها، باعتبار أن قدرات اسرائيل أصبحت جزء مهما من القدرات الأمريكية "[1]

حيث أنه لخمسة عقود والشرق الأوسط مستنبت ومرتع للانتشار النووي، فبدافع من المخاوف الأمنية، والمطامع الاقليمية والعقود القومية، سعت سبع دول شرق أوسطية على الأقل الى امتلاك القدرة على صنع أسلحة نووية، اسرائيل أولها، وهي لحد الأن البلد الناجح الوحيد في ذلك، وقد دللت تكرارا على تصميمها الوطيد على الاحتفاظ باحتكارها للسلاح النووي في المنطقة، وبالقوة اذا اقتضى الأمر ، كما هددت اسرائيل باستخدام ترسانتها النووية ضد أعدائها مرة واحدة على الأقل، وتشير معظم التقديرات الى امتلاك اسرائيل عددا لا بأس به من الأسلحة النووية المتطورة التي يمكن حملها بواسطة الطائرات (من طراز ف-15 أي) والصواريخ (من طراز أريحا)، وربما بواسطة صواريخ كروز التي تطلقها الغواصات. وفي سبتمبر 1986، كشف تقني اسرائيلي يدعى كوردخاي قعنونو النقاب عن أن مفاعل ديمونا، حيث كان يعمل، قد أنتج بالفعل ما يكفي من البلوتونيوم لصنع عدد وافر من الرؤوس النووية، وهو يملك ناحية التكنولوجيا اللازمة لصنع أسلحة نووية متطورة ذات طاقة تدميرية هائلة[2]. فلقد كان اهتمام الادارات الأمريكية المتعاقبة منذ جون كينيدي مركزا على ازالة خطر أسلحة الدمار الشامل والتي كانت في نفس الوقت منخرطة بشكل عنيف في سباق التسلح الاستراتيجي ولا زالت الى اليوم، فلقد عبر الرئيس جون كينيدي عن خطر هذه الأسلحة بقوله: "يجب القضاء على أسلحة الحرب قبل أن تقضي علينا"[3].

اقليميا، طرحت بعض الدول الشرق أوسطية، كمصر والعراق وايران، مشاريع تبنت في مجملها فكرة انشاء منطقة منزوعة السلاح في الشرق الأوسط، قدمت كل من مصر وايران مشروعا مشتركا الى الجمعية

[1] أمين المشاقبة، سعد شاكر شبلي ، **مرجع سابق** ، ص92.

[2] ريتشارد ن.هاس ، مارتين انديك، ستيفن بيدل وآخرون ، **استعادة التوازن –استراتيجية للشرق الأوسط برسم الرئيس الجديد**، ت: سامي الكعكي، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2009)، ص135.

[3] عامر مصباح، **المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن**، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، ط1، 2012)، ص37.

العامة لهيئة الأمم المتحدة، بغرض اقامة منطقة منزوعة السلاح النووي في الشرق الأوسط، هذه المبادرة ساهمت في اصدار توصية أممية تحت عنوان: "اقامة منطقة منزوعة السلاح في الشرق الأوسط".

كما تقدم العراق من جهته بمشروع ينص على جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة منزوعة السلاح، في حال انضمام اسرائيل الى اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية في سنة 1968، لكن الولايات المتحدة الأمريكية رفضت المشروع العراقي، وأبعدت فكرة الربط بين الأسلحة الكيميائية والأسلحة النووية (الاسرائيلية)، أخيرا، وفي اطار المفاوضات المتعددة لمؤتمر مدريد ومنذ سنة 1992، شكلت لجنة "ضبط التسلح والأمن القومي (ACRS)، بهدف اخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، حيث رفضت اسرائيل ادراج الملف النووي في هذه المفاوضات ، وبالتالي لم تنجح هذه التحركات الدولية والاقليمية تماما بالحد من انتشار الأسلحة النووية بل على العكس من ذلك، ان المشاكل التي تعرفها منطقة الشرق الأوسط كتوقف مسار السلام نتيجة رفض الادارة الاسرائيلية الالتزام بوعودها تجاه عملية السلام، ورفض هذه الأخيرة كذلك معالجة الملف النووي قبل احلال سلام شامل مع الدول العربية، أضف الى ذلك المخاوف التي خلفها التعاون العسكري الاسرائيلي– التركي على دول المنطقة، كلها عوامل تجعل من قضية انتشار الأسلحة التي تقع في دائرة الدمار الشامل احتمالا قائما.

وتمثل مبرر ذلك في أن انتشار هذه الأسلحة في منطقة مفعمة بالمشكلات والنزاعات التي أدت الى وقوع عدة حروب بين دولها، يشكل تهديدا حقيقيا للأمن والاستقرار، ومن ثم للمصالح الأمريكية الحيوية فيها، ولقد اتضح فيها سبق الأهمية الاستراتيجية الفائقة للشرق الأوسط بصفة خاصة على مسرح السياسة العالمية والاقتصاد العالمي، ولبلوغ هذا الهدف تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بانتهاج دبلوماسية نشطة على الصعيدين الاقليمي والدولي ضد الدول التي تملك القدرة على تصنيع هذه الأسلحة لا سيما العراق وايران ، ومن الجدير بالذكر، أنها لا تمارس أي ضغط على "اسرائيل " التي لم توقع على اتفاقية منع انتشار الأسلحة الذرية، رغم أن هناك مصادر أمريكية تؤكد امتلاكها لعدد من القنابل الذرية، وهذا الموقف من جانبها نحو " اسرائيل" ينسجم مع استراتيجيتها التي تسعى الى جعل هذه الدولة متفوقة على بقية دول المنطقة ، وهذا التحيز من جانبها الى "اسرائيل" يدفع الدول الأخرى الى تكرار محاولاتها لامتلاك أسلحة الدمار الشامل.

وتكتسب الأهداف الدائمة للاستراتيجية الأمريكية أهمية بالغة لعلاقاتها العضوية بالمصالح الحيوية لأمريكا في الشرق الأوسط، وتستخدم أمريكا وسائلها السياسية والاقتصادية والعسكرية أحيانا للمحافظة عليها، لأنها جزء أساسي في استراتيجيتها الدولية باعتبارها أعظم قوة في العالم، فأي تهديد يلحق بهذه الأهداف مجتمعة أو منفردة، يمثل تهديدا في الوقت نفسه للمصالح الحيوية ، فالأمن والاستقرار والهيمنة تجعل أمريكا وحلفائها في مركز أفضل اقليميا ودوليا، وغنى عن القول : ان المجموعة الأهداف الدائمة تشكل كلا لا يتجزأ ، فلا استقرار دون أمن ولا أمن في ظل انتشار أسلحة الدمار الشامل.

المطلب الثاني: المصالح الحيوية

ترتبط المصالح الحيوية للدولة بالمكاسب المادية والمعنوية التي تحصل عليها من علاقاتها مع الدول الأخرى، وتحقق لها ولشعبها فوائد متنوعة من اقتصادية وسياسية وثقافية وعسكرية. والمصالح الحيوية ليست ثابتة أو محدودة، كما هو الحال بالنسبة للأهداف الدائمة، فهي تختلف من دولة الى أخرى، كما تتغير بالنسبة للدولة الواحدة من مرحلة الى أخرى من مراحل علاقاتها الدولية، وكلما اتسع نطاق الدور الذي تقوم به الدولة على المسرح العالمي، زادت مصالحها وتعددت مع دول العالم. فالدول الكبرى لها مصالح تفوق بكثير مصالح الدول الصغرى والمتوسطة، وهي تحرص على حمايتها والمحافظة عليها، ينطبق ذلك على الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى، تلعب دورا رئيسيا في ادارة الشؤون الدولية، وتتولى قيادة التحالف السياسي والاقتصادي والعسكري للدول الصناعية الكبرى، وتتحكم في مقدرات الاقتصاد العالمي، والمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط تشغل حيزا واسعا في سياستها الخارجية.

اجمالا تأثرت الاستراتيجية الأمريكية في هذه المنطقة بالعوامل التالية[1]: ثروة النفط العربية، الصهيونية العالمية (والصراع العربي– الاسرائيلي)، مواجهة حركة القومية العربية، وتحجيم دور الاتحاد السوفييتي كقوة عظمى تقترب حدودها الجنوبية من الوطن العربي، ووقف المد الشيوعي والاشتراكي، فالصهيونية هي التي أدت الى الصراع العربي– الصهيوني على أرض فلسطين، حيث لا نغالي اذا قلنا: ان الصهيونية العالمية، تأتي في مقدمة العوامل التي دفعت بالولايات المتحدة الأمريكية الى الاهتمام بهذه المنطقة، حتى غدت تمثل جزءا أساسيا من استراتيجيتها الدولية، فمنذ أواخر القرن التاسع عشر، تدخلت أمريكا بطريقة غير مباشرة في تأييد أطماع الصهيونية في فلسطين، عندما طلبت من سلطات الباب

[1] خلف الجراد، **مرجع سابق**، ص31.

العالي، في الأستانة تسهيل هجرة اليهود الى هذه البلاد ، بل حاولت أن تضغط للسماح لهم بشراء الأراضي.

وقد لاقت هذه السياسة من جانب أمريكا معارضة قنصلها في القدس ورفضه اصدار وثائق حماية لليهود وقوله: " أن لا شأن لأمريكا بالتدخل في مثل هذه الشؤون" . ولم تقتصر التدخلات الأمريكية لمصلحة اليهود على التخبط في اصدار " وثائق حماية" فقط. بل تعدتها الى محاولة تغيير القانون العثماني، الذي كان يحرم على ابناء الطائفة اليهودية امتلاك الأراضي في فلسطين بين عامي 1880، 1900. وقد ادعت أمريكا أن احتجاجها على هذا القانون لا لحماية اليهود، بل لاقرار مبدأ المساواة، اذ لا فرق بين يهودي ومسيحي وغيره، فالكل أمريكي، كانت تلك هي البداية التاريخية التي لم تتوقف حتى وقتنا الحاضر، وانما استمرت في التطور منذ ذلك الحين، والخطوة الأكثر تأثيرا على المصير العربي، والتي أقدمت عليها أمريكا في وقت مبكر، هي تأييدها لوعد بلفور الصادر في 2 نوفمبر 1917، وتأييدها لصك الانتداب البريطاني على فلسطين، والذي وضع ليحدد معالم السياسة التنفيذية لتحقيق " الوطن القومي اليهودي" . كل ذلك، على الرغم من الحقيقة التي كشفتها اللجنة الأمريكية المعروفة بلجنة كنج– كراين، والتي زارت فلسطين سنة 1919، هي أن الغالبية العظمى من سكان فلسطين تعارض فكرة " الوطن القومي اليهودي وتطالب بالاتحاد العربي مع سورية".

ولكن بعد نصف قرن من اعتراض خبراء وزارة الخارجية الأمريكية وزملاء لهم من العسكريين في وزارة الدفاع على تأييد الولايات المتحدة الأمريكية لقيام دولة يهودية في وسط ومحيط اقليمي عربي، واحتجاجهم في هذا الاعتراض بما سوف يحمله هذا التأييد من تأثيرات سلبية على المصالح الأمريكية الحيوية في المنطقة والتي كانت قيمتها الاستراتيجية قد بدأت تتضح سواء فيما يتعلق بإمكاناتها البترولية أو التنافس الدولي الذي بدأ يطفو مع القوة الدولية البازغة وهي الاتحاد السوفييتي، بعد نصف القرن هذا بأحداثه وصراعاته في المنطقة وحولها، وبعد أن اختبرت السياسات تجاهها، يصح لنا أن نتساءل: هل كان هؤلاء المعترضون على حق؟ وهل أعاق الدعم والتأييد الأمريكي ل" اسرائيل" المصالح الأمريكية في المنطقة أم أنه على الرغم من هذا التأييد الشامل ووصوله الى مستوى التحالف الاستراتيجي استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن توفق بين هذا وبين الحفاظ على مصالحها في المنطقة، وتحقيق أهدافها كما تبلورت خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة، ثم تطورت واكتسبت أهدافا اضافية بعد انتهاء الحرب الباردة والتغيرات التي أحدثتها في النظام الدولي وعلاقاته.

نحاول هنا استعراض الأهداف والمصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وكيف استطاعت أن توفق بين هذه المصالح التي تبدو متناقضة وكما تبلورت حتى نهاية الثمانينات – فيما أصبح يعرف ب "الثالوث الاستراتيجي": احتواء الشيوعية، مقاومة النفوذ السوفييتي في المنطقة – المحافظة على المصالح الأمريكية في البترول وضمان تدفقه لها ولحلفائها الغربيين بأسعار معقولة، واحباط محاولة أية قوة محلية أو اقليمية أو دولية للتحكم فيه – ثم دعم وجود " اسرائيل" وأمنها والتوصل الى الاعتراف العربي بها وادماجها في محيطها الاقليمي.

1- تأمين النفط

يعتبر النفط أغلى مصدر طاقة في العالم، حيث بلغت الرغبة في النفط أن صار يعد سلعة استراتيجية لا يستطيع اي مجتمع صناعي وصل الى درجة تصنيع عالية الاستمرار بدونه، وأنه يجب ضمان توفيره ولو بالقوة العسكرية ان اقتضى الأمر[1]، بالفعل يقول أحد خبراء الشؤون العسكرية والأمنية ، " بين جميع الموارد...ما من شيء أكثر اثارة للصراع بين الدول في القرن الواحد والعشرين من النفط"[2].

حيث أصبح النفط مصدرا حيويا للطاقة خلال الحرب العالمية الأولى، وقد أدت أهميته الكبرى بالنسبة الى المجالات الحربية الى ازدياد التنافس بين الدول الكبرى بحثا عن الأماكن التي تحتوي على مخزون نفطي كبير، فاشتركت الولايات المتحدة الأمريكية في هذا السباق العالمي في وقت كان يتنبأ فيه خبراؤها بتناقص المخزون الأمريكي الضخم في المستقبل القريب[3].

وعلى الرغم من أن الوصول الأمريكي الى بترول الشرق الأوسط يرجع الى نهاية العشرينات حين وصلت الشركات البترولية الأمريكية عام 1928 ونجحت في التوصل الى اكتشافات ضخمة، الا أن بترول الشرق الأوسط لم يكتسب قيمة استراتيجية الا بعد الحرب العالمية الثانية وبفعل عاملين رئيسين : ما

---

[1] ايان رتليدج، **العطش الى النفط ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي ؟**، ت: مازن الجندلي، بيروت: الدار العربية للعلوم، ط1، 2006 ، ص17.

[2] Michael T, Klare, **Resource Wars : The New Landscape of Global Conflict**, Metropolitan Books (New York, 2001), p 27. http://www.amazon.com/Resource-Wars-Landscape-Conflict Introduction/dp/0805055762#reader_0805055762

[3] أحمد عبد الرحيم مصطفى، **الولايات المتحدة والمشرق العربي**، (الكويت : علم المعرفة)، ص11.

أصبح النفط العربي يمثله بالنسبة لاقتصاديات الولايات المتحدة والقوى الصناعية وحيث تبلور الادراك بأن فقدانه يعني اضطرابا اقتصاديا وسياسيا في العالم الغربي حيث أصبح الشرق الأوسط يمثل 70 % من احتياطي البترول العالمي ويمثل ثلثي استهلاك أوروبا واليابان ونصف صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من البترول .

أما العامل الثاني فكان تصاعد الحرب الباردة بين القوتين وأصبح من مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية والغرب أن يكون أحد أهداف السياسة السوفييتية هو حرمانهم من هذا البترول والى الحد الذي أعلن فيه "ايزنهاور" مبدأه عام 1957، ويربط بين فقدان بترول الشرق الأوسط واختناق الاقتصاديات الغربية، بالإضافة الى الرئيس الأمريكي السابق " جيمي كارتر" الذي فسر الغزو لأفغانستان في ديسمبر 1979 بأنه يستهدف تهديد مصادر النفط في منطقة الخليج والاقتراب منها، أطلق نظريته في كانون الثاني/ يناير عام 1980 التي جاء فيها " أن أي محاولات من جانب قوى أجنبية للسيطرة على منطقة الخليج الفارسي سوف ينظر اليها كعدوان على المصالح الحيوية للولايات المتحدة وسوف تقاوم بأية وسيلة ضرورية بما في ذلك القوة المسلحة".

و بناءا على هذه التصورات لأهمية بترول الشرق الأوسط أصبح من الأهداف الأساسية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ضمان المحافظة على تدفق البترول من منطقة الخليج بشكل امن وبأسعار معقولة، ومنع أي قوة محلية أو اقليمية أو دولية من التعرض لهذه المصالح، من أجل هذا الهدف واجهت الولايات المتحدة الأمريكية وواجهت المنطقة معها ثلاث لحظات تاريخية انتهت جميعا، بدعم المصالح البترولية الأمريكية وتأكيد الوجود الأمريكي في المنطقة والوصول به الى وضع الهيمنة وفرض جدول الأعمال الأمريكي عليها ليس فقط فيما يتعلق بمنطقة الخليج بل على منطقة الشرق الأوسط في مجموعها، كانت اللحظة الأولى حين حاولت الحركة الوطنية في ايران عام 1951 بقيادة الدكتور محمد مصدق تأميم شركة البترول البريطانية – الايرانية ووصفها بأنها خطوة كبيرة باتجاه حرية وتقدم الشعب الايراني[1]، وهو الاجراء الذي رأت فيه الولايات المتحدة الأمريكية تهديدا للنفط العالمي ودور ومساهمات

[1] وداد جابر غازي، **تأميم النفط الايراني وتداعياته على العلاقات الدولية (1951-1953)**، (العراق: مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية)، ص10.
http://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=3&cad=rja&uact=8&ved=0CD4QFjAC&url=http%3A%2F%2Fwww.iasj.net%2Fiasj%3Ffunc%3Dfulltext%26aId%3D7359

الشركات الأمريكية فيه وسيطرته على السوق العالمي ، وقد انتهى هذا التطور بالإطاحة بمصدق وتأكيد وجود الشركات البترولية الأوروبية في ايران.

2- احتواء الشيوعية

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية انتهى أيضا التحالف الذي جمع الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفييتي لمحاربة النازية، وبرزت الولايات المتحدة باعتبارها زعيمة " العالم الحر"، في الصراع الذي بدأ يتبلور مع الاتحاد السوفييتي ، وقد بدأ هذا الصراع ينعكس ويتسرب الى مناطق العالم الأخرى، وكان الشرق الأوسط في مقدمة هذه المناطق بعد أوروبا وأسيا ، وبدأ الشرق الأوسط يصبح، وبشكل متزايد موضع اهتمام الولايات المتحدة بعد أن ظل حتى قبل الحرب العالمية الثانية لا يمثل بالنسبة لها قيمة سياسية أو استراتيجية .

وفي نطاق صراعها البازغ مع الاتحاد السوفييتي بدأت قيمة الشرق الأوسط تتأكد مع ظهور طموحات الاتحاد السوفييتي في ايران وتركيا، وظهور قلاقل في بلد ملاصق هو اليونان، وهو التطور الذي بدأت معه الولايات المتحدة الأمريكية في بلورة سلسلة من المبادئ والنظريات تستهدف احتواء الاتحاد السوفييتي ومنع اكتسابه النفوذ في الشرق الأوسط، وقد كان أول النظريات هي نظرية ترومان في مارس 1947، التي حذر فيها ترومان من تأثير انهيار اليونان على الشرق الأوسط وأوروبا وطلب من الكونغرس تخصيص 400 مليون دولار لإمدادات اقتصادية وحربية، وقد جاءت هذه النظرية في الواقع لتمثل نقلة ثورية في السياسة الخارجية الأمريكية ، من حيث أنها أخذت على عاتقها بشكل معلن قيادة وزعامة الغرب في احتواء النفوذ السوفييتي، بل ان البعض عد هذا الاعلان بمنزلة الاعلان الحقيقي عن الحرب الباردة، وقد أعقب نظرية ترومان بدء تخطيط الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع حلفائها الغربيين- سلسلة من الترتيبات الأمنية للدفاع عن الشرق الأوسط مثل منظمة " الدفاع عن الشرق الأوسط" وحلف بغداد، وحلف الناتو، وهي الترتيبات التي اصطدمت بمقاومة من بلدان الشرق الأوسط، ولا سيما بعد بروز تيار القومية العربية بزعامة جمال عبد الناصر الذي رأى أن "اسرائيل"، وليس الاتحاد السوفييتي ، هو التحدي الرئيسي الذي يواجه الوطن العربي، ومن ثم لم يجد هذا التيار سببا في الانضمام

2&ei=O3lCU_SQMYrZtAbdioCoDA&usg=AFQjCNEHuUJ5qxEBxkauozgmiDX5L3_q8g&sig2=t
Bn98fcmkAZznInkAii0rQ&bvm=bv.64367178,d.Yms

الى الترتيبات الأمنية الأمريكية، وهو الأمر الذي وضع الولايات المتحدة الأمريكية في صدام مع هذا التيار خاصة بعد أن توجه جمال عبد الناصر الى المعسكر الاشتراكي طلبا لمصادر التأييد العسكري والاقتصادي الذي حجبته عنه الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيون.

أما المبدأ أو النظرية الثانية التي أعلنتها الولايات المتحدة الأمريكية لمقاومة النفوذ السوفييتي في المنطقة، فكانت نظرية ايزنهاور، الذي أعلن في خطاب له أمام الكونغرس عام 1957 أن الشرق الأوسط قد وصل بشكل حاسم الى مرحلة جديدة وحاسمة في تاريخه المهم الطويل، وأن المنطقة كانت دائما موضع قلاقل وعدم استقرار متزايد استغلته في أوقات كثيرة الشيوعية الدولية، وأن المنطقة تحتوي تقريبا على ثلثي الاحتياطي الراهن المعروف من مخزون العالم من البترول، فاذا ما فقدت شعوب هذه المنطقة استقلالها وسيطرت عليها قوى معادية فان هذا سيكون مأساة للمنطقة ولعدد من الأقطار التي ستخضع حياتها الاقتصادية لما يقارب الاختناق، وفي ضوء هذا التصور الذي فسر العوامل التي أدخلت المنطقة في تنافس القوتين، أعلن ايزنهاور مبدأه الذي تضمن الى جانب تقديم مساعدات اقتصادية امكان استخدام القوات الأمريكية المسلحة حين يطلب منها ذلك " لصد العدوان المسلح المكشوف من أي بلد تسيطر عليه الشيوعية الدولية"، وقد وضعت هذه النظرية موضع التطبيق والاختبار في عدد من الأحداث: في الأردن عام 1957، والأزمة السورية عام 1957، والأزمة اللبنانية في تموز/يوليو عام 1958، وجميع الأزمات كانت موضع اختبار لعلاقات الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي والحدود التي يمكن أن يذهبا اليها في هذا التنافس.

3- ضمان أمن "اسرائيل"

اعترض عددا من الدبلوماسيين والخبراء وكذلك عدد من العسكريين الأمريكيين على تأييد الولايات المتحدة الأمريكية لإنشاء دولة يهودية في فلسطين، ورأوا في ذلك معاكسة للمصالح الأمريكية مع الدول العربية وكذلك لاعتبارات الحرب الباردة، التي كانت قد بدأت تتبلور على الساحة العالمية وانعكاساتها على الشرق الأوسط، لكن ذلك كله لم يمنع التأييد الأمريكي لإنشاء كيان يهودي في فلسطين حتى ولو كان ذلك على

حساب عملية السلام، وعلى حساب تسوية عادلة للقضية الفلسطينية، وذلك من خلال هدفين أمريكيين أساسيين[1]:

- حماية الأمن "الاسرائيلي" في كافة أبعاده المختلفة من المخاطر الخارجية.
- المحافظة على التفوق الاستراتيجي "الاسرائيلي" كقوة اقليمية مهيمنة في المنطقة ومنع أي دولة معادية من امتلاك أسلحة استراتيجية قد تهدد بها الكيان الصهيوني أو تسعى من خلالها الى تحقيق الهيمنة أو النفوذ، فقد سهرت واشنطن على حماية الترسانة النووية "الاسرائيلية" وتزويدها بمختلف الأنظمة التسليحية المتطورة ولقد تجسدت الحماية الأمريكية للبرنامج النووي "الاسرائيلي" بصورة واضحة المعالم في عهد الرئيس الأمريكي " جونسون" عندما قام بإخفاء عملية سرقة اليورانيوم المخصب (عملية أبولو) من طرف المخابرات "الاسرائيلية"، وهذا بالرغم من صدور بلاغ من طرف المخابرات الأمريكية تؤكد فيه أن "اسرائيل" تطور سلاحا نوويا أو تملكه فعلا ، فلم تحرك الادارة الأمريكية ساكنا ولم تتخذ الاجراءات اللازمة، وبقيت الشركة الأمريكية التي قامت بالتواطؤ لتحويل هذا اليورانيوم تعمل لصالح الحكومة "الاسرائيلية" وتشرف على كل عمليات التدريب والتكوين بعلم كل السطات الأمريكية .

ولأن أمن اسرائيل يشكل أحد الهواجس التي تشغل بال الرأي العام الأمريكي على الصعيد الدولي. وتعد هذه العملية بغيضة جدا لأنها مسألة مكلفة وعسيرة، فالخوض فيها يتطلب دفع ثمن باهظ، وفرص التوصل الى تسوية لها متباينة في أحسن أحوالها، وكل المقاربات المتاحة للتعامل ازاءها تحمل في طياتها بذور مخاطر سياسية بالغة الأهمية[2] .

حيث يقول "حاييم وايزمان" معبرا عن هذا التأييد الأمريكي، حتى قبل صدور وعد بلفور بخمسة أشهر "وقد مضى أصدقاؤنا الأمريكيون الى أبعد من هذا الحد، فقرروا شكل الدولة التي ستقوم، منادين بقيام جمهورية يهودية". في حين يبين كريستوفر سايكس، وهو ابن مارك سايكس المندوب البريطاني الذي مثل الطرف الثاني، الذي وقع اتفاقية سايكس بيكو المعروفة، علاقة التأييد الأمريكي لوعد بلفور بالأوضاع الدولية

---

[1] صلاح الدين العرجوم، **السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط وتأثيرها على الأمن القومي العربي (2000- 2008)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2008-2009، ص 149.

[2] ريتشارد هاس، مارتن أنديك، والتر راسل ميد، **عهد أوباما سياسة أمريكية للشرق الأوسط**، (أبوظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2009) ، ص29.

أنذاك، فيقول: " وساد الاعتقاد أواخر عام 1916 ومستهل عام 1917، أن صدور وعد من جانب بريطانيا لليهود ، سيؤدي الى تحول الرأي العام اليهودي في أمريكا، الى جانب الحلفاء كما يؤدي الى التأثير بوجه عام على الرأي الأمريكي كله ، وكان هذا الاعتقاد حافزا مهما، بل رئيسيا للساسة البريطانيين[1].

يؤكد هذا الاتجاه الذي دخلت منه أمريكا الوطن العربي، بتأييدها المبكر للهجرة الصهيونية وأطماعها ، وسياسة تهويد فلسطين كجزء من استراتيجية ضرب حركة الوحدة العربية على المدى البعيد، مثلما هو واضح في وقتنا الراهن، يؤكد ذلك، محمد أمين الحسيني، فيقول: " وجاء أول دليل على ذلك ، في برقية أرسلها الكولونيل هاوس مستشار الرئيس ولسون الى وزارة الحرب البريطانية بتاريخ 16 تشرين الأول/ أكتوبر 1917، يعلن فيها موافقة الرئيس ولسون والحكومة الأمريكية على نص تصريح بلفور، الذي كان قد رفع الى الرئيس الأمريكي للحصول على رأيه فيه وموافقته عليه، وفي تموز/يونيو 1922، أصدر الكونغرس الأمريكي قرار رسميا بالموافقة على وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، ووقع الرئيس هاردنج ذلك القرار في 20 سبتمبر 1922، وبذلك أصبحت سياسة انشاء الوطن القومي لليهود في فلسطين، خطة التزمت بها الولايات المتحدة الأمريكية.

ولم يكن هذا الاتجاه في السياسة الأمريكية نحو احتضان الأهداف الصهيونية في ذلك الوقت المبكر، معزولا عن الأهداف الاستراتيجية لهذه السياسة، انما هو جزء منها، وذلك على الرغم من رفض العرب له، ومقاومة الفلسطينيين، بل وعلى الرغم من التقارير التي أصدرتها لجان التحقيق البريطانية، التي ذهبت الى فلسطين مرار منذ سنة 1920- 1946، وقد أكدت جميعها حقوق الشعب الفلسطيني، ورفضه للانتداب البريطاني وسياسته في تهويد بلاده، فأرسل الرئيس روزفيلت مندوبا شخصيا له الى الشرق الأوسط هو الجنرال "باتريك هارلي"، فقام باتصالاته ، وكتب الى روزفيلت، في 3أيار/ مايو 1943 تقريرا جاء فيه: لقد أظهرت المنظمة الصهيونية في فلسطين التزاماتها ببرنامج واسع يرمي الى[2] :

- ايجاد دولة يهودية ذات سيادة، تضم فلسطين وربما بعد ذلك شرق الأردن.
- نقل السكان العرب فيما بعد من فلسطين الى العراق.

[1] سلامة غسان وأخرون، **السياسة الأمريكية والعرب**، (بيروت : دراسات الوحدة العربية، ط3، 1991)، ص103.

[2] خلف الجراد، **مرجع سابق**، ص45.

- تحقيق الزعامة اليهودية على الشرق الأوسط بكامله في مجالات التنمية الاقتصادية والسيطرة.

فكان موقف الرئيس روزفيلت في الرسالة التي وجهها الى المؤتمر الصهيوني الأمريكي الذي عقد في تشرين الأول/ أكتوبر 1944، قوله:[1] "أنا أقدر كيف أن الشعب اليهودي قضى وقتا طويلا متلهفا، وهو يعمل ويرجو ليقيم في فلسطين دولة يهودية ديموقراطية وحرة، ولو قدر لي أن أنتخب رئيسا من جديد، فسأساعد على خلق هذه الدولة". وقدمت في السنة المذكورة نفسها مشاريع قرارات الى مجلسي النواب والشيوخ هذا نصها: " يقرر المجلس، أن تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية كل امكاناتها لفتح أبواب فلسطين، لهجرة يهودية حرة ومطلقة ، ولضمان توافر الفرص الكاملة لاستعمارها ، ليضمن الشعب اليهودي في النهاية اقامة دولة يهودية حرة وديموقراطية في فلسطين. ولكن المجلسين توقفا عن الاستمرار في بحث هذا المشروع والموافقة عليه، بعدما تدخل هنري ستيمسون، وزير الحرب الأمريكي، الذي بين أن اقرار مثل هذا المشروع " ضار بسير الحرب بصورة ناجحة".

ولكن فور انتهاء الحرب العالمية الثانية، وفي نهاية 1945، أعاد الكونغرس بحث الموضوع، بتأييد من الرئيس الأمريكي نفسه، هاري ترومان، واتخذ قرارا في 19 كانون الأول/ ديسمبر 1945، جاء فيه: "فتح أبواب فلسطين لدخول اليهود بحرية الى تلك البلاد، وأن تتوافر هناك فرصة كاملة للاستعمار والتنمية بحيث تكون لهم الحرية في بناء فلسطين كوطن قومي لليهود" . وعندما أعلن قيام "اسرائيل " في 14-15 أيار/ مايو، كان ترومان أول رئيس دولة في العالم يسارع الى الاعتراف بها (بعد عشر دقائق من اعلانها) على الرغم من نصيحة مستشاريه بالتريث في هذا الأمر، وكان ترومان في هذا الموقف يضع عينيه على النفوذ اليهودي في الداخل، وهو الاعتبار الذي سيظل يحكم اختيارات كل رؤساء أمريكا اللاحقين بدرجات متفاوتة.

ومن الخطأ الظن ، أن سلوك أمريكا ازاء هذه المشكلة كان نتيجة التأثير الصهيوني وحده، لا شك في أن التأثير الصهيوني لعب دورا بارزا في ذلك ، ولكن السياسة الأمريكية عقب الحرب العالمية الثانية اتخذت أبعادا دولية جديدة. من ضمنها أن "ترومان نفسه صاحب مبدأ توسيع حلف الأطلنطي لكي يشمل حوض البحر الأبيض المتوسط، بضم كل من تركيا واليونان وفقا للمبدأ الذي عرفه باسمه وأعلنه في سنة 1947، كما أن مقاومة الشعب العربي في مصر لاحتلال بريطانيا قناة السويس كانت قد ازدادت وبرزت

[1] سلامة غسان وأخرون، **مرجع سابق**، ص104.

الحاجة الى ضمان قاعدة استراتيجية جديدة في هذه المنطقة الحيوية، لمنع الوحدة العربية من ناحية، وربط لمنطقة الاستراتيجية الأمريكية والغربية عموما من ناحية أخرى.

ومنذ هذا التاريخ والتأييد الأمريكي ل" اسرائيل " يأخذ شكلا متصاعدا وكان قد بدأ بصورة مستترة سواء فيما يتعلق بالمساعدات الاقتصادية أو العسكرية، واستمر هذا طوال الأربعينيات والخمسينيات، لكن اللافت للانتباه هنا، أن الولايات المتحدة الأمريكية امتنعت عن اشتراك "اسرائيل" في ترتيباتها ومنظماتها الأمنية لمنطقة الشرق الأوسط، وامتنعت ادارة ايزنهاور عن تزويد "اسرائيل" بالسلاح، بل أنه عام 1957 اتخذ ايزنهاور موقفا معارضا للعدوان الثلاثي على مصر، وقد فعل ايزنهاور هذا بشكل سيبدو فريدا في تغليب المصالح القومية الأمريكية العليا، حيث نظر الى سلوك "اسرائيل" على أنه يخدم جهود الاتحاد السوفييتي في الوجود والنفوذ في منطقة الشرق الأوسط، غير أن هذا الموقف الحريص في التعامل مع "اسرائيل" ما لبث أن تحول ابتداء ا من ادارة "كينيدي"، الذي كان أول من زود " اسرائيل" بصواريخ هوك، أما التحول الجذري فقد حدث بفعل حرب 1967 التي جاءت نتيجتها لكي تقدم دعما لمن كانوا يعدون "اسرائيل" رصيدا استراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة يسودها الاضطراب، وأنها تمثل القوة القوية القادرة التي يمكن لواشنطن الاعتماد عليها والارتباط معها بعلاقة مشاركة الاستراتيجية، فمنذ عام 1967 ظلت اسرائيل تحتل المرتبة الأولى في قائمة الجهات المتلقية للمساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية السنوية وصاحبة النصيب الاجمالي الأكبر منذ الحرب العالمية الثانية[1]. ومنذ هذا التاريخ أصبح من المواقف المبدئية لكل رئيس أمريكي سواء قبل انتخابه أو بعده أن يؤكد ليس فقط التزامه بأمن "اسرائيل" ووجودها، وانما بضمان تفوقها العسكري وفي أرقى نظم التسلح تقدما على الدول العربية مجتمعة. وقد وصل هذا الاتجاه قمته خلال ادارة الرئيس الأمريكي "ريغان" (1981- 1989) ، التي رغم بعض الغيوم التي ظهرت في علاقات البلدين خلال العامين الأولين للإدارة بفعل ضرب المفاعل العراقي، وضم الجولان دون تشاور مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبيع الولايات المتحدة طائرات أواكس للسعودية، فقد اكتسب التأييد الأمريكي ل "اسرائيل" قوة دفع بدأت في صورة "مذكرة تفاهم استراتيجي" تضمنت الاتفاق على اجراء تدريبات مشتركة والتخزين المسبق للمعدات الأمريكية في "اسرائيل" وتزويدها بالأسلحة التي تحتاجها، وقد تطورت هذه المذكرة الى اتفاق مبادئ للتعاون المتبادل عام 1984، وفي

[1] جون جي.ميرشايمر و ستيفن ام.والت، **أمريكا المختطفة –اللوبي الاسرائيلي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية** –، ت: فاضل جتكر، (الرياض: مكتبة العبيكان، ط1، 2006)، ص13.

شباط/ فبراير عام 1987، أعلن "ريغان" رفع "اسرائيل" الى مرتبة الحليف غير العضو في منظمة حلف الأطلنطي وهو الاجراء الذي دعيت بموجب الى اشتراك في مبادرة الدفاع الاستراتيجي SOI جنبا الى جنب مع حلفاء أمريكا الأوروبيين، فضلا عن المساعدة التي قدمتها الادارة الأمريكية لحكومة "اسرائيل" للتغلب على التضخم، والاتفاق على انشاء منطقة تجارة حرة فريدة بين البلدين.

وقد تواصل هذا الاتجاه في التعاون الاستراتيجي بل واكتسب أبعادا جديدة خلال ادارة كلينتون ومنذ عام 1993، حين تعهدت الولايات المتحدة ببيع طائرات حربية متطورة ل "اسرائيل" وتزويدها بتكنولوجيا أجهزة الكمبيوتر المتقدمة – السوبر كمبيوتر– اضافة الى وضع خطة للتعاون القضائي بين البلدين لتدريب رواد الفضاء الاسرائيليين للقيام برحلات مكوكية، وفي الاتفاق الذي وقع في واشنطن في أبريل 1996، وكان طفرة خطيرة في حجم ونوعية التعاون العسكري الاستراتيجي بين البلدين وبشكل وصل الى مستوى الحلف غير المعلن بين البلدين.

غير أن هذا الالتزام الأمريكي بتأييد "اسرائيل" والدفاع عنها لم يحل دون وجود جهود ومبادرات أمريكية للتوصل الى حل سلمي بين "اسرائيل" والعرب، وكان هذا مدفوعا بادراك أن مثل هذه التسوية لا تخدم فقط مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة وانما أيضا أمن "اسرائيل" على المدى البعيد، ونستطيع أن نتتبع المحاولات الأمريكية في هذا الاتجاه منذ الخمسينيات حين قرر الرئيس ايزنهاور ايفاد بعثة برئاسة ايريك جونسون للسعي من أجل قبول العرب و "اسرائيل"، لمشروع تنمية اقليمي لنهر الأردن، وكان هذا المشروع يهدف في النهاية الى وضع أسس لتسوية نهائية بين الطرفين، كذلك بدا في محاولة ايزنهاور تحقيق لقاء بين بن جوريون وجمال عبد الناصر– مهمة اندرسون– ، والاشارات المبدئية التي صدرت عن ادارة كنيدي لتوفير حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينين، ومبادرة رزجرز عام 1969، ومبادرة ريغان في أيلول / سبتمبر 1982، غير أن أبرز المحاولات الأمريكية وأكثرها أثرا في عملية البحث عن السلام في الشرق الأوسط بجهود أمريكية جاءت خلال وفي أعقاب حرب 1973، حين نجحت الجهود الأمريكية في التوصل الى اتفاق فض الاشتباك الأول والثاني بين مصر و"اسرائيل"، واتفاق فض الاشتباك على الجبهة السورية، وتوجت هذه الجهود باطار سلام كامب ديفيد عام 1978، واتفاقية السلام بين مصر و "اسرائيل" عام 1979.

والواقع أنه رغم أن اتفاقيات كامب ديفيد لم تحقق سلاما شاملا في المنطقة الا أنها في المنظور الأبعد قد غيرت من طبيعة النزاع وطبيعة الشرق الأوسط وحددت معايير جديدة له، وأكدت الوجود الاستراتيجي الأمريكي في المنطقة ويدها العليا في الجهود الدبلوماسية وكانت بهذا المعنى خطا تاريخيا فاصلا بالنسبة للعالم العربي و " اسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية ، وكان من نتائجها المباشرة تحقيق هدف رئيس من أهداف السياسة الخارجية الأمريكية سعت اليه منذ الخمسينيات وهو تحقيق سلام بين الدولة الصهيونية وبين أكبر دولة عربية، وانهاء أي تهديد عربي حقيقي "لاسرائيل"، فضلا عن التشققات التي أحدثتها كامب ديفيد في العلاقات العربية، والعزلة المؤقتة لمصر عن محيطها العربي، كما سوف تؤدي، في المدى البعيد الى قبول عربي أوسع للسلام مع "اسرائيل" والى اتفاقات مشابهة في أوسلو عام 1993 بين الفلسطينيين و "اسرائيل"، واتفاق وادي عربة عام 1993، مع الأردن ، ومجموعة علاقات سرية وشبه علنية مع عدد من الأقطار العربية.

أما المحاولة الأمريكية الثانية لتحقيق تسوية سياسية بين "اسرائيل" والعرب فقد جاءت في الأعقاب المباشرة لحرب الخليج الثانية، فخلال الحرب أدركت الولايات المتحدة التأثير المباشر للصراع العربي الاسرائيلي على مصالحها في الخليج حين حاول صدام حسين استخدام الوضع الفلسطيني للربط بين غزوه للكويت وبين القضية الفلسطينية وذهب الى ضرب "اسرائيل" بالصواريخ وخشيت الولايات المتحدة على تماسك التحالف الدولي والمشاركة العربية فيه ، الأمر الذي جعلها تطالب "اسرائيل" " بضبط النفس" ، وعدم الرد على الصواريخ العراقية ، ومن ناحية أخرى وعدت ادارة بوش أنها سوف تعمل بعد انتهاء الحرب مباشرة على تحقيق تسوية سياسية للنزاع العربي الاسرائيلي وهو ما أعلنه بوش في 6 أذار 1991، وهي المبادرة التي تطورت الى انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط في تشرين 1991، واذا كان في العلاقة الأمريكية الاسرائيلية ثمة " لحظات" من اختلاف الرؤية واضطرار الولايات المتحدة الى اتخاذ موقف من "اسرائيل" فان مرحلة الاعداد لمؤتمر مدريد كانت من هذه اللحظات حيث تحقق على خلفية مقاومة حكومة اسحاق شامير لحضور المؤتمر، وسبقه امتناع ادارة بوش عن تزويد "اسرائيل" بقرض لتمويل بناء مستوطنات جديدة.

وقد كان مؤتمر مدريد للسلام بداية مرحلة جديدة جماعية للسلام في الشرق الأوسط، واشتركت فيه سورية التي لم تكن من قبل لاعبا في جهود السلام واشتركت فيه دول عربية ليست من دول الطوق، وقد لا

يكون المؤتمر في ذاته قد حقق اختراقا في عملية السلام العربي الاسرائيلي الا أن صيغته أصبحت من أسس عملية السلام في الحقبة التالية، كما مهد لتطورات من أهمها اطلاقه لمسارين من المفاوضات:

المسار الثنائي حول القضايا السياسية حيث دارت حوله عدة جولات من المفاوضات على المسارات الأردنية – الفلسطينية ، والسورية اللبنانية، ثم المسار المتعدد الأطراف، ورغم أن جولات المفاوضات التي جرت حول المسار الثنائي الأول لم تحقق تقدما الا أنها هيأت الاختراق بين "اسرائيل" والفلسطينيين الذي تمثل في اعلان المبادئ الذي تم التوصل اليه بعد مفاوضات سرية جرت في النرويج ، والمعنى الرئيسي لهذه المرحلة التي بدأت مع مؤتمر مدريد وما تخللها من تطورات واتفاقات وانتهت بمؤتمر كامب ديفيد الثاني، والذي لعب فيه الرئيس الأمريكي دورا شخصيا مباشرا لا يقارن الا بدور جيمي كارتر في كامب ديفيد الأول، ورغم أن هذه المرحلة لم تحقق أي اتفاق نهائي، الا أن معناها الرئيسي هو أنها أعادت تأكيد مركزية الدور الأمريكي، بالنسبة لجهود السلام في المنطقة، فضلا عن مناطق العالم الأخرى، بصرف النظر عن التحيز الأمريكي المطلق للكيان الصهيوني على حساب الحقوق العربية ومصالح العرب، ومتطلبات الاستقرار والسلام العادل والشامل في المنطقة.

وعليه تقوم اسرائيل بالعديد من النشاطات لخدمة أهداف الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية والاسلامية، وخارج المنطقة العربية لتحافظ على بقائها كدولة اقليمية وحيدة ومتفوقة في المنطقة العربية والاسلامية من جهة، ومن جهة أخرى لتحافظ على مستوى عال من الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري من الدول الغربية الاستعمارية لاستمرار بقائها من هذه الأهداف[1]:

أولا: تمزيق الوطن العربي يعتبر تمزيق الوطن العربي أحد أهم الأهداف لدولة اسرائيل كدولة وظيفية، وذلك :

أ- **<u>بإثارة النعرات الطائفية</u>** وتعتبر من أهم أساليب "اسرائيل" لتفتيت الشرق الأوسط، لتبقى المنطقة بحالة حروب أهلية مستمرة، مما يحقق لإسرائيل هدفها في الهاء شعوب المنطقة العربية من تحقيق وحدتهم، وعلى الرغم من ان الأقليات اللغوية غير العربية: كالأكراد، الأرمن، السريان، التركمان، الأمازيغ ، والأقليات العربية غير الاسلامية كالمسيحيين واليهود، حيث عقدت كبرى مراكز البحوث والجامعات

[1] وضاج مصطفى حسن الأسمر، **أثر الحراك العربي على الدور الوظيفي لدولة اسرائيل**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في التخطيط والتنمية السياسية، فلسطين، 2013، ص 31.

"الاسرائيلية" هدفها تفتيت الوطن العربي منها: ندوة عقدها مركز دايان لأبحاث الشرق الأوسط وافريقيا التابع لجامعة تل أبيب عام 1996 تحت عنوان تفتيت المنطقة العربية، ندوة عقدها مركز الأبحاث السياسية التابع لوزارة الخارجية الاسرائيلية عام 1979، ندوة نظمها مركز بار ايلان للأبحاث الاستراتيجية التابع لجامعة بار ايلان عام 1992 تحت عنوان الموقف الاسرائيلي من الجماعات الاثنية والطائفية في العالم العربي.

ب- **المشاركة مع الدول الاستعمارية في الجرائم ضد الدول العربية:** حيث شاركت اسرائيل في جميع الحملات العدوانية التي قامت بها الدول الاستعمارية ضد البلدان العربية، فقد شاركت في العدوان الثلاثي ضد مصر عام 1956، وذلك على أثر تأميم عبد الناصر لقناة السويس عام 1956، حيث قررت بريطانيا القيام بعملية عسكرية على مصر لاسترداد القناة، وفضلت اشراك كل من فرنسا واسرائيل بهذه العملية . وعلى أثر ذلك تم التوقيع على اتفاقية بين كل من بريطانيا وفرنسا واسرائيل تحت مسمى بروتوكول سيفر نسبة الى ضاحية سيفر قرب العاصمة الفرنسية باريس، كما ساعدت الغزو الأمريكي على العراق، حيث قدمت معونات لوجستية كبيرة، ممثلة بشحنات الدواء والغذاء للجنود الأمريكان، اضافة الى قيام شبكاتها الاستخباراتية في تعذيب رجال المقاومة العراقية في السجون الأمريكية الى تنفيذ عمليات الاغتيالات بحق القيادات والعلماء.

ت- تأجيج الصراعات العربية مع دول الجوار عمدت اسرائيل على تأجيج الصراع بين الدول العربية المتواجدة على الأطراف مع دول الجوار العربي تحت مخطط (شد الأطراف) لاضعاف الدول العربية وانهاكها من جهة وابعادها عن الصراع الرئيسي مع اسرائيل من جهة أخرى حيث شاركت في العمليات العسكرية التركية على شمال العراق وساعدت على استمرار النزاع بين سوريا وتركيا من خلال الاتفاقيات الأمنية والعسكرية بين تركيا واسرائيل ولعبت دورا كبيرا في استمرار حرب الثماني سنوات بين العراق وايران وفي النزاع بين أثيوبيا والسودان وفي النزاع بين موريتانيا والسنغال .

ثانيا: هدم الوعي العربي من أخطر الأهداف التي تحاولت اسرائيل القيام بها على الانسان العربي، واظهار أن عدم الاستقرار في المنطقة العربية لا يعود الى الصراع العربي الاسرائيلي، وانما الى الصراع بين القوى الاسلامية الجهادية والغرب، هذا الصراع التي تروج له الدعاية الاسرائيلية كتهديد لحرب عالمية ثالثة، فهي تروج باستمرار بأن الصدام الموجود في المنطقة العربية الاسلامية ليس نابعا من احتلال اسرائيل للأراضي العربية بقدر ماهو صدام بين الثقافات الغربية والثقافة العربية الاسلامية، وليس صراعا

بين الأمة العربية والاسلامية من جهة وبين اسرائيل من جهة أخرى بل هو صراعا بين الفرس والعرب، وبين السنة والشيعة ، بين الاسلاميين والقوميين.

ثالثا: تشويه الانسان العربي الاسلامي حيث ركزت العديد من كتابات الاسرائيليين على تبني الفكر الاسرائيلي موقفا عدائيا من العرب والمسلمين، حيث قاموا بتشويه سمعة العرب والمسلمين بشتى الوسائل، وتم نعت العربي المسلم بأبشع الصفات. فاعتمدت اسرائيل في تشويه العرب على ثلاث اتجاهات:

- خطاب موجه لليهود يعتبرون فيه العرب بأنهم أقل قيمة من اليهود ويركز على انحطاط الشخصية العربية وتخلفها.
- خطاب موجه للغرب يتركز على اعتبار عداوة العرب للغرب تنبع من تراث العرب والمسلمين وليس بسبب الاستعمار الغربي أو الاسرائيلي للبلدان العربية، وعبر تيودور هرتزل قائلا: "ان دولة يهودية في فلسطين أو سوريا ستكون امتدادا للحضارة الغربية وحصنا ضد الهمجية العربية الشرقية".
- خطاب موجه للعرب يعتبرون تخلف العرب وجهلهم يعود الى طبيعة الانسان العربي نفسه غير القابل للتطور والذي يميل للفردية والعدوانية.

خلاصة الفصل الأول:

ان المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط هي العامل الاستراتيجي الأهم في تحديد السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، وينظر الأمريكيون إلى تلك المصالح على أنها جزء من أمنهم القومي وأن حمايتها تتطلب بسط النفوذ الأمريكي في المنطقة بلا منافس، الأمر الذي جعل تلك المصالح تمثل عبئاً ثقيلاً على شعوب تلك المنطقة وتهديداً استراتيجياً لوجودها، حيث يستخدم الأمريكيون تعبير "المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط" بطريقة غامضة ومخالفة لكل الأعراف والمعايير الدولية، فهم لا يفرقون بين ما يعتبرونه مصالح لهم في الشرق الأوسط وبين ما يستخدمونه من وسائل غير شرعية لحمايتها، فالأمر لا يقتصر فقط على ضمان الحصول على النفط والغاز الطبيعي بأسعار مقبولة للأمريكيين، وإنما يتجاوز ذلك بكثير ليشمل التدخل السافر في نوع أنظمة الحكم في تلك المنطقة، والعلاقات الدولية والاتجاهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في مجتمعاتنا.

ويظهر بوضوح أن هذه المصالح الأمريكية هي عبارة عن حزمة متناقضة من الأهداف التي تضر كثيراً بمصالح منطقة الشرق الأوسط أمتنا وتمثل خطراً كبيراً على الشعوب العربية والإسلامية في المنطقة، وهي تنطوي على كثير من الأكاذيب والتناقضات فيما يتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان وما يسمى بمكافحة الإرهاب، وفي الوقت الذي تمنع الولايات المتحدة الأمريكية امتلاك دول تلك المنطقة لوسائل القوة للدفاع عن نفسها أمام هجمات الأعداء؛ تسمح للكيان الصهيوني امتلاك أكبر ترسانة نووية في المنطقة، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية جعلت دعم الاحتلال الصهيوني وعدوانه المستمر على الشعوب العربية جزءاً من مصالحها في الشرق الأوسط، كما أنها اتخذت من مصالحها المزعومة ذريعة لغزو هذه المنطقة واحتلالها بحجة نشر الديمقراطية.

الفصل الثاني

معالم الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط في عهد أوباما

الفصل الثاني: معالم الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط في عهد أوباما

بعد انتخابات تاريخية، جرى تنصيب الرئيس "باراك أوباما" رسميا يوم في 20 جانفي 2009 ، واعتبر الرئيس الرابع والأربعين للولايات المتحدة الأمريكية[1]، حيث وعد أوباما خلال حملته الانتخابية بإبعاد الولايات المتحدة الأمريكية عن ارث السياسة الخارجية للمحافظين الجدد في عهد الرئيس جورج دبليو بوش، ايذانا ببدء حقبة جديدة لسياسة خارجية أمريكية، لتعكس القيم الأمريكية وتمثلها، وتستخدم النفوذ الأمريكي بعدل ومسؤولية.

تركزت استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط في عهد الرئيس أوباما وما قبل الرئيس أوباما أيضا، على تأمين المصالح الأمنية والاقتصادية والدفاع عن حلفاءها وعدم وصول المعاديين لسياسة أمريكا على سدة الحكم .وتتمثل المصالح الأمنية للولايات المتحدة بالحفاظ على القواعد العسكرية المنتشرة في بعض الدول العربية كالسعودية والامارات وقطر وتخدم هذه القواعد التوجه الأمريكي بالحفاظ على قوتها العسكرية المتفوقة وتوفير قوة تدخل سريع للحفاظ على التفوق العسكري وكبح أي تفكير ومن أي جهة تهدد المصالح الأمريكية.

وفي كل خطابات أوباما ساد التفاؤل المتنامي في المنطقة و كان هناك احساس برياح تغيير قادمة من واشنطن تلفح الصراع العربي– الاسرائيلي، حيث قال في خطابه بشيكاغو : "استغرق الأمر طويلا ولكن بفضل ما أنجزناه اليوم وأثناء هذه الانتخابات وفي هذه اللحظة التاريخية حل التغيير في الولايات المتحدة الأمريكية"[2]. ، وبنظر العالم سيكون الرئيس الأكثر تفهما لمنطقة الشرق الأوسط والعالم الاسلامي، والتعامل كشركاء بدلا من تابعين ، وتصحيح الأخطاء والاساءات التي تسبب بها سلفه في استخدام القوة والنفوذ الأمريكي.

[1] أحمد عبد الفتاح زهيري، تيسير أو صيام ، محمد نمر مصطفى: **أوباما وسياسة أمريكا الجديدة**، عمان: دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، ط1، 2009 ، ص16.

[2] مجدي كامل ، **ثورة أوباما الأمريكية**، دمشق: دار الكتاب العربي، ط1، 2009، ص 29.

المبحث الأول: محددات شخصية أوباما

يعرف عالم الشخصيات "روبرت هوغان " الشخصية بصفتها مجموعة متكاملة من السمات مثل الذكاء والمرونة، فالهدف من تحليل محددات شخصيات أوباما هو تبيان تأثير خلفيته الشخصية، ميوله الدينية، معتقداته الأيديولوجية ، تجربته الانتخابية ونمط قيادته وادراكاته على صناعة قراراته[1].

المطلب الأول: الخلفية الشخصي لـ "باراك أوباما"

ولد "باراك أوباما" في 4 أوت 1961، و يعتبر أول رئيس من أصول افريقية يصل للبيت الأبيض، حيث ولد في مدينة هونولولو بهاواي من أب كيني وأم أمريكية من أوصل ايرلندية، عاش بعدها فترة قصيرة في أندونيسيا ومن ثم عاد الى هاواي للعيش مع جديه لأمه، ومنها توجه الى نيويورك لأربع سنوات ومن ثم توجه للعمل في شيكاغو.[2] عاش أوباما في فترة المراهقة سنوات صعبة للغاية، حيث واجهته أزمة هوية شخصية لسببين:[3]

- أولهما عرق أوباما، وذلك لأن أوباما الأسود نشأ في كنف جديه البيض ، لذا لم يعاني أوباما مشاكل العنصرية في طفولته ، ولم يشعر بها حتى وصل الى مرحة المراهقة وبدأ يشعر بالتوترات العنصرية القائمة على مستويات مختلفة، وبدأ يشعر بأن الناس ينظرون اليه والى أقرانه السود نظرة مختلفة .
- أما مشكلة أوباما الثانية فكانت والده الذي تركه بعد عامين من ولادته ولم يره بعد ذلك سوى مرة واحدة في حياته، لذا عاش أوباما طفولته ومراهقته منشغلا بأبيه وحقيقة جذوره فاكتشف بعد قراءاته حول كينيا بأنه أصله يعود الى قبيلة فقيرة فشعر بالندم الشديد لمعرفته لتلك الحقيقة.

وبهذا وجد أوباما نفسه وهو في مقتبل العمر مشتتا بين عوالم مختلفة وأحلام صعبة عجز أبوه وأمه وأجداده عن تحقيقها، وجد نفسه بلا هوية أو أبوين يعيش في كنف جديه وسط جو مليء بالصراعات والتوترات العرقية، وماض مجهول غامض لا يحمل أخبارا سارة، وحاضر مليء بالتحديات.

---

[1] فريد بن بلعيد، **ادارة أوباما وعملية السلام الفلسطينية– الاسرائيلية (2008–2012)**،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري– تيزي وزو، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيمات سياسية وعلاقات دولية، 2012، ص74.

[2] أحمد عبد الفتاح زهيري، تيسير أو صيام ، محمد نمر مصطفى: **مرجع سابق**، ص2.

[3] علاء بيومي، **باراك أوباما والعالم العربي**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2008 ، ص 24.

وقع أوباما في بداية مراهقته أسير الغضب والادمان لفترة قصيرة ولكنه تعلم سريعا أن عليه نبذ الغضب وتحمل مسؤولية نفسه والالتزام بنظام حياة ايجابي، وبذلك تعلم أوباما أن تمزقه بين عوامل مختلفة يمكن أن يمثل نعمة لا نقمة، فهو يفهم البيض والسود، ذلك لما له من جذور افريقية وعيشه في أندونيسيا، بحيث يعرف طبيعة حياة الأفارقة الأمريكيين الفقراء والبيض من أبناء الطبقة المتوسطة. فهو يملك حسا مرهفا وذكاءا فطريا وقدرة عالية على التعامل مع الناس ومخاطبة أمالهم وطموحاتهم[1]. وكان تلقيه لخبر وفاة والده بحادث سيارة مؤلما وصادما حيث كان يبلغ من العمر 21 سنة[2].

المطلب الثاني : الرئيس باراك أوباما

قبل ترشحه للانتخابات الرئاسية كان سيناتور (*) ديموقراطي (*) من ولاية الينوي وذلك بالفترة الممتدة من 4 يناير 2005 لغاية 16 نوفمبر 2008[3] و يعتبر أول أمريكي افريقي مرشح للانتخابات الرئاسية عن الحزب الديموقراطي بعد انتصاره على هيلاري كلينتون. فأصبح ذا أهمية أثناء خدمته في مجلس الشيوخ عن ولاية ايلينوي، ففي سنة 2004 انتخب لمجلس الشيوخ في الولايات المتحدة الأمريكية وحقق انتصارا، وخلال عمله في مجلس الشيوخ في السنة الأولى صرح أنه لن يسعى لترشيح نفسه للرئاسة في عام 2008 لكنه في وقت لاحق في فيفري 2007 أعرب عن اعتزامه خوض سباق الرئاسة الأمريكية[4].

رشح نفسه في الانتخابات الرئاسية الأمريكية للعام 2008، وأصبح أنذاك المرشح الرسمي للحزب الديموقراطي للانتخابات الأمريكية، هزم جون ماكين ووصل الى البيت الأبيض، و من أهم بنود أوباما

---

[1] علاء بيومي، **مرجع سابق**، ص 24.

[2] David Mendell, **OBAMA A PROMISE OF CHANGE** ,New York, 1ST edition, 2008, p4.

[3] أحمد عبد الفتاح زهيري، تيسير أو صيام ، محمد نمر مصطفى، مرجع سابق، ص6.

(*) مجلس الشيوخ هو هيئة سياسية من هيئات السلطة التشريعية .

(*) الحزب الديموقراطي هو أحد الحزبين الرئيسيين في أمريكا، وتعود أصول هذا الحزب الى ما كان يسمى بالحزب الجمهوري – الديموقراطي، الذي تأسس عام 1792 على يد توماس جيفرسون و جيمس ماديسون وغيرهم من معارضي النزعة "الفيديرالية" في السياسة الأمريكية ، ثم تشكل باسمه الحالي تحت قيادة الرئيس أندرو جاكسون، الذي ناصر مبادئ جيفرسون عند انقسام أعضاء الحزب في عهده (1829– 1838).

الانتخابي نذكر أهم ما ورد في برنامج الرئيس أوباما الانتخابي في ظل الظروف والعقبات التي تواجه أمريكا بصفة خاصة والعالم بشكل عام:[1]

- وقف الحرب في العراق وسحب الجيش مع ترك بعض الجنود للحفاظ على النظام وحماية الأمريكيين.
- يؤيد التحاور والتفاوض مع ايران وذلك بدون شروط مسبقة، ويرى الرئيس أوباما أن ايران تمثل خطرا في الشرق الأوسط وأيضا أمريكا، وقال أيضا أنه اذا تخلت ايران عن مشروعها النووي فلسوف تدخل في معاهدة التجارة العالمية وترجع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين من جديد مع الدعم الاقتصادي لإيران من جانب الولايات المتحدة الأمريكية .
- ازاء اسرائيل أكد ارتباط أمريكا بوعدها بدعم اسرائيل، ولكن في الوقت ذاته أنتقد قيام المستوطنات الاسرائيلية الجديدة وقال أنها لا تدعم السلام وأعرب عن تأييده للسياسات التي يمكن أن تعزز نفوذ المعتدلين الفلسطينيين .
- بالإضافة الى غلق معتقل غوانتانامو، ومن ناحية روسيا قال أنه سيتم الابقاء على الضغط على موسكو الى أن تغير استراتيجيتها في المنطقة .

وبعد تنصيب الرئيس "باراك أوباما " رسميا في 2009، علق الشعب الأمريكي والعالم بأسره أماله على مدى التحولات التي ستطرأ على مستوى السياسة الداخلية والخارجية للولايات المتحدة الأمريكي لما تضمنت حملته الانتخابية من شعار التغيير[2].

فتمثلت سمات التجديد في الابتعاد الواضح عن الأسلوب العسكري الأحادي، والذي يعرف أيضا بسياسة الضربة الاستباقية، الذي اتبعه سلفه جورج دبليو بوش خلال السنوات الثماني من رئاسته عقب هجمات 11 سبتمبر 2001 ضد برجي التجارة في نيويورك وضرب البنتاغون. حيث أقر الرئيس أوباما وحكومته في أنهم يجب التعامل مع العالم كما هو قائم، فالنهج الاستراتيجي الجديد يقوم على أساس عوامل متعددة اعادة بناء الأمة وادراك أن الأمن القومي يبدأ من الوطن ، والتواصل الشامل ، وادراك أنه لا توجد دولة واحدة تستطيع مواجهة التحديات العالمية بمفردها، والدعوة الى نظام عالمي، وتعزيز ودمج القدرات القومية . ومن جانبه، صرح السناتور جون كيري رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي

[1] أحمد عبد الفتاح زهيري، تيسير أو صيام ، محمد نمر مصطفى، **مرجع سابق** ، ص ص 9- 10. .

[2] محسن دلول، **أمريكا الامبراطورية المضطربة- هل يصلح أوباما ما أفسده بوش-**، بيروت: دار الفرابي، ط1، 2009، ص 245.

بأن استراتيجية أوباما تعيد احياء النهج القائم على الحقائق للوفاء بمقتضيات الأمن الأمريكي . وأضاف : " ان الرئيس يدرك أننا لا نستطيع أن نحقق العالم الذي نريده ان لم نكن ندرك العالم كما هو قائم الأن، وهذه التركيبة التي تمزج بين المثالية والواقعية هي أساس استراتيجيته [1].

طرحت وثيقة الاستراتيجية الأمريكية للأمن القومي لـ 2010 منهجا دبلوماسيا جديدا للحفاظ على أمن الولايات المتحدة الأمريكية يتمثل بالتأكيد على اعطاء الأولوية للدبلوماسية متعددة الأطراف والجوانب التنموية والاقتصادية وليس للقوة العسكرية في محاولة لإعادة صياغة النظام العالمي الراهن. ولتوضيح هذه المبادئ : فان استراتيجية الرئيس باراك أوباما للسنوات الأربعة جاءت في حوالي خمسين صفحة متناولاً فيها رؤيته و إدارته لمواجهة المعضلات المحلية والعولمية وكيفية مواجهة العالم كما هو وليس كما هو متخيل. فقد شرقت الإستراتيجية وغربت في كل المواضيع المهمة لأمن أمريكا وحلفاءها وأصدقاءها متناولة كل مكونات الأمن القومي من محاربة الفقر والفساد والأمراض إلى أمن السايبر اي أمن الكمبيوتر ومحتويات أنظمة تكنولوجيا المعلومات ومحاربة الأمراض الفتاكة.

أهم محاور الاستراتيجية في تحديد مصالح أمريكا[2]:

- أمن أمريكا ومواطنيها وحلفائها وشركائها.

- اقتصاد أمريكي قوي ينمو ويعتمد على التطور النوعي في مجال اقتصادي عولمي مفتوح يشجع على استغلال الفرص الاستثمارية وتحقيق الرفاه.

- احترام القيم العالمية العامة في أمريكا و حول العالم.

- دعم النظام العالمي وتطويره بقيادة أمريكا من أجل إحلال السلام والأمن الدوليين بشراكة قوية مع الخارج لمواجهة التحديات.

---

[1] عبير بسيوني عرفة علي رضوان، **السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين**، القاهرة: دار النهضة العربية، ط1، 2011، ص 67.

[2] أبوهريرة زين العابدين عبد الحليم،" قراءة في استراتيجية أوباما للأمن القومي"، صحيفة سودانايل، 2010، على الرابط: ***http://www.sudanile.com/index.php/2008-05-19-19-50-58/178-2009-03-06-06-24-57/15707-2010-06-13-17-26-46*** يوم 2014/05/14.

اضافة لما تقدم أعادت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي التأكيد على تعهدات الرؤساء الأمريكان السابقين بالحفاظ على التفوق العسكري التقليدي للولايات المتحدة . لقد بلورت الاستراتيجية الجديدة اعتماد "دبلوماسية القوة الناعمة" بدلا من "دبلوماسية القوة الصلبة "[1].

وفي معرض تحليلها ، أمام معهد بروكينغز للاستراتيجية الأمريكية الجديدة للأمن القومي بينت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون قائلة :[2] "**نحن لسنا أقل قوة، لكننا بحاجة إلى استخدام قوتنا بأشكال مختلفة. فنحن الآن نتحول من الاستخدام والتطبيق المباشر للقوة إلى مزيج أكثر تطورا يتم خلاله استعمال القوة والنفوذ بشكل غير مباشر. لذلك فإن القوة الذكية ليست مجرد شعار وإنما في الواقع تعني شيئا** ". فالجيش الأميركي الذي يخوض حربين في العراق وأفغانستان، أصبح يدرك اليوم محدودية استخدام القوة وعدم جدوى عسكرة الوجود الأميركي في مناطق الصراع.

وأضافت موضحة، أن أحد الأخطاء التي ارتكبت خلال عهدة الادارة السابقة هي " أننا عسكرنا الوجود "، لكننا اليوم "لا نستطيع الاستمرار في نموذج عسكري للدبلوماسية والتنمية، فيما نتوقع تحقيق النجاح في قضايانا الأخرى التي ننخرط فيها مع بقية الحكومات". لأن المصالح الأمريكية وفق تصور هيلاري كلينتون:

تتعزز بالحفاظ على القيم الأمريكية بما فيها الديموقراطية وبناء التحالفات وتعزيز التنمية والاقتصاد، مشددة على أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تستطيع الاستمرار في عجزها المالي وديونها الحالية دون فقدان النفوذ وخيارات صنع القرار. وهذا يعني أن على ادارة الرئيس بارك أوباما اعطاء أولوية قصوى " لخفض العجز مع السيطرة على الديون باعتبارها قضايا أساسية لأمننا القومي".

- الجديد أيضا في الاستراتيجية الأخيرة للولايات المتحدة هو أنها حددت التحديات التي تمس الأمن القومي الأمريكي بصورة أكثر وضوحا وما يجب فعله لمواجهة ذلك داخليا كأولوية من خلال حماية البنية التحتية الأمنية، واتباع مبادرات جديدة لدعم القدرات الأمنية، كما حددت ما يجب

[1] عبير بسيوني عرفة علي رضوان، مرجع سابق، ص 69.

[2] غازي فيصل حسين، **إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي: دبلوماسية متعددة الأطراف**، صحيفة الشمس، 2010، على الرابط:
http://albasrah.net/pages/mod.php?mod=art&lapage=../ar_articles_2010/0610/qazi_24610.htm يوم 2014/05/17.

فعله خارجيا من خلال التركيز على قضيتين أساسيتين، هما حرمان الدول والجماعات المعادية من امتلاك أسلحة الدمار الشامل من خلال برامج تستهدف بالدرجة الأولى تأمين المواد التي تستخدم لتصنيع الأسلحة النووية بنهاية عام 2013، وكذلك حظر انتشار المعلومات والمعارف التي تساعد على تطوير البرامج النووية، ضمن أجندة للأمن القومي الأمريكي متعددة المحاور، والقضية الثانية تتمثل في محاربة وتفكيك تنظيم القاعدة والمنظمات المرتبطة به في اليمن والصومال والعراق وباكستان ودول الساحل الافريقي.

المبحث الثاني: الاستراتيجية السياسية للإدارة الجديدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط

مثلت الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط سلسلة من الأهداف التي تسعى ادارة الرئيس باراك أوباما لتحقيقيها في هذه المنطقة، نتيجة التراجع في نفوذ وتأثير الولايات المتحدة الأمريكية بسبب السياسات الخاطئة التي اتبعت خلال فترة حكم ادارة الرئيس جورج بوش الابن، والتي من خلالها يستطيع التعامل بفعالية، وبما يخدم الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في هذه المنطقة الحيوية ، كما تطلبت الانتباه الشديد من جانب الادارة الجديدة الى طريقة التعامل معها، فايران تخطت العتبة النووية، وهناك الوضع الهش في العراق الذي يستنزف القوة المسلحة الأمريكية، وهناك الحكومات الضعيفة في لبنان وفلسطين في ظل قوة متصاعدة للجبهات المسلحة، والمتمثلة في حزب الله في لبنان وحركة حماس في فلسطين مع غموض كبير يلف خطوط سياسات أوباما في الشرق الأوسط ولا سيما في ساحة النزاع الاسرائيلي – الفلسطيني، ومع كل ذلك فان ما كان لن يكون مرة اخرى ، من حيث التعامل مع محور الشر ومعسكر الحرية حسب وجهة النظر الأمريكية وبالتالي ستحل محله منظومة مركبة من المواقف ستنشأ عنها سياسة أكثر توازنا سواء على المستوى الايراني أم في المجال الاسرائيلي – الفلسطيني، لأن التقارب الكبير بين بوش الابن مع اسرائيل قد استمد قوته تأييد اسرائيل للمساعي الأمريكية في مكافحة الارهاب وهذا من شأنه أن يسير نحو الهوامش.

المطلب الأول: ادارة الرئيس أوباما وعملية السلام في الشرق الأوسط

في وقت من أوساط عقد السبعينات بدأت عبارة "عملية السلام" تستخدم على نطاق واسع لوصف الجهود التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية في سبيل تحقيق سلام يجري التفاوض عليه بين اسرائيل

وجيرانها العرب، فالتصقت العبارة، وصارت منذ ذلك الحين مرادفا للنهج الذي يتدرج خطوة خطوة في سبيل تسوية نزاع هو من أكثر نزاعات العالم استعصاء[1].

تعد منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق توترا في العالم بسبب الصراع العربي- الاسرائيلي وقد اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية بقضية هذا الصراع اهتماما كبيرا[2]. وقد شهدت عملية السلام في الشرق الأوسط طرح العديد من مشاريع التسوية السلمية منذ بداية الصراع العربي الاسرائيلي من أجل حله الا أن هذه المشاريع لم تفلح في انتزاع الشيء الذي تريده اسرائيل والمتمثل بالحصول على الاعتراف الكامل من قبل جميع الدول العربية بعد سنوات طويلة من النشاط الدبلوماسي الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية في محافل السياسة الدولية. إن دراسة مواقف وتصورات وسياسات الولايات المتحدة الأمريكية لعملية السلام في الشرق الأوسط لا تزال هي الأهم والأعقد والأخطر في رسم السيناريوهات المحتملة لفهم واقع وتطورات ومستقبل الصراع العربي – الإسرائيلي.

ومن ثم فهي الدراسة الأصعب في الإحاطة بجوانبها بصورة منهجية شاملة متوازنة متكاملة. فالولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر مؤثر في أوضاع وسياسات العالم اليوم، وهي في أعلى درجات تأثيرها في الوطن العربي وإقليم الشرق الأوسط. وينتج عن أهمية وتعقيد الدور الأمريكي مخاطر كبيرة عالميا وإقليما وأمريكيا إذا ما استمرت أمريكا في سياساتها الفاشلة في معالجة الصراع العربي- الإسرائيلي والتي لا زالت تسعى من خلالها إلى تحقيق سراب الهيمنة العالمية والإقليمية.[3]

برز الاهتمام الأمريكي بمنطقة الشرق الأوسط بشكل واضح من خلال قيامها بدور الوسيط الوحيد في عملية السلام بين اسرائيل والدول العربية المعنية بقضية الصراع العربي- الاسرائيلي، لكونها الدولة المهيمنة على النظام الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة وليس باعتبارها طرفا محايدا يسعى لتسوية

---

[1] وليام .ب. كوانت، **عملية السلام – الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الاسرائيلي منذ 1967-**، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1 ، 1994، ص 15.

[2] سعد شاكر شبلي، **الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال ادارة باراك أوباما** ، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2013، ص41.

[3] صبري سميرة، **سياسة الولايات المتحدة تجاه عملية السلام في عهد أوباما**، مجلة دراسات شرق أوسطية ، العدد52، 2010، على الرابط:
http://www.mesj.com/52.html#%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9_ يوم 2014/05/14.

الخلاف وحل الصراع، لذا فان اهتمامها بمجريات الصراع قد تغيرت مراميه وتوجهاته على اعتبار أن النظام الرأسمالي الذي تتزعمه وديمقراطيته لابد أن تدفع المجتمعات العالمية الأخرى لاتباعه باعتباره النظام الأفضل، فكان لزاما عليها حماية ذلك الوضع وتعظيمه ، فتمت ادارة الأمور من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بعدة صيغ سواء في شكل معارك أو حروب سميت أحيانا بصراع الحضارات وأخرى بالحرب ضد الارهاب وثالثة بالصراع بين المعتدلين والمتطرفين. حيث "يبقى دور الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب وتحالفها مع اسرائيل، لخلق واقع جديد يضمن بقاء اسرائيل ويوفر لها التفوق الاستراتيجي والحل السياسي "[1].

وقد مرت عملية السلام العربية – الاسرائيلية بمراحل مهمة تخللها حالة المواجهة المسلحة بين الطرفين في ثلاثة حروب كبرى امتدت من عام 1948 مرورا بحرب الأيام الستة عام 1967، فضلا عن قيام الكيان الاسرائيلي بالمشاركة في بعض الاعتداءات الجماعية بالتعاون والتنسيق مع أطراف دولية أخرى كمشاركتها في العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، أو شنها الحرب المباشرة الفردية كتلك التي استهدفت فيها اخراج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت عام 1982، بالإضافة لشنها الحرب ضد لبنان مستهدفة حزب الله ومعاقله في جنوب لبنان ومقاتليه في الضاحية الجنوبية لبيروت العاصمة خلال شهر جويلية عام 2006، والهجوم الكثيف على قطاع غزة يوم 27 ديسمبر 2008 مستهدفة مرافق الحياة الفلسطينية الرسمية وغير الرسمية بغية التأثير على المستوطنات في الجنوب الاسرائيلي مما دفع كثير من الاسرائيليين للقيام بالهجرة المعاكسة من اسرائيل، وزاد من عوامل الضغط المباشرة على القيادة الاسرائيلية من أجل تحويل غزة الى سجن كبير يسهل القضاء على حركات المقاومة الفلسطينية، مع وجود مبررات انتخابية دفعت صقور تل أبيب للتنافس الجدي من وراء تلك العملية واستغلالها لأغراض تخدم توجهاتهم في الانتخابات التشريعية التي جرت في فيفري 2009، خاصة أن ظروف الواقع الفلسطيني شهدت انقساما حادا سهل مهمة الاسرائيليين، في ظل الدعم الأمريكي للموقف الاسرائيلي وضعف الموقف الدولي المؤيد للفلسطينيين، لذلك تم الايعاز للمؤسسة العسكرية الاسرائيلية لتنفيذ هذا العدوان .

ومع وصول الرئيس أوباما لسدة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية كان الصراع الفلسطيني – الاسرائيلي هو محور عملية السلام في الشرق الأوسط حتى أن الرئيس أوباما أولى هذا الصراع الأهمية

[1] أحمد سليم البرصان، **اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وحرب حزيران/ يونيو 1967**، أبوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2000، ص7.

اللازمة ضمن أولويات استراتيجيته منذ حملته الانتخابية كمرشح ديموقراطي لمنصب الرئيس في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بدا أوباما وكأنه يحضر الأرضية لزيارته. فكثف من تصريحاته المطمئنة لإسرائيل و للمجتمع اليهودي في الولايات المتحدة. نظم لقاءات مع قادة الطوائف اليهودية ومع جاليات يهودية في ولايات مختلفة. أكد لهم أن دعمه لاسرائيل غير قابل للجدل، وان القدس عاصمة اسرائيل، وانه لم يكن مسلما يوما، وان الشائعات والحملات المركزة التي تشيع انه مسلم، هدفها ترويع الاميركيين اليهود. هذه المواقف ليست مواقف اوباما وحده. هي مواقف الولايات المتحدة ببساطة، بغض النظر عن رئيسها، وبغض النظر عن الحزب الذي يحكمها. فبين خطاب بوش والجمهوريين والخطاب المتوقع من اوباما خلال زيارته للشرق الاوسط، لن يكون هناك اختلافات كثيرة في السياسة العاملة. ويقول غرايم بانيرمان، وهو عضو سابق في لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس متخصص في قضايا الشرق الاوسط ومستشار سابق في وزارة الخارجية الاميركية لقضايا الشرق الاوسط: «ينظر الى الديمقراطيين في الولايات المتحدة على انهم أضعف من الجمهوريين عموما في ما يتعلق بالآمن القومي، لذلك لا يمكن الا ان يصدر عن أوباما مواقف قوية في دعمه لإسرائيل والحرب على الارهاب، من دون ان يدخل في التفاصيل، مضيفا أن اوباما سيحاول تفادي التفاصيل، كي لا يقيد نفسه بمواقف معينة، لن يمكنه التملص منها في حال أصبح رئيسا. فـ"الأمور التي تقال في الحملات الانتخابية، مختلفة عن الامور التي تقال حين يصل المرشح الى البيت الأبيض"[1] .

وما أن تم انتخاب أوباما حتى أصبح رأيه يعبر عن موقف الادارة الأمريكية من عملية السلام في الشرق الأوسط، فبدأ باستخدام لهجة باردة ومتوازنة في مواقفه من النزاع الفلسطيني –الاسرائيلي ، تدل على أن مواقفه الأساسية تشبه بقدر أكبر مواقف الرئيس "كارتر" أكثر مما تشبه نهج سلفه في البيت الأبيض بوش الابن، وظهر جليا بأنه لا يزال يقوم بمحولات لبلورة سياسة معارضة لإسرائيل لكنه يفهم جيدا بأن ذلك سيصطدم بكونغرس معارض بقدر لا يقل عن تأييد الواضح للكيان الاسرائيلي، الأمر الذي دفعه للعودة وتأكيد تأييده المطلق لإسرائيل بالنسبة للحملة الاسرائيلية على غزة أواخر كانون الأول من عام 2008.

[1] راغدة بهنام ، **أوباما.. واختبار الشرق الأوسط**، الشرق الأوسط جريدة العرب الدولية، العدد 10818، 2008، على الرابط:
http://classic.aawsat.com/details.asp?section=45&article=478253&issueno=10818#.U3LEYH-Qd3k يوم 2014/05/14 .

ثم جاء تأكيد الرئيس باراك أوباما خطابه الشهير في جامعة القاهرة بتاريخ 4 حزيران 2009 على حق كل من اسرائيل والشعب الفلسطيني في الوجود، مشددا على ان "الحل الوحيد هو تحقيق تطلعات الطرفين من خلال دولتين يعيش فيهما الاسرائيليون والفلسطينيون في سلام وأمن"، وأن "اسرائيل يجب أن تعترف بأنه لا يمكن انكار حق الشعب الفلسطيني في الوجود"، داعيا في الوقت ذاته حركة المقاومة الاسلامية (حماس) الى أن تنهي العنف وتعترف بإسرائيل وبالاتفاقيات السابقة وبحق اسرائيل في الوجود، قائلا: " لقد استمرت حالة الجمود لعشرات السنوات.. شعبان لكل منهما طموحاته المشروعة ولكل منهما تاريخ مؤلم يجعل من التراضي أمرا صعب المنال. ان توجيه اللوم أمر سهل اذ يشير الفلسطينيون الى تأسيس دولة اسرائيل وما أدت اليه من تشريد للفلسطينيين ويشير الاسرائيليون الى العداء المستمر والاعتداءات التي يتعرضون لها داخل حدود اسرائيل وخارج هذه الحدود على مدى التاريخ .ولكننا اذا نظرنا الى هذا الصراع من هذا الجانب أو من الجانب الاخر فإننا لن نتمكن من رؤية الحقيقة.. لان السبيل الوحيد للتوصل الى تحقيق طموحات الطرفين يكون من خلال دولتين يستطيع فيهما الاسرائيليون والفلسطينيون أن يعيشوا في سلام وأمن ان هذا السبيل يخدم مصلحة اسرائيل ومصلحة فلسطين ومصلحة أمريكا ولذلك سوف أسعى شخصياً للوصول الى هذه النتيجة محليا بالقدر اللازم من الصبر الذي تقتضيه هذه المهمة. ان الالتزامات التي وافق عليها الطرفان بموجب خريطة الطريق هي التزامات واضحة. لقد ان الاوان من أجل احلال السلام لكي يتحمل الجانبان مسؤولياتهما ولكي نتحمل جميعنا مسؤولياتنا كذلك"[1]. .

ويرى الرئيس أوباما ان استمرار الاستيطان الاسرائيلي أمرا غير شرعي ، داعيا الى ضرورة العيش المشترك بين المسلمين والمسيحيين واليهود في القدس. وفي سياق تقديم أفكار وسياسات جديدة للإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة باراك أوباما، انطلق من فكرة أساسية مفادها: أن السلام في الأراضي الفلسطينية سوف يتحقق في حالة واحدة فقط؛ عندما يستطيع الفلسطينيون تحمل مسئولياتهم الأمنية الكاملة، ويكون لدى إسرائيل الثقة التامة في قدرتهم على القيام بهذه المهمة، وأن الاعتقاد السائد بأن قضايا اللاجئين ووضع القدس وحدود الدولة الفلسطينية باعتبارها العقبات الرئيسية أمام التوصل إلى اتفاق

[1] André Julien Mbem, **Obama, L'islam et le choc des civilisations – Discours prononcé par Barack Obama le 4juin 2009 a l'université de caire**, l'Harmattan, paris, 2009, p 27.

سلام بين الجانبين هو أمر خاطئ, أو على الأقل غير كامل.فتثبيت الأمن على المدى الطويل هو العامل الحاسم في التوصل لحل لهذا الصراع، فالأمن فقط هو القادر على إعادة الثقة بين الجانبين.[1].

وما أن زادت بوادر الانقسام الشديد بين حركتي حماس وفتح واندلاع القتال بينهما في أطراف عديدة من الضفة الغربية وقطاع غزة أواخر عام 2009، حتى تعالت الأصوات في الولايات المتحدة الأمريكية على ضرورة قيام ادارة الرئيس أوباما ببذل قصارى جهدها للتوفيق بين الفلسطينيين والاسرائيليين، وهذا ليس بالأمر السهل، فهناك الكثير من العوامل المعوقة لمثل هذا المسعى، فهناك أراء أخرى ترى أنه من باب أولى ثمة حاجة الى تفعيل الجهود الدبلوماسية من أجل التوصل الى اتفاقية السلام، تؤسس على حل قيام دولتين متجاورتين، وهو أمر ما يزال قائما ويمكن الوصول اليه. ولكن هناك على الجانب الأخر الانقسامات في الجانب الفلسطيني، فضلا عن أن قدرة القيادة الفلسطينية على السيطرة على المناطق التي انسحبت منها اسرائيل ما تزال محل علامات استفهام كثيرة، وهذه ظروف لا يمكن أن تساعد على استمرار أي اتفاق للسلام. ولكن لا يجب أن يكون ذلك سبب في التراجع الذي سيكون ضارا للغاية بل يجب أن يكون دافعا لبذل مزيد من الجهود الدبلوماسية. ثم تبين لإدارة الرئيس أوباما بأن عليها السير في الطريق الصحيح بالنسبة للنزاع الفلسطيني – الاسرائيلي فكان لزاما عليها أن تخطو خطوات حثيثة تجاه الصراع بحيث تحقق نجاحات مؤكدة في عدد من المواقف التي يمكن تلخيص خطواتها بالآتي:[2]

- أولا: العمل بجد على تحقيق التعاون مع حلفائها الاقليميين من أجل الوصول الى انهاء الخلاف بين حركة حماس والسلطة الفلسطينية بزعامة محمود عباس بموافقة قوية من حركة حماس لأن عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين غير ممكنة طالما ظل الانقسام في الجانب

---

[1] محمد الجوهري ، **معهد واشنطن: أمن إسرائيل يسبق أي تسوية**، 2009، على الرابط:
https://mohamedalgohri.wordpress.com/author/mohamedalgohri/page/9/ يوم 2014/05/14

[2] سعد شاكر شبلي، **الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال ادارة باراك أوباما** ، مرجع سابق ، ص ص 62 - 63 .

الفلسطيني قائما، فهذا الانقسام سوف يتسع نطاقه اذا لم تعترف حركة حماس بشرعية مؤسسة الرئاسة القائمة.

- ثانيا: الاعتراف بأن حركة حماس تتمتع بقاعدة شعبية مهمة بين الفلسطينيين، وأنها ستظل عاملا مقوضا لجهود السلام طالما بقيت خارج الحكومة الفلسطينية ، وبالرغم من عدم وجود ضمانة بأن الحركة سوف تلعب دورا بناءا في محادثات السلام بين الجانبين الاسرائيلي والفلسطيني. وفي هذه الحالة لن يكون أمام حماس سوى القبول بعملية السلام، أو تخسر القاعدة الشعبية التي تستند عليها.
- ثالثا: تشجيع كل من مصر والسعودية وغيرهم من الفاعلين العرب على الضغط على حركة حماس من أجل القبول بوقف اطلاق النار بين حركتي حماس وفتح ، علاوة والعمل على اقناع قادة حركة حماس بقبول مبادرة السلام العربية.
- رابعا: حث اسرائيل على تنفيذ التزاماتها المتعلقة بوقف أي انشاءات جديدة في مستوطناتها، خصوصا تلك الموجودة في الضفة الغربية والقدس ، ويجب حث اسرائيل على اعطاء الفلسطينيين حرية الانتقال في الضفة الغربية والسماح بمرور البضائع.
- خامسا : تعيين مبعوث للسلام ترتكز مهمته على تنشيط الجهود الدافعة الى عقد اتفاقية سلام بين الجانبين مع العلم بأن دور هذا المبعوث لن يكون بديلا عن دور وزير الخارجية ودور الرئيس المباشر في هذه العملية
- سادسا: تقوية القوات الفلسطينية لتكون قادرة على ضبط الأمن في الضفة العربية وتمهيد الطرق لإيجاد قوات أمن فلسطينية تحت قيادة موحدة بعد التوصل الى اتفاقية السلام مباشرة
- سابعا: دعم الوساطة التركية في المفاوضات بين الإسرائيليين والسوريين والانخراط الأمريكي المباشر في هذه العملية ، حيث أظهر الطرفان رغبة في دور أمريكي قوي ومباشر في هذه المفاوضات ، ويجب ان تعمل واشطن في نفس الوقت على اعادة سفيرها الى دمشق.
- ثامنا: تشجيع استمرار حكومة الوحدة الوطنية في لبنان ودفعها الى المشاركة في المفاوضات مع الجانب الاسرائيلي
- تاسعا: تنشيط مسارين للسياسة الأمريكية ، يقوم الأول على معالجة موضوعات التعاون الاقتصادي في فترة ما بعد التوصل الى الاتفاقية، ويقوم الثاني على معالجة القضايا الأمنية الاقليمية.

الا أن هذه النظرة المتفائلة لم تدم طويلا فسرعان ما أفصح أوباما بتاريخ 26 أيار 2011 عن موقف جديد أعلن فيه بأنه سيعمل على منع الفلسطينيين منة تقديم مشروع الاعتراف بدولتهم في حدود 1967، لأن ذلك "سيعطل مسيرة السلام"، التي يتساءل الجميع عنها بما فيهم السياسيين الإسرائيليين: حتى عد الفلسطينيون هذا الأمر بمثابة اعلان حالة حرب على مطالب شرعية تدعمها قرارات الأمم المتحدة، كما اعترض في خطابه بعد قدرة اسرائيل التفاوض مح حكومة فلسطينية تضم "حماس" رغم أن هذه الحركة هي جزء من المجتمع الفلسطيني وانتخبت بشكل ديموقراطي لماذا لأن "حماس" لا تريد الاعتراف بإسرائيل. ويعتبر أوباما أنه في حالة الوصول الى اتفاق بين الفلسطينيين والاسرائيليين معناه انتهاء القضية الفلسطينية كلها، في حين بدأ يعارض اقامة الدولة الفلسطينية التي هي خطوة في اتجاه حل القضية الفلسطينية ، بالرغم من معرفته بأن الأراضي الفلسطينية التي احتلت في حرب 1967 هي أراض محتلة وليست أراض متنازع عليها كما ترى اسرائيل. وهناك مرجعية شرعية لهذا وهي قرارات الأمم المتحدة بما في ذلك قرارات صدرت عن مجلس الأمن الدولي.

المطلب الثاني :عمليات التنمية السياسية في الشرق الأوسط

ان التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الشرق الأوسط كان أحد التحديات المهمة التي واجهت ادارة الرئيس أوباما بعد توليه الحكم مطلع عام 2009، ومن أجل أن يكون هذا التعاون فعالا كان لابد من التغلب على المشكلات التي حدثت خلال الأعوام الثماني الماضية وهي سنوات حكم ادارة الرئيس بوش الابن سيما وأن هذه المشكلات ليست نابعة فقط من الاختلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الرئيسيين من الدول العربية حول موضوعات الحرب على العراق والسياسات الأمريكية في الحرب على الارهاب واهمالها للصراع العربي– الاسرائيلي، ولكن أيضا من المحاولات غير المنتظمة التي قامت بها ادارة بوش الابن لتشجيع ودعم الديموقراطية في العالم . فالولايات المتحدة الأمريكية تقوم على إجراء عملية التنمية السياسية في الشرق الأوسط من خلال التركيز على الاصلاح والدور الأمريكي في هذا السياق حيث يؤكد على أن ما يجري على أرض الواقع في المنطقة يفرض أيضا البحث عن اقتراب جديد للتعامل مع موضوعات الاصلاح والذي يكمن جوهرها في عملية تحول ديموقراطي تدريجية تطورية تركز على بناء قدرات المجتمع المدني وتفتح المجال السياسي للتنافس وتطوير قدرات المؤسسات المستقلة بما فيها الأحزاب ووسائل الاعلام والفضاء على أن يأتي هذا بالتوازي مع تشجيع اقتصاديات السوق في هذه الدول.

1- الاصلاح السياسي:

ان تسارع الأحداث بفعل التغيرات العديدة جراء الحرب الباردة لم تدفع الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها اللاعب الأبرز في شؤون المنطقة – للسعي في بناء الديموقراطية التي تتطلب اصلاحات جذرية في النظم السياسية القائمة في المنطقة من أجل حماية حقوق الانسان في تلك الدول، فركزت أولوياتها على ضمان الحصول على النفط وحماية أمن اسرائيل ثم الحيلولة دون سقوط المنطقة تحت السيطرة الشيوعية. كما أن هذه الأولويات لم تشر من قريب أو من بعيد بعد انتهاء الحرب الباردة لأي اعلان عن بناء الديموقراطية في المنطقة أو اجراء أية تنمية سياسية لتشمل المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والادارة والثقافية التي كانت الأنظمة بحاجة ماسة لها في ظل موجة عالمية من التصنيع والتطور والنظم الديموقراطية. وما ان تلقت الولايات المتحدة الأمريكية ضربات 11 سبتمبر 2001، حتى سعت للعمل من أجل وضع توصيفاتها الخاصة المتعلقة بالعدل والحرية والديموقراطية، وطالبت دول المنطقة بالامتثال للرؤى والأفكار التي يتمتع بها منجزها الثقافي لرسم صورة المستقبل وفق شروطها وتطلعاتها التي أوجدتها ويصعب التمرد عليها أو رفضها أو مقاومتها.

يعرف الاصلاح الذي تنشده الولايات المتحدة الأمريكية على أنه عملية تعديل وتطوير جذرية في شكل الحكم والعلاقات الاجتماعية داخل الدولة في اطار النظام القائم وبالوسائل المتاحة المستندة على مفهوم التدرج بحيث لا تكون هناك قفزات كبيرة تضر في تركيبة الاصلاح، كما وأنه يعد تطويرا لكفاءة النظام السياسي وفعاليته في البيئة التي تنشط خلالها سواء كانت بيئة داخلية أو خارجية، ولا بد أن يكون الاصلاح من داخل الدولة وشاملا بحيث يأخذ المضمون لا الشكل في المؤسسات والتي تتطلب وجود التكيف السياسي من أجل قبول هذا التغيير بما يؤدي لنقل المجتمع الى الحالة الجديدة من الحرية التي ينطلق مفهومها من جوهر الديموقراطية.

ثم جاءت الطلبات الأمريكية التي تؤكد على ركيزة الاصلاح لأحداث الالتزام الأكبر بتقدم الحرية مع طبيعة التحديات المفروضة على واقع دول منطقة الشرق الأوسط والتي تقوم على عدد من المسلمات التي يتطلبها الاصطلاح والتي من أبرزها:

- أن منطقة الشرق الأوسط بشكل عام والدول العربية بشكل خاص تحتاج الى برنامج طويل من الاصلاحات السياسية والاقتصادية والثقافية التي تقوم على فكرة وجود الاهمال والتقصير أو عدم الاكتراث بالأوضاع القائمة.

وتعتقد الولايات المتحدة الأمريكية بأنه لغرض اجراء الاصلاح في دول منطقة الشرق الأوسط لابد من التركيز ومراعاة الجوانب التالية: [1]

أولا: بناء شراكة حقيقية مع الاصلاحيين سواء كانوا يعملون ضمن اطار الحكومات أو خارجها.

ثانيا: توظيف تشكيلة واسعة من عناصر السياسة والدبلوماسية والتكنولوجيا والاقتصاد والتجارة وأدوات العناصر البشرية كي يكونوا تحت تصرف الولايات المتحدة الأمريكية.

ثالثا: العمل وفق استراتيجية محددة مع الحلفاء الحاليين والمحتملين لتعزيز التغيير الجوهري من خلال الاصلاح التدريجي والتطور والمثابرة والتقدم، وأن هذه الاستراتيجية تتطلب قيادة هؤلاء الحلفاء مع أجراء حوار صريح حول ضرورات الاصلاح مع الزعماء والتي لا بد أن تجري بشكل سري وأحيانا "بشكل علني، وتعزيز العلاقات مع تلك الدول ثنائيا".

رابعا: الوصول الى تحقيق مشروع الشرق الأوسط الكبير الممتد من موريتانيا الى أفغانستان والذي يستند على عدد من المرتكزات الأساسية: الاصلاح السياسي والاصلاح الاداري والتربوي والاجتماعي، اذ ان سبب المشروع وهدفه النهائي يتمثل بإنشاء منطقة تجارة حرة تكرس نظاما اندماجيا بين البلدان العربية، واحتماء اسرائيل تحت المظلة الأمريكية.

ولكن سرعان ما برزت عدة اشكاليات لقضية الاصلاح في الدول العربية كانت تتمثل في :

1- ان التدخل الخارجي أثبت عجزه عن أحداث الاصلاحات في أي مجتمع مستهدف وأن الاصلاحات لا بد أن تصدر عن ديناميكية تحول داخلية تتوفر لها المشروعية القيمية والزخم الشعبي.

[1] سعد شاكر شبلي، **الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال ادارة باراك أوباما** ، مرجع سابق، ص 70.

2- ان التحدي الذي يواجه أنظمة الحكم في منطقة الشرق الأوسط ناجم من كون مشروع الاصلاح مفروض من الخارج ولا تتوفر له المصداقية والمشروعية التي تتناسب مع التحولات الهامة التي عرفتها المنطقة في العقد الأخير.

ان الحديث عن برامج الاصلاح السياسي المراد تحقيقه في دول منطقة الشرق الأوسط سواء القائمة على الطرح الأمريكي المطالب بالإصلاح، أو المستندة على رؤية الحكومات العربية، وحتى تلك المبنية على رؤى جماعات الضغط المحلية والمعارضة الحزبية والسياسية في البلاد العربية والداعية للإصلاح السياسي فإنها قد واجهت معوقات كبيرة قبل ان يتم الشروع بها كأهداف وبرامج، وذلك بالنظر لافتقار أغلب دول المنطقة للديموقراطية التي تسعى الحكومات فيها للحصول على نوع من الشعبية عن طريق السماح لأجهزة الاعلام بتوجيه انتقادات للولايات المتحدة واسرائيل، ويمكن لنا الوقوف عند أبرز هذه المعوقات :

- غياب الارادة السياسية الكفيلة بأحداث عمليات اصلاح حقيقية، بفعل تغلغل النخب الحاكمة وسيطرتها على السلطة التنفيذية واقصاء شرائح كبيرة من المجتمع عن المشاركة في الحكم، مما يؤدي لعدم خلق نخب جديدة من المجتمع تكون مسؤولة عن احداث عمليات الاصلاح، الأمر الذي جعل من احتكار السلطة بيد تلك النخب يكون سببا لفرض البنية التقليدية في الحكم .
- تأثير التقاليد السلطوية والطبيعية الوراثية الاستبدادية من قبل أنظمة الحكم ، وبروز ظاهرة تزوير الانتخابات أو الضغط على الناخبين من أجل اختيار مرشحين محددين، الأمر الذي أدى لخلق حالة من عدم العدالة وعدم المساواة في العملية الديموقراطية.

وقد عملت ادارة الرئيس باراك أوباما على تشجيع الاصلاح السياسي في دول الشرق الأوسط، وذلك لأن الولايات المتحدة لم يعد لديها القدرة على الاختيار بين تشجيع التحول الديموقراطي وسياسات التحرر الاقتصادي في المنطقة، فإقليم الشرق الأوسط يمر في الوقت الحالي بمرحلة تحول وعلى واشنطن أن تساعد حلفائها الرئيسيين خصوصا مصر والسعودية على تحول سلس ومرن على عدة مستويات لعل من أبرزها الأتي:[1]

- التحول من اقتصاديات شبه مغلقة الى أخرى قادرة على المنافسة على المستوى العالمي.

[1] سعد شاكر شبلي، **الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال ادارة باراك أوباما** ، مرجع سابق، ص75.

- التحول من نظم سياسية تقوم بقمع شعوبها الى نظم أكثر انفتاحا وتقبل التنوع داخلها.
- التحول من القيادات التي أصابتها الشيخوخة الة الجيل الجديد الذي قد يقدم رؤية أكثر تنويرية .

ان مصالح الولايات المتحدة على المدى الطويل تكمن في تشجيع النظم السلطوية في الشرق الأوسط على القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية، تعمل على اعطاء الأمل للأجيال الجديدة في المستقبل، وتدفع لرفض رؤى الظلام التي تطرحها القوى الراديكالية في المنطقة، ويحتاج تنفيذ هذه الرؤية الأمريكية للإصلاح في الشرق الأوسط الى سياسة أكثر توازنا، واعادة ترتيب أولويات السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، خصوصا بعد التناقضات التي شهدتها ادارة بوش في السياسات التي طرحتها في هذا الاطار وبين ما قامت به من اجراءات عل أرض الواقع.

ومن ثم فان على الادارة الأمريكية الجديدة التي يرأسها أوباما أن تعي جيدا أن هناك بعض التناقضات والاختلافات بين تشجيع عمليات التحول الديموقراطية من جهة، وبين تأمين الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى ، وعليها أن تعيد تقييم علاقاتها مع كل الدول العربية، من أجل أن تضع سياساتها المتعلقة بالإصلاح السياسي والاقتصادي في سياق منسق مع أهداف الاستراتيجية لشعوب المنطقة، الا ان ذلك تأخر كثيرا بحيث ان ربيع الثورات العربية لم يمهل بعض القيادات العربية التقليدية طويلا فجاء التغيير سريعا في تونس ومصر مطلع عام 2011، وفي ليبيا نهاية عام 2011، وفي اليمن مطلع عام 2012.

2- نشر الديموقراطية

ترمي الديموقراطية الى معاملة الافراد على قدم المساواة سواء في مستوى رعاية مصالحهم أو الأخذ بآرائهم لإدارة شؤون البلاد، ويستند منتقدو انتهاج الديموقراطية في مجال السياسة الخارجية الى ما تتمتع به الأنظمة التي لا تتبع هذا الأسلوب من حرية التصرف وتحررها من الاستجابة لمطالب الشعب وجماعات الضغط، وقدرتها على اتخاذ قرارات سريعة مع قابليتها للتكيف بحيث تستجيب للأوضاع المتغيرة[1]. فالانتقال الى الديموقراطية فإنما يعنى بها ذلك الانتقال من دولة لا تحترم فيها حقوق الانسان

[1] سعيد الصديقي ، **السياسة الخارجية والديموقراطية : تعارض أم توافق؟**،المجلة العربية للعلوم السياسية، جامعة محمد الأول، المغرب ، ص145.

بمعناها الواسع بمعناها الواسع، ولا يقوم كيانها على مؤسسات تعلو على الأفراد والجماعات ، ولا تتداول فيها السلطة على أساس الأغلبية السياسية.. الى دولة يقوم كيانها على [1]:

- حقوق الانسان في الحرية والمساواة وما يتفرع عنها كالحق في الحريات الديموقراطية والحق في الشغل وتكافؤ الفرص...الخ.
- دولة المؤسسات، وهي الدولة التي يقوم كيانها على مؤسسات سياسية ومدني تعلو على الأفراد مهما كانت مراتبهم وانتماءاتهم العرقية والدينية والحزبية.
- تداول السلطة داخل هذه المؤسسات بين القوى السياسية المتعددة وذلك على أساس حكم الأغلبية مع حفظ حقوق الأقلية.

حيث ترى الولايات المتحدة الأمريكية بأن انتهاج هذا النظام من شأنه أن يرفع من مكانة أي دولة وينهض بشعوبها اذا راعت الدولة بنظامها الحاكم شروط ذلك النظام، فلم تكن قضية الديموقراطية في الوطن العربي ضمن أوليات السياسة الأمريكية في المنطقة في مرحلة ما قبل أحداث 11 سبتمبر، بل أن الاستراتيجية الأمريكية بنيت على أساس دعم أنظمة حكم استبدادية تتفق مع أهدافها ومصالحها وخاصة فيما يتعلق بمحاربة المد الشيوعي ، وضمان استمرار تدفق النفط لها ولحلفائها بأسعار مناسبة، وبهذا ظلت واشنطن حريصة على ضمان استمرار هذه الأنظمة وسلامتها، والتغاضي عن ممارستها اللاديموقراطية ، مع قناعتها بأن أي عملية تحول ديموقراطي حقيقي قد تؤدي الى حدوث حالة من عدم الاستقرار تضر بالمصالح الأمريكية أو حتى قد تفسح المجال لوصول اسلاميين الى قواعد السلطة.[2] وذلك لأن التيار الليبيرالي الذي يمثله الحزب الديموقراطي والتيار المحافظ الذي يمثله الحزب الجمهوري كانا يدركان أن الترويج لمسألة الديموقراطية لا يخدم المصالح الأمريكية في المنطقة وذلك للأسباب التالية:[3]

---

[1] ،محمد عابد الجابري، **الديمقراطية وحقوق الانسان**، كتاب في جريدة، لبنان، العدد رقم 95 ، 5 تموز 2006، ص5.

[2] وائل محمود الكلوب، **دور الارهاب في السياسة الخارجية الأمريكية نحو بلدان الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر(2001-2009)** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية ، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص59.

[3] سعد شاكر شبلي، **الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال ادارة باراك أوباما** ، مرجع سابق ، ص78.

1- يرى التيار الليبيرالي/ الديموقراطي، ان الديموقراطية قد تأتي الى الحكم في البلدان العربية بقوى أكثر تشددا ومعاداة لإسرائيل من تلك القوى الموجودة بالفعل وبالتالي فان ذلك سيؤثر على عملية السلام العربي- الاسرائيلي، فضلا عن وجود أنظمة ديموقراطية في المنطقة يقتضي على المقولة الاسرائيلية بأنها الديموقراطية الوحيدة بالمنطقة.

2- يؤمن التيار المحافظ/ الجمهوري، بأهمية الاستقرار بالمنطقة وأن عمليات التحول السياسي قد تؤدي الى عدم الاستقرار ومن ثم قد تؤثر على مصالح الولايات المتحدة بالمنطقة خاصة ما يتعلق باستمرار تدفق النفط بأسعار معتدلة، أي أن هذا التيار كان يؤيد الحفاظ على الاستقرار من أجل تأمين المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة .

فأصبح تحدي نشر الديموقراطية في الدول العربية حقيقة واقعة، حيث أصبحت ملامح الاستعمار المحلي، لا تختلف عن الاستعمار الخارجي، مما يؤكد أن النتائج والغايات واحدة، فوكلاء الغرب المحليون، من حكام ونخب، يقومون بدور السلطة الأعلى، المالكة للرسالة الحضارية، رسالة التقدم والرخاء. وهي نفس المبررات التي ساقها الاستعمار نفسه ، رسالة التقدم والرخاء. وهي نفس المبررات التي ساقها الاستعمار نفسه، عندما جاء ليحتل البلدان العربية، تحت زعم أنه صاحب رسالة حضارية تجاه الشعوب المتخلفة.[1]

حيث يمكن القول ان الديموقراطية لم تقم على الحق الانساني المعترف به لكل انسان، وأنها كانت الى الضرورة العملية أقرب منها الى المبادئ الفكرية والأصول الحقيقية[2].

سعت الولايات المتحدة الأمريكية لإدخال مبدأ الاصلاح السياسي والليبرالية والدمقرطة كعناصر أساسية في العلاقات الثنائية، ومما لا شك فيه فان هذا قد شكل تحديا كبيرا لواشنطن، في الوقت الذي كان لديها الأسباب الوجيهة لتقديم الدعم غير المحدود للأنظمة السلطوية وذلك في اطار معركتها ضد الشيوعية أو لتحقيق السلام العربي- الاسرائيلي، الا أن خطر التهديد القادم من التطرف الاسلامي والارهاب- حسب رأيها- بدأت أثاره تصيب المواطنين الأمريكيين ومصالحهم مما جعل من الهياكل السياسية المحلية في المجتمعات الاسلامية تصبح قضية مركزية وشأن شرعي للأمن القومي الأمريكي، لذلك توجب على الرئيس الأمريكي أن يتبنى بكل جرأة مبدأ تعزيز الحرية والديموقراطية في الشرق الأوسط بدلا من التركيز

[1] رفيق حبيب، **تفكيك الديموقراطية** ، القاهرة : دار الشروق، ط1، 1997، ص10.

[2] عباس محمود العقاد، **الديموقراطية في الاسلام** ، مصر: دار المعارف، ط3، بدون ذكر سنة النشر، ص21.

على الاستقرار، وقد اعتبر ذلك الأمر نقطة انعطاف رئيسية وتحول عميق في الكيفية التي أقامت بها واشنطن علاقاتها مع الأصدقاء والأعداء.

ان حديث الادارة الأمريكية عن الاصلاح والحرية والديموقراطية فأنها تسعى لجعل تلك التوصيفات تتدفق غالبا مع الأساسيات التي تؤمن هي بها على الرغم من وجود الاختلافات في التعامل والاجراءات، وقد ظهرت عدة مستويات لإشكالية العلاقة مع دول المنطقة من خلال:[1]

1- ان الولايات المتحدة الأمريكية دأبت على الاعتقاد بأن قيم العدل والحرية والديموقراطية ما هي الا قيم أمريكية خالصة وأن الثقافات الأخرى ليست على شيء من كل ذلك ، أو أنها لا ترقى الى مستوى الممارسات الأمريكية بشأنها.

2- أن الولايات المتحدة الأمريكية تريد اعادة صياغة العالم بيدها وذلك تأكيدا لقوتها الفتاكة فتقوم بترتيب الأوضاع وفق نموذجها الخاص احياء لفكرة أمريكية قديمة تقول "أن أمريكا هي العالم والعالم هو أمريكا" فوضعت لتحقيق ذلك تصورها الخاص للعولمة "الأمركة".

3- أن الولايات المتحدة الأمريكية رغم ما أعلنته عن "القيم الأمريكية " وأهمية نشرها والدفاع عنها داخل الحدود وخارجها، لم يكن هدفها في أي وقت نشر الديموقراطية، أو تعميم العدل، أو دعم الحرية لأن الأهداف الحقيقية التي من أجلها تتحرك الجيوش الأمريكية كانت دائما "أهدافا" أخرى تخص المصالح السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة.

ان مستقبل تعزيز الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط كجزء من السياسة الخارجية الأمريكية أصبحت مسألة مشكوك فيها وغير مؤكدة الحدوث، بعد أن فقدت الادارة الأمريكية مصداقيتها في الترويج للديموقراطية من خلال الاستمرار في احتلال العراق، وأن تأييد تعزيز الديمقراطية باعتبارها هدفا للسياسة الأمريكية أصبح لا يثير تلك الأهمية لدى كثير من عامة الشعب بعد أن انقسم الحزبان الجمهوري والديموقراطي بشأن الموضوع، وهذا ما أكده "توماس كاروترس" نائب رئيس الدراسات في مؤسسة "كارينغي" للسلام الدولي في تقريره عن أخطاء السياسة الأمريكية في الترويج للديموقراطية أشار فيه الى :

- ان التزام الأمريكي الفعلي بتعزيز الديموقراطية لا يتناسب وما يتضمنه خطاب الادارات المتعاقبة في البيت الأبيض عن الديمقراطية.

[1] سعد شاكر شبلي، **الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال ادارة باراك أوباما** ، مرجع سابق ، ص

- ان انحراف السياسة الأمريكية بعض الوقت في عهد ادارة الرئيس بوش الابن – عن الخط التقليدي بدعم الدول الصديقة والحليفة الأوتوقراطية من دول منطقة الشرق الأوسط والتعاطي مع الدول خارج الشرق الأوسط في سياسة "نصف واقعية" لتعزيز دبلوماسية الترويج للديموقراطية ولكن مدفوع ة بالمصالح الأمنية والاقتصادية يتعارض وسياسة تعزيز الديموقراطية.

لذا أفضى التأييد الأمريكي للديموقراطية في عدد من دول الشرق الأوسط من خلال دعم الانتخابات في تلك الدول، الى نتائج غير ليبيرالية بعد وصول قوى معادية لأمريكا وللديموقراطية الى السلطة، الأمر الذي أضعف كثيرا من امكانية حدوث أية تغيرات ثقافية واجتماعية، والتي تعتبر بدورها السبيل الوحيد لبناء تقدم ديموقراطي حقيقي.

3- حماية الحريات العامة وحقوق الانسان

ان هدف حقوق الانسان الأساسي والوحيد هو ضمان وضع أخلاقي انساني لكل فرد، أي أن" يتمكن كل شخص من أن يصبح سيد نفسه أو سيد تطوره الشخصي، قادرا على اقامة علاقات مع الغير مبنية على الاحترام والتعاون المتبادل بدل أن يكون سلبيا وتابعا لعمل الغير"[1].

ان وضع نشر الديموقراطية وحقوق الانسان في الدول العربية ضمن الاهتمامات التي تتطلب مراجعة من قبل ادارة الرئيس باراك أوباما تجاه مستقبل الديموقراطية في المنطقة بقدر ما يمكن ادراجه ضمن العلاقات العامة لتحسين سمعة الولايات المتحدة السيئة في هذا المجال والتي لم تكن تشكل هما حقيقيا للإدارات المتعاقبة . غير أن الأسباب الموضوعية للدوافع الأمريكية في الحديث عن الديمقراطية والحريات العامة لحقوق الانسان في البلدان العربية لا يمكن أن يصيب الا في المصلحة الأمريكية بالدرجة الأولى كون الديموقراطية تعتبر الحل الأنسب للاحتقانات المؤدية للعنف ومن ثم الارهاب الذي أصبح يشكل الهم الأبرز والهدف الرئيسي لتوجهاتها السياسية في المنطقة، كما ويخدم المشروع الأمريكي الذي يسعى لتحقيق المزيد من الهيمنة على العالم ويظهر المحاولة الجديدة في اعادة الاستقطاب باسم العولمة وفي مواجهة الهويات الثقافية , الدينية أو التاريخية للحضارات الأخرى، فشهدت سنوات القرن الواحد والعشرين الأولى صحوة مستمرة في الثقافات غير الغربية وفي الصراع بين الشعوب هذه الحضارات من

[1] عبد العالي حور، **حقوق الانسان في الشراكة الأورومتوسطية** (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 143، ط1، 2009)، ص 7.

جانب والحضارة الغربية من جانب أخر، وكذلك بين بعضها البعض الأمر الذي تطلب تحقيق الهيمنة الأمريكية في مواجهة هذه الحضارات المتحدية عبر التفوق العسكري والتماسك الثقافي والاجتماعي والاثني في المجتمعات الغربية عن طريق فرض القيود على الهجرة الى الدول الغربية والعمل على نشر القيم الغربية التي تهتم بحقوق الانسان والديموقراطية في دول منطقة الشرق الأوسط وبالأخص العربية منها.

يقوم المفهوم الأمريكي لحقوق الانسان على رؤية ليبيرالية تؤكد على قيم الحرية وتجعلها في مرتبة أعلى من قيمتي العدل والمساواة، كما تعطي الرؤية الأمريكية الأولوية الى الحقوق الفردية وتحديدا منها الحقوق المدنية السياسية ثم تليها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .و" أيمانها بحقوق الانسان الأساسية، وبكرامة الفرد وقدره، وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية، وحزمت أمرها على أن تدفع بالرقي الاجتماعي قدما، وأن ترفع مستوى الحياة في جو أفسح من الحرية"[1].

ان مشكلة فرض العقوبات كانت تمارس من خلال مقاربة القوة التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية وفرض الارادة المنفردة التي تعتزم السير في خططها التي تخدم مصالحها الذاتية فطبقتها تجاه : العراق، كوبا، ليبيا، ايران، السودان ودول كثير غيرها، مهما كانت العواقب المترتبة على الحريات والحقوق لشعوب هذه الدول ، وادعائها بأنها مسؤولة عن الأوضاع السياسية في المنطقة، لاسيما ما يتعلق بالحريات العامة ومستوى ما يتحقق من مسائل المشاركة السياسية.

لقد اعتمدت اتفاقات دولية كثيرة بشأن الحقوق المدنية والسياسية ومن بين تلك الاتفاقات اعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الانسان. والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمواثيق الاقليمية لحقوق الانسان التي أعدتها افريقيا وأوروبا والدول الأمريكية، ومشاريع المقترحات الموضوعة بهذا الشأن من أجل الدول العربية والدول الأسيوية[2].

[1] سعد شاكر شبلي، مرجع سابق، ص 82.

[2] رواء زكي يونس الطويل، **التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديموقراطية وحقوق الانسان**، عمان : دار زهران للنشر والتوزيع،ط1، 2010، ص35.

المبحث الثالث: الاستراتيجية الاقتصادية الأمريكية للإدارة الجديدة في الشرق الأوسط

تحتل المصالح الاقتصادية المقام الأول وذلك بالحفاظ على منابع النفط وتأمين وصوله إلى الولايات المتحدة وحلفائها، وكذلك الحفاظ على حصة المنتجات الأمريكية في السوق الشرق أوسطية. بهدف الدفاع عن حلفاءها خاضت الولايات المتحدة حروبا في المنطقة ولا تزال تتدخل في العراق وأفغانستان واليمن لنفس الغرض. و من أكبر المعضلات بل تعد أزمة ثقافية في تاريخ الولايات المتحدة عندما تدعو إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية الشعوب في تقرير مصيرها لكن في نفس الوقت تدعم الطغاة وتمدهم بعناصر القوة على حساب مبادئها المنادية بالديمقراطية وحقوق الإنسان.

وبعد دخول حقبة العولمة المتصاعدة تحت زعامة الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد اعتبر الأمريكيون أن القوة الاقتصادية وليست القوة العسكرية هي وحدها المقياس المهم لتحديد مدى ما تتمتع به من قوة عالمية شاملة، خاصة مع محاولات تقليص المنافسة على الساحة الدولية سواء في أوروبا أو أسيا .

المطلب الأول: القوى الاقتصادية المنافسة في الشرق الأوسط

توصلت الولايات المتحدة الأمريكية الى أن تحقيق مصالحها القومية في منطقة الشرق الأوسط لا يتم بالانعزال عن العالم، فكان عليها لزاما بلورة رؤية أمريكية تأخذ بفكرة الشراكة في سياستها الخارجية عبر التعاون مع الدول الأخرى الكبرى في العالم بما ينسجم مع مصالح تلك الدول قدر الامكان أو لا يتصادم معها، فيما اعتمدت ادارة الرئيس بوش الابن على استراتيجية خاصة بها كرست نهجا من السياسة الانفرادية في تقويم الأحداث والتعامل معها من خلال فرض الرؤية الأمريكية على الجميع دون الحاجة للتعاون مع دول العالم الأخرى سواء المتنافسة معها كالصين وروسيا أو الحليفة لها كالاتحاد الأوروبي واليابان. لذلك فانه لم يكن أمام ادارة الرئيس باراك أوباما الا أن تركز في استراتيجيتها على : [1]

- منع أي دولة أو مجموعة دول من منافسيها على الصعيد العالمي الأن وفي المستقبل أو ازاحتها من مركز الزعامة أو تقليص دورها، وذلك عبر أتباع نظام جديد للأمن والاقتصاد في الشرق الأوسط بالاعتماد على أدوات من داخل المنطقة يسندها الوجود العسكري الكثيف وترتيبات

[1] سعد شاكر شبلي، **الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال ادارة باراك أوباما** ، مرجع سابق ، ص91.

اقليمية تلعب فيها اسرائيل وتركيا دورا مهما الى جانب بعض البلدان العربية كالأردن ومصر، وأن تكون اقتصاديات الاقليم مفتوحة تعمل على أساس اقتصاد السوق.

- الحفاظ على المصالح الحيوية القومية الأمريكية في العالم وبالأخص منها المصالح الاستراتيجية في الشرق الأوسط وذلك من خلال عدة محاور أهمها:

أ- التغلغل الاقتصادي في المنطقة والتحكم في الثروة النفطية الضخمة – تأمين النفط- التي تحويها دولها وخاصة الخليجية وحمايتها وضمان تدفقها.

ب-دعم وحماية الدول العربية الحليفة والصديقة وتكريس وجودها كدول اقليمية مهمة تمثل حليفها الاستراتيجي الأول في المنطقة والعالم.

ت-تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة بالتركيز على تحقيق السلام الشامل في الشرق الأوسط ومكافحة الارهاب الدولي.

- التصدي لأية تهديدات اقليمية توجه للمصالح الأمريكية أو تهدد استقرار وأمن الدول التي تدخل ضمن هذه المصالح، وذلك باستخدام كافة الوسائل المتاحة سواء السياسية أو الدبلوماسية أو الاقتصادية أو العسكرية عند الضرورة، ولهذا سنتطرق لتلك التحديات من خلال النقطيتين الأساسيتين وهما :

1- منع العودة الروسية للشرق الأوسط

ان اصرار الاستراتيجية الأمريكية على التعامل مع القضايا المتعلقة بالشرق الأوسط بشكل منفرد دون السماح لأية قوة دولية أو اقليمية بالتدخل المباشر فيها جاء بحجة أن ذلك يزيد الأمور تعقيدا، حيث شكّلت منطقة الشرق الأوسط، منذ خمسينات القرن الماضي، منطقة تنافس شديد بين قوتين عظميين هما روسيا (الاتحاد السوفيتي سابقا) والولايات المتحدة، حتى أن انتهاء "الحرب الباردة" لم يسفر عن أي تغيير ملحوظ في هذا الميدان، بل وشهدت المواجهة الروسية الأمريكية تصعيدا من جديد مع اقتراب عهد الهيمنة الأميركية من نهايته.[1] فقد عرفت العلاقات الروسية الأمريكية تحولات جذرية فترات تاريخية

[1] أليكسي بيلكو، الشرق الأوسط في العلاقات الروسية الأمريكية: المواجهات مستمرة، أنباء موسكو، على الرابط: http://anbamoscow.com/opinions/20130116/379371559.html يوم 2014/05/12.

متعددة فمن التحالف الذي جمع بين الجانبين لمواجهة النازية أثناء الحرب العالمية الثانية فالصراع الأيديولوجي الذي طبع فترة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي ووصولا إلى نهاية الحرب الباردة وإعادة بناء روسيا واتجاهها في الفترة الحالية نحو استعادة مكانتها كقوة عظمى في عالم متعدد الأقطاب.

في ظل الصراع الحاد بين الشرق والغرب، سعى الزعماء السوفيات أنذاك الى تحويل الدول العربية الى وحدات مستقلة، حيث كان من أهم اتجاهات السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي الدعم الشامل لحركة التحرر الوطني ضد الامبرياليين، واقامة صداقات وثيقة مع الدول المتحررة ، وابداء مساعدة شاملة لها في تعزيز استقلالها السياسي واقامة اقتصادها الوطني وتأمين استقلاليتها ، والدفاع عن مصالح هذه الدول على الصعيد العالمي.[1] وسرعان ما تحولت المنطقة الى حلبة صراع عسكري وسياسي وأيديولوجي بين الطرفين الأمريكي والسوفييتي ولعقود طويلة لم تنته الا بانهيار الاتحاد السوفييتي عام 1990، دارت خلالها حلقات التنافس بين الطرفين حول الصراع العربي الاسرائيلي في حربي (1967- 973[1]) .[2]

جرت عملية طرق أبواب الشرق الأوسط عبر الزيارتين التي قام بها بوتين للشرق الأوسط في 2005 و2007 فأعطى الانطباع بأن الروس قادمون للمنطقة. حيث كان الهدف من الزيارة الأولى ل 2005 التي شملت مصر وفلسطين يتمثل بإظهار الرغبة الروسية لنواياها في اعادة احياء التعاون مع دول المنطقة وابراز قدرات روسيا الجديدة وما يمكن أن تقدمه للعرب لا سيما في المجال التقني ، وهو الأمر الذي تأكد في زيارة بوتين الثانية والتي شملت السعودية وقطر والأردن فأعطت المنطقة مكانتها الحقيقية في الأولويات الروسية حيث كان "بوتين" مضطرا للتركيز على السياسة الخارجية ، والتفاعل مع الأحداث التي كانت تهدد بتغيير الوضع السياسي الدولي برمته وبروسيا خاصة [3]التي عكست الأبعاد التالية:

- **<u>الشراكة الاقتصادية مع دول المنطقة:</u>** تعد روسيا كثاني أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم بعد المملكة العربية السعودية حيث تبلغ صادراتها 40% من اجمالي الصادرات العالمية من

[1] بلخيرة محمد، **التحولات السياسية في الاتحاد السوفياتي وأثرها على الدول العربية" الوطنية"**، ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية والاعلام ، تخصص علاقات دولية، 2003-2004، ص 179.

[2] سعد شاكر شبلي، **الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال ادارة باراك أوباما** ، مرجع سابق ، ص95.

[3] ليليا شيفتسوفا، **روسيا بوتين**، ت: بسام شيحا، (لبنان: الدار العربية ، 2006)، ص 326.

النفط ، كما أنها أكبر دول العالم من حيث احتياطات الغاز الطبيعي والتي تقدر بنحو 27,5% من الاحتياطي العالمي، ولها الخبرة اللازمة في مجال الكشف والتنقيب عن النفط واستخراجه بفعل ما تملكه من تكنولوجيا متطورة في هذا المجال، وكذلك في مجال الصناعات البتروكيمياوية . وبالفعل بدأت روسيا بإنشاء مشاريع مشتركة مع عدد من الدول العربية كانت تعتبر نواة لتطوير التعاون في هذا المجال كان من أبرزها:[1]

أ- انشاء مؤسسة لوكسار المشتركة بين شركة لوك أويل الروسية وشركة النفط الوطنية السعودية لاستكشاف واستثمار حقول الغاز في صحراء الربع الخالي لمدة 40 سنة.

ب-اجراء تعاون لإنتاج النفط بين شركة لوك أويل الروسية ومصر يصل الى 10% من الانتاج المصري من النفط.

ت-انشاء مصنع لتكرير النفط في سوريا وأخر لتحويل الغاز.

ث-التعاون مع سلطنة عمان في اطار مشروع لمد خط أنابيب في منطقة قزوين لنقل النفط من كازاخستان.

- **<u>جذب الاستثمارات العربية لروسيا:</u>** وذلك عن طريق الجهود الروسية المبذولة للحصول على ثقة المستثمرين العرب التي كانت غائبة عن الساحة الروسية بشكل عام والخليجية بشكل خاص ذلك بعد حصول التحسن في الأوضاع الاقتصادية في روسيا والاستقرار السياسي الذي تشهده روسيا.
- **<u>مضاعفة الصادرات الروسية للمنطقة:</u>** تنشيط صادراتها من السلع الاستراتيجية والمعمرة مثل الألات والمعدات والأجهزة والشاحنات والحبوب ؛ يحث بلغ حجم التبادل التجاري بين روسيا والدول العربية خلال 2013 [2] حوالي 14 مليار دولار، واحتلت مصر مرتبة الصدارة بمبلغ 2.9 مليار دولار.

---

[1] سعد شاكر شبلي، **الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال ادارة باراك أوباما** ، مرجع سابق، ص 97.

[2] **حجم التبادل التجاري بين الدول العربية وروسيا** ، وكالة أنباء الامارات، 2014، على الرابط:

http://wam.org.ae/servlet/Satellite?c=WamLocAnews&cid=1290009956993&p=1135099400245&pagename=WAM%2FWamLocAnews%2FW-T-LAN-FullNews يوم 2014/05/12 .

- **عقد صفقات بيع الأسلحة لعدد من دول المنطقة:** من خلال مضاعفة صادراتها الى الشرق الأوسط ليشمل الصادرات من الأسلحة والطائرات الحربية وصواريخ الدفاع الجوي والدبابات [1].

ان العلاقة والتنافس الأمريكي – الروسي في منطقة الشرق الأوسط، وخصوصا منذ انهيار الاتحاد السوفييتي الذي كان بمثابة نقطة تحول في تاريخ العالم أدى الى تغيير جذري في موازين القوى ، ولكن سرعان ما تم توقيع" الميثاق الروسي الأمريكي للشراكة والصداقة" في جوان 1992 الذي أعتبر نوع من رفض حالة العداء والتنافس السابق بين البلدين، ومهما تطور حجم العلاقات الروسية – الأمريكية وانعكاس ذلك ايجابا على علاقات روسيا الاتحادية ببقية دول العالم ومنها دول الخليج، فان ذلك لا يعني مطلقا أن مصالح روسيا والولايات المتحدة الأمريكية ستتطابق تماما، وهو ما أشار اليه أحد السياسيين بقوله: " على الرغم من مستوى التعاون ذي تم التوصل اليه بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، فان سياسات البلدين ليست متطابقة ولا يمكن أن تكون كذلك".[2]

لقد وصلت العلاقات بين الطرفين مع بداية عهد الرئيس الأمريكي باراك أوباما الى مرحلة حساسة وحرجة من التوتر والتصعيد على مختلف مستوياتها السياسية والنفسية، والتي بدورها دفعت الطرفين الى تبني بعض السياسات العسكرية الشبيهة بتلك التي سلكتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي في بداية عقد الستينات من القرن العشرين، والتي سميت بالحرب الباردة في أعقاب أزمة الصواريخ الكوبية، فظهرت عدد من القضايا والملفات التي أوصلت الطرفين النوويين الى هذه المرحلة من التصعيد والمواجهة كان من أبرزها : [3]

- أزمة الدرع الصاروخي الأمريكي الذي نصبته الولايات المتحدة الأمريكية في شرق أوروبا، والتي تدعي أنه موجه للتصدي لهجمات ارهابية محتملة من ايران وكوريا الشمالية، وتقول روسيا أنه يمثل تهديدا مباشرا لأمنها وحدودها القومية .
- ملفات مباشرة تعتبرها روسيا تدخلا غير مرغوب فيه كملف جورجيا.

[1] سعد شاكر شبلي، **الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال ادارة باراك أوباما** ، مرجع سابق، ص98.

[2] أمجد جهاد عبد الله ، **التحولات الاستراتيجية في العلاقات الروسية الأمريكية** ، بيروت : دار المنهل اللبناني ، ط1 ، 2011 ، ص129.

[3] سعد شاكر شبلي، **الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال ادارة باراك أوباما**، مرجع سابق ، ص100.

- ملفات غير مباشرة ومن أهمها: الملف النووي الايراني، ومعارضة انضمام روسيا الى منظمة التجارة العالمية، وتوسيع حلف الناتو، واعتراف كل طرف بدول وجهات يعتبرها الطرف الأخر غير شرعية.

فلقد ظهر لدى الكثير من الخبراء بأن تأخذ العلاقات الأمريكية – الروسية في عهد الرئيس باراك أوباما طابعا مختلفا عما كانت عليه في عهد بوش الابن، فبدأت بسلسلة لقاءات بين المسؤولين ، ووصل الأمر الى اعلان الخارجيتين الروسية والأمريكية عما يعرف ب "اعادة تشغيل للعلاقات الأمريكية – الروسية"، تحت عنوان التعاون وتجاوز نقاط الخلاف، وبدأ التعاون بين البلدين بإعلان روسيا موافقتها على استخدام الطائرات الأمريكية للأراضي والأجواء الروسية لنقل المؤن والعتاد الى أفغانستان، وبالتزامن مع هذه الخطوة بدأت محادثات جدية بين الجانبين ، على مستوى ميدفيديف وأوباما (2008–2012) لوضع صيغة اتفاقية جديدة للحد من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية . وعلى خلاف هذين الملفين بقيت كل الملفات الخلافية بين موسكو وواشنطن على حالها ، وكل ما طرأ عليها من تغيير لم يتعد حدود الكلام والوعود والمجاملات السياسية الخادعة ، بداية من التعاون الروسي مع الولايات المتحدة الأمريكية في تأمين الدعم للعملية العسكرية الأمريكية في أفغانستان.

دخلت روسيا في المواجهة مع الولايات المتحدة من جديد في المنطقة. غير أن التنافس الحالي بين القوتين يحمل علامات شبه قليلة مع المواجهات الحادة في زمن "الحرب الباردة". ذلك أن موسكو وواشنطن لا تقفان مواقف متعارضة تماما إلا في المسألة السورية فقط . حيث أن مستقبل السياسات الروسية الأميركية في الشرق الأوسط يتوقف على كيفية حل الأزمة السورية، والتي ستحدد شكل سياسة الولايات المتحدة وروسيا في الشرق الأوسط لاحقا.

2- التأثير على التواجد الصيني في الشرق الأوسط

ان مجيء الصعود الصيني الكبير قد جذب لها الاهتمام العالمي وعلى وجه الخصوص من القوة العظمى الوحيدة في العالم – الولايات المتحدة الأمريكية– التي سارعت لتوجيه انتقادات شديدة الى الصين في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الصادرة في سبتمبر 2002، حيث أصرت فيها على مقاومة كل خصومها ومنافسيها كي تبقى القوة العظمى الوحيدة في العالم، وبالتالي فإنها تحتاج لاحتواء الصين من خلال الانفراد بالسيطرة على منطقة الخليج العربية الاستراتيجية التي تحتوي على أكثر من ربع الاحتياطي

العالمي من النفط، وهذا الأخير ما تسعى الصين حثيثا اليه كي تدعم قوتها الاقتصادية لأنها تستورد ثلث احتياجاتها النفطية المقدرة بنحو 2,5 مليون برميل يوميا أي 7% من الطلب العالمي (أنظر الشكل رقم 00) . ويكاد يكون هناك شبه إجماع على أن الصين حتى الآن هي الدولة التي تملك المقومات التي تؤهلها لكي تتبوأ هذه المكانة، فمن الناحية البشرية يبلغ عدد سكان الصين مليارا وثلاثمائة مليون نسمة وهو يوازي أربعة أضعاف عدد سكان الولايات المتحدة الأميركية، ومن الناحية العسكرية يعتبر الجيش الصيني اكبر جيش في العالم، إذ يبلغ تعداده مليونين ونصف المليون جندي، كما تحتل الصين المرتبة الثالثة في الإنفاق العسكري بعد الولايات المتحدة وروسيا وذلك حسب التقارير الأميركية. ومن الناحية الاقتصادية، يعتبر الاقتصاد الصيني اكبر اقتصاد حقق نموا في التاريخ المنظور خلال الخمسة والعشرين عاما الماضية حيث حقق بشكل سنوي نموا 9%-8، واستطاعت الحكومة الصينية خلال هذه السنوات تخليص ثلاثمائة مليون صيني من الفقر، وتضاعف دخول الأفراد أربع مرات، كما أن الصين تحتفظ بثاني اكبر احتياطي عالمي من العملات الأجنبية وعلى رأسها الدولار الاميركي، وأما من الناحية التجارية فقد أصبحت البضائع الصينية تشكل قلقاً للدول الصناعية الكبرى بسبب أسعارها المنافسة.[1]

حيث أصبحت الصين محل اهتمام مختلف مؤسسات الفكر و المعاهد الأكاديمية المتخصصة عبر أنحاء العالم، لمحاولة معرفة السر الكامن وراء الصعود الصيني المتميز. فقد أخذ النشاط الصيني في منطقة الشرق الأوسط يتجه نحو الجانب الاقتصادي أكثر من الجانب السياسي أو العسكري الذي لم يتعدى دورها في تأييد ما تطرحه روسيا أو فرنسا في القضايا والمشكلات المتعلقة بالمنطقة والمطروحة أمام المحافل الدولية، وأن هذا الموقف الصيني جاء للاعتبارات التالية[2]:

أ- حماية المصالح الاستراتيجية الصينية في المنطقة العربية والتي تدفعها للدفاع عن هذه المصالح وبالأخص منها الحاجة للثروات النفطية والغازية المتصاعدة من هذه المنطقة ، وبعد

---

1 جواد الحمد ، **اتجاهات ومحددات تطوير العلاقات الصينية-العربية (2005-2010)**، مركز دراسات الشرق الأوسط-الأردن، 13-12 كانون أول/ديسمبر 2005. http://www.mesc.com.jo/OurVision/2005/6.html يوم 2014/05/12.

2 سعد شاكر شبلي، **الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال ادارة باراك أوباما** ، مرجع سابق، ص104.

تحولها من بلد نامي الى عملاق اقتصادي مصدر للسلع الرخيصة ومستورد كبير للطاقة والمعادن، فأصبحت الصين تأتي في المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة الأمريكية واليابان في استهلاك السلع الكمالية والسيارات، وهي أكبر سوق في العالم للهاتف المحمول، وتبلغ حصتها من الاستهلاك العالمي للحديد 40 % و 30% من الفحم و25% من الألمنيوم والنحاس، وتعد الصين المستورد الرئيسي للحبوب. وقد تضاعف معدل استهلاك الصين للكهرباء 7 مرات خلال ربع القرن الأخير ورغم القفزات الهائلة في الاستيراد فان فائض الموازنة الصينية يزيد على 10 مليار دولار وتبلغ احتياطاتها من العملة الأجنبية نحو 750 مليار دولار.

ب-السعي الصيني لإقامة عالم متعدد الأطراف بعد هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم وبلورتها للنظام أحادي القطبية، فعمدت الصين لتطوير علاقاتها مع الجانب الروسي خاصة في منطقتي أسيا الوسطى والشرق الأوسط، وذلك بالتعاون الصيني الروسي لتعزيز مكانة روسيا الدولية عن طريق التحكم في انتاج وتجارة ونقل منتجاتها من النفط والغاز بما يمكن الصين من الحصول على النفط والغاز من وسط أسيا وهي منطقة قريبة المسافة اليها ويضمن لها كذلك تعدد مصادرها النفطية.

ج- ما يمكن أن تصل اليه العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع الدول العربية جراء الادراك العربي لأهمية الدور الصيني في الشرق الأوسط وبأن الصين هي شريك مهم للعرب في عصر القطبية الأحادية .

في حين تؤكد مختلف دراسات وبيانات التصور الاستراتيجي الصيني للإستراتيجية الأميركية أن الهدف المركزي للولايات المتحدة في سياستها تجاه الشرق الأوسط هو السيطرة على موارد النفط. ويتجسد ذلك في احتلال العراق وأفغانستان وليبيا والتواجد العسكري المكثف في الخليج العربي، إلى جانب الانتشار الكثيف لقواعدها العسكرية منذ عام 2004، لاسيما على طول الطرق البرية (في منطقة آسيا الوسطى وحول بحر قزوين)، التي تمر منها أنابيب نقل النفط من الخليج، وعلى الطرق البحرية بدءا من قواعدها في غوام إلى دييغو غارسيا، والتي تأمل الولايات المتحدة أن تسيطر عليها تماما نهاية العام 2015، طبقا للتصور الأميركي الذي أعدته نخبة واسعة من القيادات السياسية والعسكرية والاقتصادية الأميركية تحت عنوان (vision 2025) ونشرته واشنطن بوست في 17 مارس/آذار 2000. ذلك يعني أن الصين تدرك أن سيطرة الولايات المتحدة على منابع النفط وطرق نقله، تعني قدرتها على التحكم في هذا المصدر

الهام والذي تتزايد الحاجة الصينية له، وهو ما قد تستثمره الولايات المتحدة في حالة وقوع أية مواجهة أميركية صينية مستقبلية حول تايوان بشكل خاص أو لتعطيل استمرار النهوض الاقتصادي الصيني بشكل عام[1].

ولعل هذه المواجهة المحتملة هي التي تفسر الرغبة الصينية في عدم التضحية بإيران وسوريا، لأن سقوط هاتين الدولتين يعني فقدان الصين – وبالطبع روسيا– المجال الحيوي الذي يوفرانه، إلى جانب تعرض 80% من واردات الصين النفطية التي تمر من الشرق الأوسط عبر الممرات البحرية للخطر. كما أن حدوث مواجهة أميركية أو إسرائيلية مع إيران قد يؤدي إلى إغلاق مضيق هرمز، مما يجعل البر الإيراني أكثر أهمية في حالات التوتر. وأنه ستبقى الصين مساندة لإيران في توجهاتها الاستراتيجية دون موافقتها على بعض تفاصيل هذه الاستراتيجية، نظرا للأهمية القصوى لإيران من حيث السوق والواردات النفطية والقوة المعرقلة لتنامي النفوذ الأميركي في المنطقة التي تعد مجالا حيويا للصين.

فخلال العقدين الماضيين حرصت الصين على توطيد علاقتها بالشرق الأوسط، وكانت حاضرة في العديد من الملفات، فمع تصاعد النزاعات وتقاطع المصالح أدركت بكين أن عليها خوض بعض المعارك من أجل الدفاع عن مصالحها كأي دولة كبرى. وكان ملفا إيران النووي والسودان في مجلس الأمن والأمم المتحدة من الملفات التي خاضتها الصين بكل بسالة من أجل الدفاع عن مصالحها النفطية في هذين البلدين اللذين يتمتعان بعلاقة جيدة مع بكين[2].

ويرى "جون ماكلوغلين" أحد أعضاء كلية "جونز هوبكينز" للدراسات الدولية، المدير السابق للاستخبارات المركزية، في ورقته أمام المؤتمر الذي نظمه مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية CSIS تحت عنوان "المثلث الحيوي: الصين والولايات المتحدة والشرق الأوسط" قائلا: "لا توجد قوى في الوقت الحالي أكثر من الولايات المتحدة والصين ولا توجد منطقة أكثر أهمية من الشرق الوسط.. هناك شيء ما سيحدث في

---

[1] وليد عبد الحي، **متغيرات الاستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط**، مركز الجزيرة للدراسات ، 2011، على الرابط: http://studies.aljazeera.net/reports/2011/12/201112484450942361.htm يوم 2014/05/14

2 أيمن الحماد، **هل غيّرت الصين أولوياتها في الشرق الأوسط؟**، صحيفة الرياض، العدد 16475، 2013، على الرابط : http://www.alriyadh.com/856569 يوم 2014/05/14.

تلك المنطقة من العالم"[1]. وبالتالي فان الوضع الضعيف للولايات المتحدة في الشرق الأوسط حاليا يقدم إغراء وفرصة للصين، وإغراء لتصبح بكين قوة موازية لأمريكا، لكنه يؤكد أن ذلك يتوقف على إدراك بكين أن مصالحها تتوافق بدرجة كبيرة مع المصالح الأمريكية وأن تتخذ خطوات على طريق التعاون أو على الأقل تنسيق المواقف.

المطلب الثاني: الدواعي الأمريكية لتأمين الطاقة

تتعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع فكرة "تحقيق الاستقلال في مجال الطاقة" عبر أتباع سياسات متعددة تتلاءم مع مصالحها ومتطلباتها، لذلك فقد واجهت ادارة الرئيس باراك أوباما أسوة ببقية الادراكات الأمريكية المتعاقبة تحديات كبيرة تتعلق بتأمين الطاقة، لأن انتاجها من الطاقة لا يسد الحاجة المحلية سواء بالنسبة لها أو لحلفائها من الدول الغربية.[2]

كان "ريتشارد نيكسون" أول رئيس غربي يقوم باقتراح سياسة تأمين الطاقة وذلك لتحقيق الاستقلالية بهذا الشأن، وذلك في اعقاب خفض الدول العربية لإنتاجها من النفط ووقف امداداته للدول الغربية التي تدعم اسرائيل في حرب تشرين 1979. ثم قام جيمي كارتر بإنشاء وزارة الطاقة داعيا الى خفض الاعتماد على النفط الأجنبي، فيما كانت سياسة الرئيس جورج بوش ادمانا لاستهلاك النفط، لذا فان ادارة الرئيس أوباما تريد خفض اعتمادها على النفط بسبب استهلاكها الضخم، لأن انتاجها المحلي لا يغطي سوى نصف احتياجاتها مما يجعلها معتمدة على الدول المصدرة وذلك لعدة أسباب استراتيجية : [3]

- حدوث الأزمات النفطية العالمية جراء ارتفاع أسعار النفط.
- بروز حالة عدم الاستقرار في بعض البلدان المصدرة للنفط.
- حصول تنافس شديد بين الدول التي يعتمد نموها الاقتصادي على تأمين مصادر الطاقة .
- الخطر المتزايد من الارهاب.

---

1 THE VITAL TRIANGLE: CHINA, THE UNITED STATES, AND THE MIDDLE EAST, CHINA–MIDDLE EAST PROJECT MIDDLE EAST PROGRAM, Center for Strategic and International Studies, Washington, P2 sur : www.csis.org/media/csis/pubs/china-middle_east_summary.pdf le 14/05/2014.

[2] سعد شاكر شبلي، **الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال ادارة باراك أوباما** ، مرجع سابق، ص109.

[3] المرجع السابق، ص110

- الهواجس المتولدة لدى الجميع بكون مصادر الطاقة المتاحة لن تكفي احتياجات العالم في العقود القادمة.

فالتغيير الحاصل في الظروف الدولية التي كانت عليها أسواق النفط سلط الضوء على الثمن الباهظ الذي كانت تدفعه الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة اعتمادها على الطاقة القادمة من الشرق الأوسط المليء بالاضطرابات. وعليه فقد كشف الرئيس باراك أوباما في مارس 2011 في خطاب له في جامعة جورج تاون في واشنطن العاصمة عن خطته لتأمين مستقبل الطاقة وتخفيض اعتماد الولايات المتحدة على النفط المستورد بمعدل الثلث خلال السنوات العشر القادمة وأضاف أوباما قائلا إنه "ليس بوسعنا أن نصحو من صدمة لنقع مرة أخرى في غيبوبة من مشكلة أمن الطاقة ثم نسارع إلى اقتراح العمل عندما ترتفع أسعار البنزين ونعود نستكين إلى سباتنا عندما تنخفض الأسعار من جديد. فليس بوسع الولايات المتحدة الأميركية أن تراهن في رخائها وأمنها طويلي الأمد على مورد سوف ينضب في نهاية المطاف". وأنه على الولايات المتحدة الأمريكية تطبيق سياسة الطاقة الوطنية ، والتي تشمل الأتي: [1]

- العمل على زيادة إنتاج الطاقة محليا وزيادة استخدام الوقود العضوي والغاز الطبيعي وتحسين كفاءة استهلاك الوقود في السيارات والشاحنات التي تصنع في الولايات المتحدة .
- ان الهدف الجديد لخفض اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على النفط يعتمد بشكل كبير على أمرين هما: انتاج المزيد من النفط في البلاد وتقليل الاعتماد على النفط باستخدام الوقود البديل الذي أثبت فعاليته.
- ان انتاج الولايات المتحدة الأمريكية للنفط بلغ عام 2010 أعلى مستوى له منذ عام 2003، وللمرة الأولى منذ أكثر من عقد من الزمان حيث وصلت قيمة النفط الذي تستورده البلاد أقل من النصف.

---

[1] ميرل ديفيد كلرهالس، أوباما يعلن تدابير جديدة لأمن الطاقة،2011، على الرابط :

http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/article/2011/03/20110331115824x0.158315.html#axzz31piJJkLU يوم 2014/05/16.

- ان الادارة الأمريكية تشجع عمليات التنقيب البحرية للنفط والانتاج، وذلك للحد من الاعتماد على الواردات الخارجية ما دامت تلك العمليات أمنة وعلى قدر من المسؤولية، وقد وافقت ادارته على اعتماد 39 تصريحا جديدا للحفر والتنقيب في المياه الضحلة.
- ان الولايات المتحدة تحاول الترويج لصناعة النفط للاستفادة من الفرص الموجودة فيها، وان سياسة ادارته تهدف الى تقديم حوافز جديدة لتعزيز التنمية المسؤولة لهذه الموارد بشكل أفضل وسريع.
- ان الولايات المتحد الأمريكية تقوم باستكشاف وتقييم أفاق جديدة لتطوير النفط والغاز من ولاية ألاسكا الى منتصف وجنوب المحيط الأطلسي لإنتاج المزيد من النفط ومن ثم خفض أسعاره وخلق فرص العمل وتعزيز أمن الطاقة لدينا.
- العمل على حث الابتكارات الحديثة لتوفير فرصة للاستفادة من احتياطات الغاز الطبيعي مع وجود كميات هائلة من الصخر الزيتي في باطن الأرض، وان بديل الأمثل عن النفط والذي يحمل مخزونات واعدة هو الوقود الحيوي المصنوع من أشياء مثل رقائق الخشب والكتلة الحيوية.
- ان الادارة الأمريكية حققت استثمارات تاريخية في مجال صناعة السكك الحديدية عالية السرعة، واقترحت برامج جديدة لمساعدة الأمريكيين على تجديد بيوتهم وأعمالهم وحدائقهم عن طريق استخدام مواد بناء جديدة موفرة للطاقة مثل الاضاءة والنوافذ والتدفئة والتبريد حيث أن هذه الاستثمارات توفر للمستهلكين وأصحاب الأعمال التجارية عشرات المليارات من الدولارات في العام الواحد.
- توقع بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستعتمد بحلول 2035 على الطاقة البديلة بنسبة 80 %.

ومما سبق فان السبب المباشر الذي دفع ادارة الرئيس أوباما للسعي بتأمين الطاقة ،قد جاء نتيجة ارتفاع سعر برميل النفط الى مستويات قياسية لم يعهدها العالم من قبل، وذلك نتيجة الأحداث في الشرق الأوسط بحيث انعكس ذلك على سعر لتر البنزين في الدول المستوردة التي تعتمد على النفط، بالإضافة الى المشكلات المالية الداخلية، والعجز في الديون المتراكمة الأمريكية، لذا من الصعب الاستمرار في الاعتماد على النفط وفاتورته المكلفة، مع كل هذا التقدم التقني، نجد أن تصريحات أوباما لها كثير من الجدية والمصداقية، وهذا يدل على التوجه للاستقلال عن الاعتماد على النفط بشكل عام ونفط الشرق

الأوسط بشكل خاص .الأمر الذي لزم لوضع استراتيجيات جديدة لخفض الاعتماد على الوقود المنتج من النفط، وايجاد بدائل جديدة للأجيال القادمة.

تتجه إدارة أوباما لتصدير النفط الاميركي ، حيث يرى أن تصدير أميركا للنفط سيفيدها من نواح عدّة لخصها في النقاط الآتية: [1]

-أولاً: سيقود تصدير النفط إلى زيادة انتاج النفط الصخري الأميركي. وفي حال أصبحت الولايات المتحدة مصدراً للخام، فإن تجارة النفط الأميركية ستنمو بشكل كبير، لأن أميركا ستكون مصدر امداد ثابت لزبائنها مقارنة بالدول النفطية الأخرى في منطقة الشرق الأوسط التي تواجه الاضطرابات السياسية .

-ثانياً: إن تحرير نظام تصدير النفط سيدعم السياسة الخارجية الأميركية، لأنه سيمنح دليلاً ثابتاً على التزام أميركا بتحرير التجارة في قطاع حيوي مثل النفط، وبالتالي سيدعم موقفها في مفاوضات التجارة العالمية ضد الصين ودول الاحتكار الأخرى .

-ثالثاً: إن تصدير النفط سيجلب دخلاً كبيراً للخزانة الأميركية.

ويرى خبراء في معهد "بيكر انستيتيوت" التابع لجامعة رايس في هيستون تكساس، أن رفع الحظر عن تصدير النفط الأميركي سيعني زيادة أرباح شركات الطاقة العاملة في التنقيب والإنتاج، وبالتالي سيمنح حافزاً اضافياً لشركات الطاقة الأميركية وزيادة الاستثمارات في الصناعة النفطية .

فبعد خمس سنوات من الزيارة الأولى لباراك أوباما إلى الرياض " لما للنفط الخليجي من أهمية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية"[2] ، اتخذت الولايات المتحدة خطوة كبيرة نحو الاستقلال في مجال الطاقة. وتطوير استخراج النفط الصخري، مما ساهم في تقليل الاعتماد على النفط والغاز المستورد من منطقة الشرق الأوسط وبقية دول العالم. وأدى ازدهار السلع الأساسية في الولايات المتحدة، إلى تغير

---

[1] ادارة أوباما تتجه لتصدير النفط الأميركي، صحيفة العربي الجديد، 2014، على الرابط: http://www.alaraby.co.uk/economy/d1270781-5d1f-4e52-84cb-823a2619f5fa يوم 2014/05/16.

[2] محمود عبد الفضيل، **النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية** ، الكويت: علم المعرفة، العدد 16، 1979، ص175.

العلاقة بين هذا البلد والسعودية، التي تعتبر حليفا تقليديا للولايات المتحدة في الشرق الأوسط[1].

من جانبه، قال سداد الحسيني، الخبير النفطي لـ "الاقتصادية"[2]: إن تصريحات أوباما تصب في خانة الاستهلاك الإعلامي فقط، فيه كثير من المبالغة، وإن أمريكا ليس بمقدورها الاستغناء عن النفط المستورد سواء من منطقة الشرق الأوسط أو بقية دول العالم، خاصة أنها تستهلك ما يقارب 19 مليون برميل يوميا، في حين أن إنتاجها من النفط والغاز السائل لا يجاوز 6.5 ملايين، لذا فهي بحاجة لزيادة إنتاجها إلى ثلاثة أضعاف حتى لتغطية الاستهلاك المحلي اليومي، وهذا الأمر مستحيل في الوقت الراهن، لعدم توفر الأجهزة والتقنيات والاحتياطات للقفز إلى مستويات إنتاج عالية تصل إلى 19 مليون برميل يوميا. وأضاف أن أمريكا تستخدم الآن "الإيثانول" وخلطه مع البترول، ويتم استيراد ما بين سبعة إلى ثمانية ملايين برميل، وتعمل على تطوير الغاز الصخري، ورغم أن تنبؤات مختصي أمريكا أنفسهم تشير إلى احتمالية وصولهم لإنتاج تسعة ملايين برميل يوميا من النفط، بالتالي يصبح لديها عجز عشرة ملايين برميل. ويرى الحسيني أن تصريحات أوباما قائمة على توجهات سياسية أكثر منها فنية، حيث من المستحيل تحقيق ذلك، إلا في حال أصيبت أمريكا بركود اقتصادي كبير جعل أمريكا ليس بحاجة إلى النفط، وهذا الأمر مستبعد في الوقت الراهن. وقال: إن التصريحات تتداول منذ السبعينيات خلال حكم الرئيس الأمريكي كارتر وريجان، وهذا الحديث ليس واقعيا.

ان المصالح النفطية الأمريكية كانت دائما موضعا حماية من القواعد والأحلاف العسكرية التي أنشأتها أمريكا حول العالم ، وقد كان الهدف الاستراتيجي هو: "احاطة مستودعات بترول الشرق الأوسط بسياج

---

[1] اذاعة صوت روسيا، 2014، على الرابط : ***/http://arabic.ruvr.ru/news/2014_03_27/270297035*** يوم 2014/05/16.

[2] عبد العزيز الفكي من الدمام، **خلاف حول قدرة أمريكا على الاستغناء عن نفط الشرق الأوسط**، صحيفة الاقتصادية، العدد 7011، 2012، على الرابط: ***http://www.aleqt.com/2012/12/21/article_718721.html*** يوم 2014/05/16.

يمكن الاعتماد عليه من القوة المسلحة الأمريكية"[1]، حيث تعتبرها كسلعة حيوية واستراتيجي لبقاء الولايات المتحدة نفسها .

المبحث الرابع: الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في الشرق الأوسط

التعريف الجديد للاستراتيجية الأمنية الاميركية يختلف كثيرا عن المفاهيم والافكار العسكرية التي وردت في استراتيجية بوش بالرغم من ذلك لم يغفل أوباما وجود قوات حديثة ومتطورة وقال "يجب ان تكون الولايات المتحدة الدولة الوحيدة القادرة على القيام بعملية عسكرية بحجم كبير وادامتها عبر مساحات شاسعة وممتدة"[2]، حيث جاء أوباما قائلا " ولكن عندما نبدد قوتنا الهائلة بكثرة الاستخدام او عندما نفشل في ايجاد ادوات جديدة للسند والتأييد أو عند العمل بدون شركاء فإننا نعرض قواتنا للشد والانهاك مما يجعل الولايات المتحدة تتحمل عبئا ثقيلا وفي نفس الوقت سوف تعتبر قيادتنا في نظر العالم على أنها قيادة تعتمد علي القوة العسكرية.

المطلب الأول: محاربة الجماعات الارهابية

يعرف الارهاب على أنه: "استعمال العنف غير القانوني، أو التهديد به بأشكاله المختلفة، كالاغتيال والتشويه والتعذيب، والتخريب، بغية تحقيق هدف سياسي معين"[3]. أما بالعودة لوجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية فقد اعتمدت استراتيجية ادارة بوش السابقة على النفي من أن تكون في حرب ضد المسلمين، وانما تخوض معاركها في "الحرب على الارهاب باعتبارها معركة أفكار وليست معركة ديانات"، حيث " يواجهنا الارهاب الدوليون باستغلال دين الاسلام لخدمة رؤيتهم السياسية العنيفة"[4]، وفي هذه النقطة استلهمت الادارة الأمريكية في عهد بوش الابن ما سبق في وصف الدين بأبشع الصفات من

---

[1] محمد الرميحي ، **النفط والعلاقات الدولية**، الكويت : علم المعرفة، العدد 50، 1982، ص32.

[2] محمد زين العابدين محمد، استراتيجية الامن القومي للولايات المتحدة الاميركية، صحيفة سودانايل الالكترونية، 2010، على الرابط : ***http://www.sudanile.com/index.php/2008-05-19-17-39-36/231-2009-06-06-18-00-21/15300-2010-06-02-18-42-29*** يوم 2014/05/16.

[3] ريموش سفيان، **جهود منظمة الأمم المتحدة في مكافحة الارهاب الدولي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2003- 2004، ص21

[4] عبير بسيوني عرفة علي رضوان، **مرجع سابق** ، ص51.

قتل وغيرها، وهكذا نذر جورج بوش الابن نفسه لتغيير ثقافة المنطقة ولتغيير أنظمتها تحت مسميات مكافحة الارهاب وأنظمة الدكتاتوريات المهددة للأمن والاستقرار في العالم .

في المقابل بدأ أوباما ولايته بسلوك الانفتاح على الحوار والتفاوض والدبلوماسية وسياسة "القوة الناعمة" دون أن يسقط من قاموسه احتمالات الحرب ولكن كخيار أخير، حيث خلافا لسلفه بوش ، لم يأت أوباما على ذكر كلمة "ارهاب " أو " الحرب على الارهاب" ولا مرة واحدة . لم تعد ادارة أوباما تستخدم الحرب على الارهاب للإشارة الى الحرب على تنظيم القاعدة، لتكون بذلك مختلفة عن الادارة السابقة التي صاغت هذا التعبير. وفي خطابه بالقاهرة 2009، تحدث أوباما عن التطرف، العامل المشترك في الكثير من المجتمعات. كما تناول الأسباب المغذية والمعززة للتطرف. وعلى عكس الرئيس بوش، تحدث الرئيس أوباما على المصالح الأمنية المشتركة والشراكة ومبدأ التعددية.[1]

على صعيد أخر، ولمواجهة التهديدات الأمنية الداخلية والخارجية أكدت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الجديدة على سعي واشنطن " على الدوام الى نزع الشرعية عن الأعمال الارهابية وعزل كل من يمارسونها، وشرح جون برينان كبير مستشاري الرئيس الأمريكي باراك أوباما أن الاستراتيجية الجديدة توضح أن الولايات المتحدة لا تعتبر نفسها في حرب ضد الاسلام ، لأننا "لم نكن أبدا ولن نكون في حرب مع الاسلام "[2]. ويستهدف حديث **جون برينان** تحسين صورة السياسة الأمريكية، وترسيخ مبادئ الرئيس باراك أوباما في بناء علاقات منطقية مع العالم الاسلامي بعد أن تشوهت صورة الولايات المتحدة الأمريكية بعد احتلال أفغانستان والعراق وفضائح السجون السرية للمخابرات الأمريكية واساءة معاملة المسجونين في سجن أبو غريب وغوانتنامو واطلاق مصطلح "الفاشية الاسلامية " من الادارة السابقة لتوصيف نمط التفكير في الأمة الاسلامية . مما زاد من مشاعر الغضب الشعبي ضد الحكومة الأمريكية في شتى أنحاء العالم. ويؤكد أن الولايات المتحدة في حرب. نحن في حرب ضد القاعدة وروافدها الارهابية " ، وأن كبح تهديد الارهاب "المحلي" سيكون أولوية عليا الى جانب دعم الدفاع ضد مجندي

[1] فواز جرجس، **أوباما والشرق الأوسط مقاربة بين الخطاب والسياسات**، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 154،أبو ظبي، ط1 ، 2010، ص ص 22 – 66.

[2] عبير بسيوني عرفة علي رضوان، **مرجع سابق** ، ص51.

القاعدة المنفردين الذين يحملون جوازات سفر أجنبية تسمح لهم بدخول الولايات المتحدة دون تدقيق في التفتيش.

وأكد باراك أوباما مصرحا: "سنضع استراتيجية جديدة وشاملة لأفغانستان وباكستان لهزيمة تنظيم القاعدة ومكافحة التطرف. كما سنعزز تحالفاتنا القديمة كما سنقيم تحالفات جديدة ونستخدم كافة عناصر قوتنا الوطنية" وان الشطر الأكبر من أفضل جوانب تعاوننا في مكافحة الإرهاب يتمخض عن جمع ومشاطرة المعلومات الاستخباراتية واعتقال ومقاضاة الإرهابيين" . وأضاف "لن اسمح للإرهابيين بالقيام بمؤامرات ضد الشعب الامريكي من ملاجئ آمنة في النصف الآخر من الكرة الأرضية بعيدا عن امريكا"[1]. فالاستراتيجية تعلن رسميا انتهاء خطاب الحرب الذي استخدمته ادارة جورج بوش وخصوصا مفهوم (الحرب على الارهاب)، وتؤكد في نفس الوقت على نزع الشرعية عن الأعمال الارهابية وعزل كل من يمارسونها، لكنها ليست حربا عالمية وانما مع شبكة بعينها هي القاعدة ومع فروعها التي تدعم الأعمال الموجهة لمهاجمة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها وشركائها .

أوضحت "استراتيجية الأمن القومي" لعام 2010 تفاصيل رؤية الإدارة الأمريكية الاستراتيجية لأمن الولايات المتحدة، وهي الرؤية التي تستقي من جميع عناصر القوة الوطنية لضمان المصالح الأمريكية، بما في ذلك اتباع نهج متعدد الجوانب يهدف إلى التعاطي مع شركاء خارجيين. ووفقاً لهذه الوثيقة، سيتم استخدام القيادة العالمية للولايات المتحدة لمتابعة قائمة طويلة من المصالح الأمريكية وعلى رأسها مكافحة الإرهاب والدفاع عن الوطن. وقد جاء فيها، "سوف نعطل ونفكك ونهزم تنظيم «القاعدة» والمنظمات التي تدور في فلكه من خلال استراتيجية شاملة تحرمهم من الملاذ الآمن، وتقوي الشركاء على الجبهة

[1] كلمة الرئيس أوباما حول مستقبل مكافحة الإرهاب، 2013، على الرابط:
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/05/20130524148001.html#axzz31piJJkLU يوم 2014/05/17.

الأمامية، وتؤمن وطننا، وتسعى من أجل العدالة من خلال مناهج قانونية متينة، وتواجه أجندة التطرف والاغتيالات المفلسة بأجندة من الأمل والفرص"[1].

وفي **بيان من الوزير كيري حول خطاب الرئيس أوباما**[2] أن الرؤية واضحة للمساعدة على التأكد بأننا نلبي احتياجات التصدي للتهديدات المتبدلة باستمرار لأمننا القومي داخل البلاد وفي الخارج. لقد تطور الكفاح ضد التطرف بدرجة هائلة خلال السنوات الاثنتي عشرة الماضية منذ اعتداءات 11 أيلول/سبتمبر ومن المفروض أن تتطور دفاعاتنا أيضًا، علمًا بأن هذا الخطر ليس بجديد.

وفي هذه البيئة، فإن تبادل المعلومات بصورة فعالة وفي الوقت المناسب من خلال التعاون بين الحكومات المحلية وحكومات الولايات والسلطة الفيدرالية هو أمر بالغ الأهمية على وجه الخصوص. فسلطات الولايات والأخرى المحلية هي في أفضل موقع للتعرف على أي نشاط مشبوه في قطاعاتها السكانية، في حين أن السلطات الفيدرالية مجهزة بصورة مثالية لوضع هذه المعلومات في سياق أوسع يتضمن دروس مستفادة من خلال الحوار الدبلوماسي الخارجي وجمع المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بقدرات ونوايا الجماعات الإرهابية.

لكن منسق وزارة الخارجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب دانيال بنجامين أشار إلى أن التحديات الأمنية اليوم لا تتطلب فقط تحسينات مستمرة في استخبارات الولايات المتحدة وجهاز أمنها الداخلي وإنما أيضاً تعاون عبر مجموعة متنوعة من محافل متعددة الأطراف. وبالمثل أبرز مساعد وزير الخارجية الأمريكية لمكافحة المخدرات الدولية وشؤون إنفاذ القانون ديفيد جونسون، الحاجة إلى "تخفيف ديناميكي للتهديد" من خلال التعاون مع شركاء دوليين، من أجل التصدي للتهديدات العابرة للحدود. ومن خلال العمل مع الأمم

---

[1] ماثيو ليفيت، رؤية أوباما للأمن القومي الأمريكي – مواجهة التحديات العابرة للحدود بتعاون عالمي، 2010، على الرابط: http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/obamas-national-security-vision-confronting-transnational-threats-with-glob يوم: 2014/05/17.

[2] بيان وزير الخارجية كيري، 2013، على الرابط: http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/05/20130528148028.html#axzz31piJJkLU يوم 2014/05/17.

المتحدة، ومجموعة الـ 8 الدول الثمانية الصناعية الكبرى، والاتحاد الأوروبي، والإنتربول، ومجموعة العمل المالي الدولي وغيرها من الهيئات الإقليمية والدولية الأخرى فإن واشنطن وحلفاءها "يحاربون الشبكات بالشبكات". ووفقاً لمساعد وزير المالية الأمريكي ديفيد كوهين، تتمثل الانجازات الكبيرة لوزارة المالية في العمل من خلال "آليات دولية رئيسية" كوسيلة "لتنسيق الجهود العالمية ضد ممولي الإرهاب وميسريه". و يضيف قائلاً: "نحن نقولها مراراً لكنها تستحق التكرار: مصالح أمننا القومي تتعزز على أفضل وجه عندما يعمل معاً تحالف واسع النطاق من الدول لمحاربة أولئك الذين يشاركون في أنشطة إرهابية."

المطلب الثاني: منع الانتشار النووي

تولى باراك أوباما منصبَه كرئيسٍ للولايات المتحدة ولديه التزامٌ قوي بقضية منع انتشار الأسلحة النووية. غير أن تصعيد الولايات المتحدة للعقوبات واتخاذها إجراءاتٍ سريةً ضد المسعى الإيراني المزعوم لامتلاك سلاحٍ نووي وتعزيز وجودها العسكري في الخليج –بينما تغض الطرْف عن الترسانة الإسرائيلية –يجعل من ذلك الهدف بعيد المنال[1].

إن توطيد النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية هو من الأهداف الرئيسية لاستراتيجية الرئيس أوباما. ففي كلمة ألقاها الرئيس الأمريكي في 2009، أعلن فيها عن "عزمَه على المضي قدمًا من أجل عالمٍ خالٍ من تهديد السلاح النووي"[2]. وقال إن هناك "مسؤوليةً أخلاقية" تقع على عاتقه وعاتق الشعب الأمريكي من أجل العمل وقيادة جهود نزع الأسلحة النووية.

تتطلب تحديات الأمن النووي وانتشار الأسلحة النووية بصورة أساسية التحرك أكثر إلى ما بعد معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. حيث جاء الرئيس أوباما في استراتيجيته للأمن القومي لعام 2010 بضرورة الإدراك المتنامي بأن الأمن الحقيقي لا يتطلب إدارة الأسلحة النووية وتخفيض أعدادها فحسب بل وإزالتها أيضاً. يجب أن تهدف المباحثات حول نزع السلاح النووي إلى تحويل نظام منع انتشار الأسلحة النووية الذي كان سائداً خلال الحرب الباردة إلى نظام لإلغاء الأسلحة النووية لضمان الأمن في القرن الواحد والعشرين وما بعده، كما يتوجب على القادة الذين يرغبون بالسلام والأمن في عالم خالٍ من

---

[1] فيكتور قطان، **السلاح النووي الإسرائيلي وعرقلة المسعى الأمريكي لمنع انتشار الأسلحة النووية**، صحيفة الشبكة،2012، ص1، على الرابط: http://al-shabaka.org/ar/node/452 يوم 2014/05/18.

[2] André Julien Mbem, **op.cit**, p 31.

الأسلحة النووية ان يضعوا الأسس الآن. عليهم ان يجعلوا الأسلحة النووية اقل قيمة من خلال تحديد وتشريع شروط صارمة تشمل النواحي القانونية، والتقنية والسلامة، والتحقق. كما يجب عليهم أيضاً خلق التفاهمات الأخلاقية، التعهدات السياسية، الترتيبات التعاونية للأمن الدولي، وسائل المراقبة العملية، ومؤسسات التحقق الضرورية لجعل كل الدول تشعر بأنها آمنة بدون أسلحة نووية.[1]

فقد تعهد الرئيس أوباما ببذل جهد جديد قوي لتحقيق عدد من الإجراءات شملت: [2]

- المشاركة الشاملة في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.
- تقوية الإجراءات الوقائية ضد الانتشار، بضمنها تحسين عمليات تفتيش المرافق النووية.
- وضع ضمانات لحق الاستعمالات السلمية للطاقة النووية طالما توافقت البرامج مع شروط منع الانتشار.
- التزامات بتحسين سلامة وأمن البرامج القومية ونقل المواد النووية.
- دعم المفاوضات حول إنشاء مناطق إضافية خالية من الأسلحة النووية مع توجيه انتباه خاص إلى منع انتشار الأسلحة النووية ونزعها في الشرق الأوسط.
- الإجراءات اللازمة لمعالجة الانسحاب من المعاهدة (لمنع آخرين من القيام بما فعلته كوريا الشمالية).
- أهمية إشراك المجتمع المدني، ويشمل التعليم والتوعية حول نزع السلاح النووي ومنع انتشاره.

كما تدعو ادارة الاستراتيجية الجديدة الى نهج حازم خالي من التوهمات في العلاقات مع أعداء الولايات المتحدة الأمريكية مثل ايران. وهي تدعوها للقيام (بخيار واضح) بين القبول بالعروض الأمريكية للتعاون أو مواجهة عزلة كبيرة بشأن برنامجها النووي، فوفقا للوثيقة تدعو ايران للوفاء بالتزاماتها الدولية بشأن برنامجها النووي. وفي حال تجاهلت واجباتها الدولية، سنلجأ الى طرق عديدة لزيادة عزلتها وحملها على الامتثال للأعراف الدولية المتعلقة بمنع الانتشار النووي. وفي نفس الاطار حذرت واشنطن ايران التي تنتهج سياسة التحدي النووي بأنها تمتلك " وسائل متعددة" لعزلها اذا تجاهلت الأعراف الدولية[3].

---

[1] Seal of the president of the united states : **the National Security strategy of the United States of America**, Washington, the white house, May 2010, p 23.

[2] Christophe fasquel , **quelle politique de désarmement nucléaire pour l'administration Obama ?,** l'Harmattan, paris , 2011, p 32.

[3] عبير بسيوني عرفة علي رضوان، مرجع سابق ، ص54.

إن إخفاق الحكومة الأمريكية في التصدي جديًا لبرنامج السلاح النووي الإسرائيلي السري ومخزون إسرائيل من مئات الأسلحة النووية، بما فيها السلاح النووي الحراري من فئة المليون طن، يُظهر سياسة الإدارة إزاء عدم انتشار الأسلحة النووية في أماكن أخرى من العالم بأنها ذات وجهين. إن الدعوة إلى تنفيذ عمليات تفتيش أكثر تغلغلًا في المنشآت النووية الإيرانية المزعومة تنم عن تناقض واضح بالنظر إلى رفض إسرائيلَ الانضمامَ إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ورفضها السماحَ لمفتشي الأسلحة التابعين للوكالة الدولية للطاقة الذرية بتفتيش منشآتها النووية. لقد ساهمت الدراية بوجود برنامج السلاح النووي الإسرائيلي، الذي بدأ بهمَّةٍ وإصرار في عقد الخمسينيات من العقد الماضي وبلغ مرحلةً حاسمةً في عقد الستينيات، في إطلاق سباق التسلح النووي في الشرق الأوسط. ولا يمكن فهم المحاولات السابقة في ليبيا والعراق وسوريا وكذلك المحاولات الإيرانية الحالية المزعومة لامتلاك السلاح النووي إلا كردة فعلٍ على رفض الغربِ للضغط على إسرائيل من أجل توقيع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والسماح لمتفشي الأسلحة التابعين للوكالة الدولية للطاقة الذرية بتفتيش البرنامج النووي الإسرائيلي بهدف جعل الشرق الأوسط منطقة خاليةً من الأسلحة النووية.

وفي أيلول/سبتمبر 2009، أعربت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن قلقها إزاء "القدرات النووية "الإسرائيلية ودعت إسرائيل إلى "الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع منشآتها النووية كافة للضمانات الشاملة الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية..." وفي نيسان/إبريل 2010، حثَّ الرئيس أوباما الدول كافة، بما فيها إسرائيل، على توقيع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، قائلًا" :هذا هو الموقف الثابت لحكومة الولايات المتحدة حتى من قَبل أن تأتي إدارتي".

هذا هو أقصى ما فعلته الولايات المتحدة تجاه إسرائيل، وهو يتناقض بشدة مع أسلوبها في التعامل مع إيران. فإذا كانت إدارة أوباما جادةً بشأن عدم الانتشار النووي، فإن عليها إذن أن تُصلِح موقفها إزاء برنامج السلاح النووي الإسرائيلي إصلاحًا جذريًا وأن تتعامل على قدم المساواة مع الدول كافة.

خلاصة الفصل الثاني:

- كل ما أعلن من تغييرات حتى الأن هو في الأفكار والمبادئ العامة المعلنة للسياسة الخارجية الأمريكية وليس في مجال تبني استراتيجية فعالة لمعالجة المشكلات الاقتصادية والمالية الخطيرة التي تهدد الاستقرار الدولي وتعرض الأمن العالمي لاستمرار الحروب والنزاعات التي تستنزف الطاقات والموارد وترفع من معدلات الفقر والبطالة، طالما أنها في نهاية المطاف تحقق المصلحة الأمريكية.
- تتبنى استراتيجية أوباما للأمن القومي سياسة متبعة منذ فترة طويلة فهي لا تمثل تغيرا راديكاليا استراتيجيا في المقاربات والسياسات الخارجية الأمريكية ، بحيث ترتكز على تسوية الصراع العربي الاسرائيلي وتؤكد الاستراتيجية الجديدة التزاما واضحا بأمن اسرائيل، بالإضافة الى الاهتمام بنشر الديموقراطية وحقوق الانسان من خلال مقاربة جديدة، حيث نصت على أن الولايات المتحدة الأمريكية ترفض الخيار الزائف بين السعي الضيق لتحقيق مصالحها وشن حملة لا نهاية لها لفرض قيمتها.
- ان تلك الاستراتيجية خاصة في منطقة الشرق الأوسط لا تزال في حدودها السابقة وترتكز على تحقيق أمن الطاقة، سواء فيما يتعلق بتأمين واستخراج وتدفق البترول ، أو ما يتعلق بتأمين انتقال ومسار البترول الى الدول المستهلكة، بما يتضمن ذلك من اتخاذ ترتيبات تكفل تحقيق الأمن في الخليج والبحر الأحمر، حسب وجهة نظرها.
- ان المحاور الرئيسية للاستراتيجية الجديدة لها هي نفس المحاور التي تضمنتها الاستراتيجية السابقة ، ولا يزال محور الأمن هو المحور الحاكم ، وبدلا من الحملة الدولية على الارهاب تحدثت هذه الاستراتيجية حول خطر أساسي وهو تنظيم القاعدة ، وجعلت من الأهداف الرئيسية العمل على تفكيك هذا التنظيم والمنظمات المرتبطة به، والتركيز على القاعدة كعدو رئيسي.
- جاء الحديث عن استخدام القوة العسكرية في الاستراتيجية الجديدة مغايرا للاستراتيجية السابقة، فأشارت الى استخدام القوة العسكرية ضرورة الا أن الولايات المتحدة الأمريكية ستعتمد كافة الخيارات المطروحة قبل البدء باستخدام القوة، الا أن هذا التغيير – يبقى نظريا الى حد كبير– اذا ما انتبهنا الى الاستراتيجية العسكرية الأمريكية التي أعلنت والتي تضمنت اقامة منظومة دفاعية تشمل منطقة الشرق الأوسط ، وتوسيع صلاحيات أجهزة المخابرات، والقيادة العسكرية

الوسطى بالتحديد للقيام بعمليات سرية وعسكرية بالتشاور مع دول في مناطق ترى واشنطن أنها تحقق مصالحها، وكذلك القيام بعمليات دون استئذان تلك الدول عند الضرورة.

- ويلاحظ هنا التناقض الكبير في الوثيقة بين الأقوال والأفعال فتعهد الرئيس باراك أوباما لعدم انتشار الأسلحة النووية حصل على مديح واطراء، وحتى جائزة نوبل للسلام، الا أن أول خطواته، وهو تعزيز منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، تمت المراوغة فيها لصالح اسرائيل.

هكذا نرى أن الاستراتيجية الجديدة تكشف عن ملامح السياسة الأمريكية خلال السنوات القادمة والتي تؤكد ثبات المصالح والتوجهات الرئيسية الأمريكية مع تغير في السياسات والمقاربات التي تستهدف تحقيقها.

الفصل الثالث

الانسحاب الأمريكي من العراق على المخطط الأمريكي تجاه الشرق الأوسط

الفصل الثالث: الانسحاب الامريكي من العراق على المخطط الأمريكي تجاه الشرق الأوسط

جاء الانسحاب الأمريكي من العراق بعد ثماني سنوات من احتلال القوات الأمريكية للعراق بداعي تحرير العراق من نظام ديكتاتوري حكم البلاد طيلة عقود من الزمن بعملية أطلق عليها عملية "تحرير العراق" وبدأت هذه العملية بقصف بغداد ثم تحولت الى نزاع طويل قتل فيه عشرات الألاف بعد أن أطاحت بنظام الرئيس صدام حسين ، وجاء الانسحاب تطبيقا لاتفاقية أمنية وقعت عام 2008 بين بغداد وواشنطن كان مقررا فيها بقاء حوالي 50 ألف منهم لدى انتهاء العمليات القتالية الا أن شبه الاجماع الوطني قال كلمته أخيرا بضرورة انسحاب كامل للقوات الأمريكية أثر رفض العراق منح الألاف الجنود الأمريكيين حصانة قانونية.[1] ويعد موضوع انسحاب القوات الأمريكية من العراق وفقا للاتفاقية العراقية-الأمريكية، 31 ديسمبر 2011، من أهم وأخطر الموضوعات التي تمس أمن وسيادة ومستقبل العراق، اذ يتوقف مستقبل العراق على ما بعد الانسحاب في : استقرار حكومته، وقوة أمنه الوطني، وتعزيز سيادته.

في ديسمبر 2011 أتم الأمريكيون انسحابهم من العراق بعد ثمان أعوام من التواجد العسكري ، عانى خلالها العراق اختلالا كبيرا في بنية مؤسساته السياسية والاقتصادية والثقافية والصحية والأمنية ، وأثر على مستقبل العراق السياسي اقليميا ودوليا، فعلاقات الدول العربية وخصوصا دول مجلس التعاون الخليجي مع العراق ينتابها بعض الفتور، ومحليا فان يخشى على المستقبل السياسي العراقي بعد الانسحاب أن يشوبه تصارع القوى السياسية على السلطة، أو أن تظل هذه المؤسسات السياسية تعتمد على مصالح طائفية وحزبية.

[1] حمزة حامد، **المتغيرات الاستراتيجية بعد الانسحاب الأمريكي**' مركز انماء للبحوث والدراسات، العراق، ص 9 ، على الرابط: www.enmaacenter.org يوم 2014/05/23.

المبحث الأول: الاتفاقية الأمنية العراقية –الأمريكية وتداعياتها

كان الملف العراقي إحدى أهم القضايا التي تضمنها البرنامج الانتخابي للرئيس الأمريكي باراك أوباما، الذى كانت لديه رؤية مغايرة لسلفه جورج بوش الابن. فبينما كان بوش يرى في زيادة القوات العسكرية السبيل الأمثل للتصدي لأعمال "العنف" في العراق، فان أوباما اتخذ اتجاها مغايرا مؤداه أن "الانسحاب " من العراق هو الحل الناجع لإغلاق هذا الملف، وذلك من خلال جدول زمنى مدته ستة عشر شهرا من تاريخ توليه مسؤولية الحكم، ومن ثم فقد حدد 31 أوت 2010 موعدا لنهاية العمليات القتالية في العراق، عازما سحب جميع قواته من هناك بحلول نهاية عام 2011، مع إبقاء 50 ألف جندي لتدريب ودعم القوات العراقية، مع تغيير اسم المهمة العسكرية بالعراق من عملية "حرية العراق" إلى عملية "الفجر الجديد"، الأمر الذى أثار تساؤلات عديدة حول حقيقة هذا الانسحاب، وتأثير ذلك في مستقبل العراق أولا، ثم منظومة الأمن الإقليمي الخليجي ثانيا.

المطلب الأول: الملف العراقي ضمن أولويات إدارة اوباما

أكد الرئيس باراك أوباما مرارا فيما يتعلق بالوجود العسكري الأمريكي بالعراق على نيته في سحب القوات الأمريكية من هناك وبالتنسيق مع الحكومة العراقية، وفى أسرع وقت فور انتخابه رئيسا للولايات المتحدة. وأكد أوباما على خطأ الحرب على العراق ومتهما إدارة بوش الابن بأنها ارتكبت خط فادحا بغزوها للعراق وأن هذه الحرب قد اساءت الى صورة أمريكا في المنطقة وأدت سياسات بوش حيالها الى كراهية الشعوب للولايات المتحدة ، ومن ثم أضرت سياسات بوش بالأمن القومي الامريكي ولم تفده مطلقا مؤكدا على أنه سيصحح هذا الخط فور انتخابه مباشرة.

وبعد توليه الحكم جاء قائلا في خطابه بالقاهرة عام 2009: " **تتحمل أميركا اليوم مسؤولية مزدوجة تتلخص في مساعدة العراق على بناء مستقبل أفضل وترك العراق للعراقيين.. إنني أوضحت للشعب العراقي أننا لا نسعى لإقامة أية قواعد في العراق أو لمطالبة العراق بأي من أراضيه أو موارده، فالعراق يتمتع بسيادته الخاصة به بمفرده، لذا أصدرت الأوامر بسحب الوحدات القتالية مع حلول شهر أغسطس/آب القادم، ولذا سنحترم الاتفاق المبرم مع الحكومة العراقية المنتخبة بأسلوب ديمقراطي والذي يقضي بسحب القوات القتالية من المدن العراقية بحلول شهر جويلية، وكذلك سحب جميع قواتنا بحلول عام 2012.. سنساعد العراق على تدريب قواته الأمنية وتنمية اقتصاده، ولكننا سنقدم الدعم**

للعراق الآمن والموحد بصفتنا شريكا له وليس بصفة الراعي"[1].

وارتبط الحديث عن الوجود العسكري الامريكي في المنطقة بمسألة أخرى وهى الحرب على الإرهاب حيث اتهم باراك اوباما إدارة بوش والحزب الجمهوري بالتسبب فيما حدث من عمليات إرهابية ضد الولايات المتحدة في 11 سبتمبر 2001 بسياساتهم غير العادلة والتي أثارت كراهية الشعوب الأخرى للولايات المتحدة، وأكد أوباما إدانته للإرهاب ومحاربته للمنظمات الإرهابية لكنه رفض ما أسماه الجمهوريون" بالحرب على الإرهاب" مترددا بهذه الحرب ومؤكدا انها حرب فاشلة فلم يتم وقف المنظمات الإرهابية عن القيام بجرائمها في العالم، فما زالت المصالح الأمريكية مهددة من قبل الإرهابيين في كل مكان بالعالم وأكد أوباما أن الحرب على الإرهاب في عهده لن تكون بالسلاح وإنما ستعتمد على سياسات أمنية واستخباراتية وسياسات اقتصادية وإصلاح سياسي ومحاربة للتطرف وسياسة خارجية عادلة إزاء قضايا الشعوب التي تتعرض للظلم ومواجهة بؤر التوتر والصراع في العالم خاصة في الشرق الأوسط وأفريقيا وتبنى نهج اصلاحي وديمقراطي في تلك المنطقة كأساس لمواجهة التطرف والإرهاب.

دعا باراك أوباما الى ضرورة إعادة النظر في استراتيجية الأمن القومي الامريكي، ويعتقد ان محاور الاستراتيجية الجديدة تبدأ بالاعتماد على ركائز القوة الناعمة وليس اعتمادا على القوة العسكرية المتآكلة حاليا بسبب ضعف الوضع الاقتصادي والدخول في حروب فاشلة، وينبذ أوباما فكرة الحرب من طرف واحد أو شن الحرب تحت شعار "الحرب الاستباقية" التي تعتبر في نظر اصحابها –أنجع الاستراتيجيات العسكرية لمواجهة تهديدات الأمن القومي الأميركي الجديدة والمتجددة –النظامية وغير النظامية, وأكثرها قدرة على كسب المعركة الدائرة ضدها. وجاء أوباما مؤكدا أن هيبة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم لن تعود إليها إلا من خلال بناء الحلم الأمريكي وبتغيير وتعديل السياسات الراهنة جذريا في اطار سياسة شاملة للتغيير يتبناها أوباما وفى مختلف المجالات[2].

---

[1] André Julien Mbem, **Obama, L'islam et le choc des civilisations – Discours prononcé par Barack Obama le 4 juin 2009 a l'université de caire**, l'Harmattan, paris, 2009, p 25.

[2] مختار شعيب، **القضايا العربية فى رؤية أوباما وماكين**، جريدة الديموقراطية، 2008، على الرابط:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=925290&eid=757 يوم 2014/26:05 .

المطلب الثاني: ركائز الاتفاقية الأمنية العراقية – الأمريكية

ان التفاؤل على امكانية حدوث تغيرات جوهرية على مستوى ادارة الرئيس باراك أوباما تجاه العراق بشكل خاص وبيئته الاقليمية بشكل عام وامكانية اعادة صياغتها في توجهات أكثر تفهما وادراكا لجهة تحقق توازن جدي للمصالح بين الطرفين، لا تبدو ممكنة على المدى القريب، ويعود السبب في ذلك الى طبيعة ومضمون ادراك الولايات المتحدة لدورها الحالي واعادة تعريف وتصميم استراتيجياتها لتحقيق مصالحها في هذه المنطقة من العالم، خاصة فيما يتعلق بمسائل عدت ولم تزل من ثوابت الاستراتيجية الأمريكية لهذه القوة وهي: التحكم بالنفط انتاجا وسوقا، وامدادات والالتزام بأمن اسرائيل وبقائها، وأخرى باتت تحتل أهمية كبيرة في اطار العمل على الاحتفاظ بالدور الريادي في العالم ودور محوري في المنطقة، وهي الارهاب وحربه ودعوات الاصلاح والتعددية والديموقراطية وحقوق الانسان كمدعاة للحد منه واحتوائه، وتبرير تدخلاتها في الشؤون الداخلية لدولها، لتحقيق أهدافها مجتمعة[1].

لاحظت ادارة الرئيس باراك أوباما الحال الذي وصلت اليه القوات الأمريكية ، حيث أن تكاليف الحرب الأمريكية على العراق قد أدت الى خسارة الأمة العربية لأحد أقوى الاقتصاديات، وكذلك أن تكاليف هذه الحرب والتي زادت عن (800) مليار دولار مما كبد الاقتصاد العالمي خسائر كبيرة أدت الى حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية.[2]

مما دعا الى التفكير الجدي لإحداث تغيير في السياسة الأمريكية التي كانت تتحدث عن نجاحات ملموسة على المقاومة العراقية بما يمهد الطريق لسحب هذه القوات من العراق والعمل على التقرب من القوى الوطنية العراقية الرافضة للاحتلال ودعوتها بالاشتراك فيما يسمى بالعملية السياسية ليجري الوصول الى اقناع أكبر عدد من العراقيين بالتخلي عن المقاومة ليسهل عزلها عن محيطها ومن ثم تصفيتها، الا أن الفشل قد لازم تلك الجهود فدفع بقوات الاحتلال لتوجيه الحكومة لتبني فكرة المصالحة الوطنية من أجل الدخول في مفاوضات مع بعض القوى الرافضة للاحتلال مقابل الحصول على حصة في السلطة– وقد

---

[1] نبيل محمد سليم، **العلاقات العراقية– الأمريكية على خلفية انتهاء أمد اتفاقية سحب القوات الأجنبية من العراق**، العدد 47، دراسات دولية ، ص 35.

[2] وائل محمود الكلوب، **دور الارهاب في السياسة الخارجية الأمريكية نجو بلدان الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر (2001– 2009)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، 2011، ص129.

عرف هؤلاء بعناصر الصحوة- بالإضافة الى ارتفاع نسبة الخسائر في القوات الأمريكية التي لا يتم الاعلان عنها بشكل سليم[1].

فقامت خطة اوباما على توقيت الانسحاب بجدول من قسمين وذلك لتفادي مزالق الانسحاب، فكان أولا سحب جزء من القوات في 31 أوت 2010، أما القسم الثاني فيتعلق بسحب كل القوات والمتعهدين بنهاية ديسمبر 2011، وهو ما تم النص عليه في الاتفاقية الأمنية للبلدين ، بغية وضع مسؤولية الجيش والاقتصاد والاستقرار السياسي على عاتق العراقيين.

في السابع والعشرين من فيفري 2009 أعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما عن خطته لسحب كافة الأولوية الأمريكية القتالية من العراق بحلول 31 أوت 2010، ليفي بما وعد به في حملته الانتخابية، بشأن انهاء الحرب ووفقا لما جاءت به الاتفاقية العراقية – الأمريكية
(the Status of Forces Agreement) الذي أعلن فيه مجلس النواب العراقي موافقته على الاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة متضمنة بذلك 31 مادة والتي تنص على مغادرة جميع القوات الأمريكية من العراق بحلول نهاية عام 2011. وأن على الولايات المتحدة الأمريكية و العراق تعزيز أمنهما المشترك، والمساهمة في السلم والاستقرار الدوليين، ومحاربة الإرهاب في العراق ، والتعاون في مجالات الأمن والدفاع ، ومن خلال كل ذلك ، ردع التهديدات الموجهة ضد سيادة وأمن ووحدة أراضي العراق ، وإذ يؤكدان أن مثل هذا التعاون يقوم على أساس الاحترام الكامل لسيادة كليهما وفق أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، ورغبة منهما في التوصل إلى تفاهم مشترك يعزز التعاون بينهما ، ودون أضرار تمس بسيادة العراق على أرضه ومياهه وجوه ، وبمقتضى ما تعهدا به بصورة مشتركة كشريكين ذوي سيادة ومستقلين ومتكافئين. [2]

[1] سعد شاكر شبلي، **الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط** ، مرجع سابق ، ص 158.

[2] **Agreement Between the United States of America and the Republic of Iraq On the Withdrawal of United States Forces from Iraq and the Organization of Their Activities during Their Temporary Presence in Iraq**, p 1

وطبقا لوزارة الدفاع الأمريكية فانه سيظل نحو 50 ألف جندي أمريكي من مجموع 142 ألف جندي في العراق، حتى عام 2011 بهدف تدريب القوات العراقية وحماية المصالح الأمريكية على أن يغادروا في 31 ديسمبر 2011 .[1]

حيث تبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول لفترة (03) ثلاث سنوات ما لم يتم إنهاء العمل بها قبل انتهاء تلك الفترة أو ما لم يوافق الطرفان خطياً في ما بينهما على تمديدها، بالإضافة الى امكانية تعديل هذه الاتفاقية أو تمديدها بموافقة الطرفين خطياً على ذلك ، ووفق الإجراءات الدستورية السارية في البلدين . ينتهي العمل بهذه الاتفاقية بعد مرور سنة واحدة من تسلم أحد الطرفين من الطرف الآخر إخطارا خطياً بذلك . وتدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ اعتباراً من اليوم (1) جانفي 2009 ، بعد تبادل الطرفين المذكرات الدبلوماسية المؤيدة لاكتمال الإجراءات اللازمة لدى كل منهما لإنفاذ الاتفاقية وفقاً للإجراءات الدستورية في البلدين .[2]

ونصت المادة الرابعة والعشرين (24) على :[3] انسحاب قوات الولايات المتحدة من الأراضي العراقية في تاريخ لا يتعدى 31 ديسمبر 2011، وتعترف الولايات المتحدة بالحق السيادي لحكومة العراق في أن تطلب خروج قوات الولايات المتحدة من العراق في أي وقت . كما يجوز لحكومة العراق أن تطلب من حكومة الولايات المتحدة إبقاء قوات معينة لأغراض التدريب ومساندة قوات الأمن العراقية . وفي هذا الحال سوف تُطبق اتفاقية خاصة يتم التفاوض بشأنها والتوقيع عليها من قبل الطرفين وفقاً للقوانين والإجراءات الدستورية السارية لدى كل منهما ، أو قد تطلب حكومة العراق من حكومة الولايات المتحدة مد الفترة المحددة ، ويطبق عندئذ نص الفقرة 2 من المادة الواحدة والثلاثين (31) في هذه الاتفاقية

---

1 تسلسل زمني لأهم الأحداث في العراق، على الرابط:
http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2014/04/140424_iraq_timeline.shtml يوم 2014/05/23.

[2] **Agreement Between the United States of America and the Republic of Iraq On the Withdrawal of United States Forces from Iraq and the Organization of Their Activities during Their Temporary Presence in Iraq** P24

[3] **Ibid** , P 20

" يجوز تعديل هذه الاتفاقية أو تمديدها بموافقة الطرفين خطياً على ذلك ، ووفق الإجراءات الدستورية السارية في البلدين".

المبحث الثاني : الوجه الحقيقي للانسحاب الأمريكي من العراق

هدف الاحتلال الأميركي للعراق منذ البداية كان فقط :لاحتكار موارد النفط والغاز ووضعه تحت سيطرة الشركات الأميركية والجيش .وأهم من هذا بسط سيطرته على العراق كونه موقعاً اِستراتيجي هام في المنطقة. ولأجل تمرير مشروعه الاستعماري، عمل في الأسابيع الأولى بعد الاحتلال على حل مؤسسات الدولة وكامل الجيش العراقي، وتم تسليم الجزء الشمالي من العراق إلى القوى الكردية الفاسدة، الذين اعتبروه "محمية" خاصة بهم. ولعبت إيران والأحزاب الكردية والشيعية الدينية العراقية دوراً أساسياً في دعم المخطط الأمريكي، وإن كان على حساب تدمير العراق وخرابه، بهدف تحقيق مآربها لأجل الوصول إلى السلطة والحصول على مكاسب فئوية[1].

المطلب الأول : التداعيات السياسية والأمنية للانسحاب الأمريكي من العراق

واجهت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من المخاوف ومن أهمها:[2]

- التخوف من ازدياد نفوذ دول الجوار في العراق، فالانسحاب الأمريكي يعني ترك العراق ضعيفا من الناحية السياسية و الاقتصادية و العسكرية، وبالتالي فالمستفيد الوحيد من الانسحاب والذي سيعمل على توسيع رقعة نفوذه هو دول الجوار العراقي بحسب ما تفهمه الإدارة الأمريكية في قراءتها للأحداث.
- التخوف من أن يؤدي انسحاب القوات الأمريكية إلى هزيمة في الحرب النفسية، إذ سيعلن تنظيم القاعدة وبقية التنظيمات المسلحة العراقية انتصارهم على الولايات المتحدة الأمريكية، وسيتعزز نفوذهم في العراق، لا سيما مع استغلالهم لصراع النفوذ الإقليمي لدول جوار العراق وفي داخل العراق، وهذا يعني أن حرب الولايات المتحدة الأمريكية على الإرهاب قد فشلت، وسيعطي تنظيم القاعدة قوة هائلة لمحاربة

---

[1] عصام الياسري، **العراق و خروج الاحتلال الأمريكي**، على الرابط:
http://saotaliassar.org/Frei%20Kitabat/1012Arabwriter/IsamAliasry001.htm يوم 2014/05/26.

[2] أرشد مزاحم مجبل الغريري، **الاتفاقيات الأمنية والعسكرية العربية والأمريكية وأثرها على الأمن القومي العربي**، (عمان: مركز الكتب الأكاديمي ، ط1، 2013)، ص260.

النفوذ الأمريكي في العالم، ذلك أن هذا الانسحاب وعدم اهتمام الإدارة الأمريكية بالعراق يبعث برسائل سلبية لكل تلك الأطراف وأهمها تنظيم القاعدة عن عجز الولايات المتحدة بمعالجة الملفات الحساسة.

ان الانسحاب لن يكون نهاية التواجد الأمريكي في العراق، ولكن ستظل أمريكا حاضرة بقوة في المشهد السياسي العراقي من خلال قنوات عديدة، فوجودها العسكري الكثيف في الخليج العربي وسعة انتشار قواتها وكثرة قواعدها في المنطقة وقدراتها الاستخبارية هي ضمانات ذلك. كما أنها خلال السنوات التي أعقبت احتلال العراق قد أشرفت على صناعة عملية سياسية تستند إلى توازنات هشة من الصعب إدامتها دون وجود أمريكي وسيط أحياناً وضاغط أحياناً أخرى، الأمر الذي ينتفي معه أي استقرار في العراق.

مع أن قرار الانسحاب قد لاقى قبول من طرف العديد، لأنه ينسجم مع المواثيق الدولية، ويحرر الولايات المتحدة شكليا من أية التزامات نحو العراق، فإن إدارة الرئيس أوباما ستجد نفسها مرغمة علي اتخاذ جميع الوسائل التي تبقي خيوط اللعبة في أيديها، لأن قرار الانسحاب لا يحظى برضا العسكريين الذين يرون أن ترك الساحة العراقية لا يخدم أهداف تحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط[1].

قد توصلت ادارة الرئيس أوباما إلى مخطط جديد، يتيح استبدال نموذج السيطرة الحالي بنموذج سيطرة جديد أكثر فعالية وكفاءة عن النموذج الذي سوف ينتهي العمل به عند لحظة خروج القوات الأمريكية من العراق في نهاية عام 2011م الحالي، هذا وتشير المعلومات والتسريبات إلى أن سيناريو السيطرة الأمريكية على العراق خلال مرحلة ما بعد خروج القوات الأمريكية، سوف يتضمن المبادئ الآتية:

- مبدأ فك الارتباط عن طريق الارتباط.
- مبدأ استبدال السيطرة الجزئية بالسيطرة الكلية.
- مبدأ استبدال التكتيكات الخشنة . الكمية بالتكتيكات الناعمة . النوعية
- مبدأ الجمع بين تطويق المركز والتمركز في داخله.

[1] أحمد السيد تركي، **أعراض ما بعد الاحتلال**، السياسة الدولية، 2012، على الرابط:
http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=780548 يوم 2014/05/26 .

حيث شكلت هذه المبادئ الأربعة مذهبية السيطرة الأمريكية الجديدة على العراق في مرحلة ما بعد خروج القوات الأمريكية، على النحو الآتي:

- والمطلوب في مرحلة ما بعد انسحاب هذه القوات، تواجد هذه الأخيرة في البلدان المجاورة للعراق، وعلى وجه الخصوص في الكويت، وتحديداً في قاعدة الجهراء التابعة للقيادة الوسطى الأمريكية، والتي تعتبر القاعدة العسكرية الأمريكية الأكبر في منطقة الشرق الأوسط.
- القيام بعملية إعادة هيكلة السفارة الأمريكية في العراق، وذلك ضمن سياق جديد، بحيث تتضمن إعادة الهيكلة التأكيد على وجود رئيس للسفارة (وليس سفير)، ويعمل معه نواب رئيس ومساعدين ومستشارين ورؤساء إدارات، ومدراء أقسام، إضافة إلى 16 ألف موظف.
- استخدام الشراكة الاستراتيجية الأمريكية – العراقية، كإطار كلي تندرج ضمنه المزيد من الاتفاقيات الفرعية الثنائية العراقية – الأمريكية، بما يعطي لأمريكا الحق في الإشراف على كل شيء بدءاً من قرارات الرئيس العراقي وحتى مصير قنوات الصرف الصحي.
- قوام السفارة الأمريكية الجديد سوف يجعل منها بمثابة حكومة أمريكية مهمتها إدارة أداء الحكومة العراقية، وذلك على النحو الذي سوف يجعل من الحكومة العراقية بمثابة حكومة تعمل تحت إشراف ورقابة حكومة السفارة الأمريكية، وهذا ما يطلق عليه تسمية "احتلال العراق بوسائل السيطرة الذكية." (أنظر الخريطة رقم 08).

ويمكن القول أن إنهاء الوجود العسكري الأمريكي في العراق، ربما حولها إلى نموذج كلاسيكي للدولة الفاشلة ، أولاً بسبب فرار مئات الآلاف من اللاجئين إلى دول الجوار، والتأثيرات السلبية التي تترتب على عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. وثانيا أن عدم وجود القوات الأمريكية قد يؤدي إلى شرارة اشتعال حرب سنية شيعية إقليمية تتجاوز حدودها وسط وجنوب العراق.

المطلب الثاني: التمدد الأمريكي في العراق بعد الانسحاب

لقد بات واضحاً بأن انسحاب القوات الأمريكية من العراق لا يجسد انسحاباً كاملاً من هذا البلد الذي يعاني منذ فترة طويلة من الأزمات والمخاطر الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وإن إدارة اوباما وقيادة الجيش الأمريكي، لضمان مصالح الولايات المتحدة في العراق، ليس في وارد سحب جميع القوات العسكرية، أو التساهل بما يسمح للحكومة العراقية للتفاوض حول اتفاق جديد يتعرض لبقاء الآلاف من جنود الاحتلال الذين تم تحويلهم إلى موظفين في سفارتها، بموجب اتفاقات ضمنية سرية وقعت عام

2008 بين الطرفين، تلزم الطرف العراقي بقبول تواجد الخبراء والعسكريين الأمريكيين وضمان منحهم الحصانة كيما فعلوا. فضلاً عن احتفاظها بالعديد من الطائرات والجنود في الكويت والبحرين وأماكن أخرى في الشرق الأوسط بالإضافة إلى أفراد أجهزة الاستخبارات المركزية ووزارة الدفاع والخارجية الأميركية التي تلعب دوراً كبيراً في هذا الإطار من مقر السفارة في بغداد[1].

نجد أنه ينسب إلى وكالة المخابرات المركزية سلسلة طويلة من العمليات السياسية والعسكرية في العديد من دول العالم، وخاصة في أمريكا الوسطى والجنوبية وغرب إفريقيا والشرق الأوسط والأدنى. كما تلعب الوكالة دورا كبيرا في التنظيمات النقابية والثقافية عن طريق التدخل في نشاطاتها، حيث تعمل على جمع المعلومات عن الحكومات والأحداث الخارجية والأشخاص ومن ثم تحليلها ومعالجتها وتقديمها إلى جهات مختلفة في الحكومة الأمريكية.

تعد قضية الطائرات بدو طيار التي تحمي السفارة الأمريكية في بغداد والتي ثارت حفيظة المسؤولين العراقيين من القضايا المبهمة فتكليف السفارة الأميركية بحزمة من المهام يتقدمها التجسس على بغداد .

فمن الناحية العملية تتوافر للأميركيين القدرة الكافية على التجسس الإلكتروني. ومشكلة الأميركيين أن وجودهم خارج السفارة أصبح مرفوضا ومستهدفا. ويستحيل الاحتفاظ بموقع مكشوف الهوية في أي بقعة، والتجسس على الدوائر العراقية والنشاطات لا يتطلب عددا كبيرا من الأشخاص، فكثير من المعطيات يمكن استنتاجها من تحليل العناصر الأساسية للمعلومات.

وخلصت وكالات الاستخبارات الأمريكية في تقرير لها إلى ان حرب العراق ضاعفت التهديد الارهابي العام، حيث صعدت موجة التطرف، حسبما ذكرت وسائل الإعلام الامريكية. وأفادت معلومات بأن هناك خلايا استخباراتية تعمل لصالح الاستخبارات المركزية الأميركية في العراق، وإنهم يركزون على مجالات التعاون والتبادل المعلوماتي عن طريق وسائل الاتصال الحديثة وأهمها الانترنت.

---

[1] عصام الياسري، **العراق و خروج الاحتلال الأمريكي**، على الرابط:
http://saotaliassar.org/Frei%20Kitabat/1012Arabwriter/IsamAliasry001.htm يوم 2014/05/26.

وهنا امتنعت السفارة الأميركية في العراق عن التعليق على هذا الموضوع، حيث بادر مكتب رئيس الوزراء لنفي الموضوع وتأكيد استقلالية الحكومة العراقية وسيطرتها على كل الجوانب في البلد، وان اي عمل من هذا النوع لأميركا وغيرها سيكون ضمن بنود التعامل مع الجواسيس على وفق القانون العراقي.

لكن معلومات تؤكد ان الاستخبارات المركزية الأميركية تعمل خلال هذه الفترة على مشروع يستمر حتى عام 2018 لتنمية تجمعات تواصل اجتماعي تكون مؤثرة وقوية، وبناء شبكات تواصل اجتماعية مؤثرة وفاعلة يكون لها الدور الأكبر في نقل المعلومات وفي التأثير في صناعة القرار السياسي العراقي والتأثير على الوضع السياسي بشكل عام.

ويعتقد محللون سياسيون ان تلك الخطوة تشبه خطوة أخرى مماثلة التي تعمل عليها في بعض الدول من خلال الأموال التي تنفقها على تدريب وبناء القدرات للشباب والمراهقين في مجالات التدوين والانترنت والتواصل الاجتماعي لخلق تأثيرات مشابهة لتأثيرات ثورات الفيس بوك.

مصادر أمنية أن تحتفظ وكالة الاستخبارات المركزية بوجود كبير وسري في العراق لفترة طويلة لضمان مصالح الولايات المتحدة في الأماكن الخطرة[1].

المبحث الثالث : أثر الانسحاب الأمريكي على العراق ودول الجوار

بدى المشهد السياسي العراقي ، بعد الموعد الذي أتمت فيه القوات الأمريكية إنسحابها من المدن والبلدات العراقية، أكثر تعقيدا لجهة عدم وضوح الرؤية إلى ما ستؤول إليه الأمور على مختلف الأصعدة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية في هذا البلد، الذي شاء القدر أن يكون على الدوام، محط أنظار وأطماع القوى الإقليمية، والقوى الدولية الفاعلة، نظرا لأهميته التاريخية والجغرافية والسياسية، وفوق كل ذلك، امتلاكه لأكبر احتياطي نفطي في العالم بعد المملكة العربية السعودية، حيث يبلغ احتياط النفط العراقي حوالي 10.7 % من إجمالي الاحتياطي العالمي .

[1] **المخابرات الأمريكية ...دور غامض في العراق ، على الرابط: ،**
http://www.annabaa.org/nbanews/2012/03/037.htm يوم 2014/05/26.

المطلب الأول: سيادة العراق الوطنية ما بعد الانسحاب الأمريكي

كان المشهد السياسي العراقي ينظر الى هذا الانسحاب بنظرتين تمثلت النظرة الأولى في جملة من المخاطر والتهديدات ولعل أهمها: [1]

- نشوء حالة من الفراغ الأمني.
- زيادة حدة القلق لدى حكومة اقليم كردستان (شمال العراق)، كما أعتبر الأكراد أن الخلافات السياسية التي يمكن أن تنشأ بين بغداد وأربيل يسهل حلها مع الوجود العسكري الأمريكي بينما يمكن أن تتعقد الأمور بين الطرفين في حال غياب الولايات المتحدة الأمريكية عن الساحة.
- الخوف من زيادة حدة الاستقطاب تجاه ايران.

أما النظرة الثانية فرأت أن الانسحاب الأمريكي من العراق له ايجابيات ومزايا ومن أهمها :

- خطوة أولى للتخلص العراق من الاحتلال وتبعاته.
- عودة السيادة الكاملة للعراق، ونهاية الاحتلال يعني استبعاد القوة العسكرية الأمريكية .
- بلورة الهوية الوطنية العراقية، ذلك أن العراق لا يزال بعد صدام حسين يعاني من القصور في عملية بلورة هويته الوطنية على أساس حقائق النظام الجديد والواقع الذي ساعدت الولايات المتحدة الأمريكية على تكريسه، وكان الوجود الأمريكي العسكري يمثل أحد أهم العوامل الرئيسية التي تشوه وتؤخر عملية بلورة الهوية الوطنية الجديدة بعد نهاية حكم صدام حسين، والأن أصبح بلورة هويتهم الوطنية بعد الانسحاب الأمريكي بدون تأثر بواقع الاحتلال.
- تحويل علاقة العراق بالولايات المتحدة الأمريكية الى علاقة طبيعية .

وبعد الانسحاب التام للقوات العسكرية الأمريكية من العراق رافق اشتداد الصراعات الطائفية والسياسية بين جميع أطراف ما يسمى بالعملية السياسية المستوردة من الخارج، والتي جاءت على أسس "طائفية توافقية"

[1] أرشد مزاحم مجبل الغريري، **الاتفاقيات الأمنية والعسكرية العربية والأمريكية وأثرها على الأمن القومي العربي،** (عمان: مركز الكتب الأكاديمي ، ط1، 2013)، ص255.

لا تصلح لبلد متعدد القوميات والديانات كالعراق. وفضلا عن أعمال العنف العرقي والديني وتفشي الصراع من أجل مصالح فئوية تجر البلاد نحو حرب أهلية محتملة، تزايدت التفجيرات وعمليات القتل في المدن العراقية كالعاصمة بغداد والفلوجة والموصل وكركوك وغيرها. لقد شهدت العملية السياسية منذ أن بدأت صراعات لم تتوقف، وستشتد بعد أن أصدر رئيس الوزراء نوري المالكي مذكرة بعزل نائبه صالح المطلق وتحريك قضية قضائية بحق نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي، متهماً إياه بالإرهاب بدوافع طائفية. الأمر الذي نتج عنه مقاطعة "القائمة العراقية" البرلمان، وتجميد وزراءها في الحكومة متهمين المالكي بالديكتاتورية، بيد أن رئيس القائمة إياد علاوي ذهب باتجاه مطالبة الولايات المتحدة وتركيا وجامعة الدول العربية بالتدخل. بذلك أصبحت العملية السياسية برمتها على وشك الانهيار التام فيما يتجه العراق نحو مزيد من الفوضى[1].

تبقى ثمة حقائق لا يمكن تجاهلها رغم مرور تسعة أعوام على التغيير: فالوضع السياسي في العراق لازال على درجة كبيرة من التعقيد. ولن يغيّر خروج الاحتلال من الأمر شيئاً، لا على المستوى السياسي أو الاقتصادي، ولا على مستوى مؤسسات الدولة وشرعيتها، لأن أصحاب السلطة في العراق المتميزة بالطائفية والهرولة وراء المصالح الشخصية والحزبية الضيقة، سوف لن تتغيّر ولن يهدأ لها بال إلا إفراغ العراق من مخزونه الثقافي والحضاري.

ان أخطر ما قام به الاحتلال الأميركي في العراق إثارة النعرات الطائفية والعرقية وإنماء الانتهازية والنفاق في نفوس من لا ضمير لهم في أوساط المجتمع العراقي. والأهم من هذا أتى برجالات للسلطة غير معروفين، لا موقع وتاريخ حافل لهم. كما لا يفهمون بالسياسة بقدر ما يدركون أساليب الغش والنهب وكيفية إستعمال السلطة لأجل مصالحهم. لقد تعاقبت على العراق منذ غزوه عام 2003 أربع حكومات، والعراقيون لا زالوا يعانون من الأوضاع. وترتكب العصابات الإرهابية المنظمة وميليشيات الأحزاب الطائفية ورجال الأمن والجيش والشرطة باسم الديمقراطية، أبشع الجرائم البشرية التي راح ضحيتها آلاف المواطنين الأبرياء من نساء ورجال وأطفال، علماء ومثقفين. ويتعرض الصبية للسجن والتعذيب ولاقى

[1] عصام الياسري، **العراق و خروج الاحتلال الأمريكي**، على الرابط:
http://saotaliassar.org/Frei%20Kitabat/1012Arabwriter/IsamAliasry001.htm يوم 2014/05/26.

البعض حتفه وألقيت جثثهم في الشوارع والقمامة دون أن يبدي الاحتلال والمسؤولين العراقيين أي مبالاة. على نحو آخر تعرضت مجتمعات تسكن أحياءٍ محلية مختلطة، لها ذكرياتها وتراثها وتقاليدها ويسودها الوئام والعيش المشترك منذ مئات السنين لتطهير عرقي واجتماعي خطير. وتم بقوة المال والسلاح تقطيع أوصالها "ديموغرافياً" وتحويلها إلى كانتونات قومية ومذهبية معزولة.

وإلى جانب تراكم التناقضات السياسية وتدهور الأوضاع على كل المستويات، كالدمار والبطالة وتراجع التعليم وإنعدام مراكز الدراسة والصحة والتطبيب، وإنتشار الفساد الإداري والمالي ونهب خيرات وممتلكات الدولة من قبل مسؤولين دون محاسبة أو عقاب، لا زال معظم الشعب العراقي غير مبال بما يحدث تجاه شأنه الوطني، بعيداً عن أي حراك يقود نحو مواجهة سياسية حقيقية تستهدف الإصلاح وتغيير الأوضاع بالشكل الذي يضمن مصالح الوطن والمواطن. بيد أنه لا يمل من عناء المشي على الأقدام مئات الأميال لأجل اللطم والتطبير[1].

إن العراق يتعرض جراء المخططات الاستعمارية لخطر الانهيار أو التقسيم كخيار مفتوح. في عام 2006 تقدم السناتور آنذاك ونائب الرئيس الحالي جوزيف بايدن بخطة لتقسيم العراق. ودعا بايدن لإنشاء دولة شيعية في الجنوب ودولة سنية في الوسط ودويلة كردية شمال البلاد، وفقا لمبدأ "فرق تسد" لتطبق الولايات المتحدة سيطرتها بالكامل على العراق وموارده. وبسبب تفاقم الأزمة السياسية وخروجها عن نطاق السيطرة، تعالت مطالب المحافظات ذات الأغلبية السنية مثل ديالى وصلاح الدين لتشكيل أقاليم " فدراليات" على غرار المنطقة الكردية التي تتمتع بحكم ذاتي يتجه نحو انتزاع أجزاء هامة من العراق مثل الموصل وكركوك وديالى بهدف الانفصال وتأسيس دولة كردية ذات سيادة، كما كشفت عن ذلك الوثائق السرية للقادة الأكراد .

وعلى الرغم من إمكانياته الهائلة سيبقى العراق بسبب التدخل الأميركي واستمرار الميليشيات الطائفية في زعزعة الأمن، بلداً ضعيفاً غير مستقر، ما مِن شأن يكفل حمايته ليكون سيد نفسه. وسيبقى عرضة لمؤامرات خارجية وتدخل إقليمي "إيراني تركي" سافر، وخطر نشوب حرب بين المجموعات العرقية الأكثر رجعية. بيد أن على أبنائه المخلصين تقع مسؤولية درء هذه المخاطر ووضع حدٍّ للتخندق السياسي الذي

[1] عصام الياسري، **العراق و خروج الاحتلال الأمريكي**، على الرابط:
http://saotaliassar.org/Frei%20Kitabat/1012Arabwriter/IsamAliasry001.htm يوم 2014/05/26.

يشكل سبباً لعدم استقرار البلاد وتطورها في كافة المجالات. إن الانتقال بالعراق نحو الأفضل، يقتضي تحقيق جملة قضايا جوهرية أهمها: تفعيل القضاء وتشريع قانون للأحزاب وآخر للانتخابات، وإعادة النظر بالدستور وتعديله بما ينسجم وطبيعة المجتمع العراقي ومستقبله، أيضا، إقرار مركزية الدولة. الأمر الذي سيقود إلى إنهاء تقاسم السلطة على نحو "طائفي توافقي" والانتقال من أسلوب المقايضة السياسية إلى مبدأ "حكومة الأكثرية البرلمانية" ومن ثم ترسيخ التعددية الحزبية وتأطير دور المعارضة والصحافة والإعلام. الطريق الوحيد لإنقاذ العراق وأهله.

ان مرحلة ما بعد الانسحاب الأمريكي من العراق واستعادة السيادة الوطنية للعراقيين يتطلب جملة من المتطلبات الواقعية يمكن ادراجها بالأتي :[1]

- تأكيد مبدأ الفصل بين السلطات (التشريعية والتنفيذية والقضائية) على النحو الأتي:
- **السلطة التشريعية:** تعد السلطة التشريعية محور حياة الدولة الحديثة وترجمة سياساتها العامة، وهي تكون المشرفة على السلطة التنفيذية في أداء أعمالها، ويتطلب منها ما يلي:
  - الاسراع في انجاز جميع المشاريع والقوانين التي تسهل عمل الحكومة في جميع النواحي.
  - تفعيل دور الرقابة الدستورية ومكافحة الفساد بشتى أشكاله.
  - تعزيز الخطاب السياسي بما يتواءم مع وحدة وسيادة العراق.
  - الابتعاد عن الخطاب الطائفي.
  - الالتزام بالدستور في حل جميع الخلافات والنزاعات ما بين الفرقاء السياسين بما يعزز سيادة البلد.
  - تأكيد جوهر العملية السياسية الديموقراطية، وجعل الانتخاب وصندوق الاقتراع لتغيير الحكام لا لصناعتهم وذلك باعتبار الشعب مصدر السلطات وأساس شرعيتها.
- السلطة التنفيذية: تكون مسؤولة في تنفيذ أعمالها أمام السلطة التشريعية:
  - الاسراع باعداد برنامج حكومي يتضمن السياسات العامة الواجب تنفيذها في جميع قطاعات الدولة.
  - الاسراع باجراء تعداد سكاني لجميع أبناء الشعب العراقي.

[1] ناظم نواف الشمري، **سيادة العراق الوطنية– وأفاق المستقبل**– ص 22.

- تفعيل دور الدبلوماسية مع دول الجوار.
- العمل على عقد مؤتمرات على المستوى الدولي والاقليمي والمحلي لفتح صفحة جديدة في طبيعة العلاقات العراقية مع دول العالم.

- السلطة القضائية:

- احترام السلطة القضائية – وأن تكون مستقلة ويجب أن ترتكز على مجلس القضاء الأعلى وهو الضمان لاستقلال السلطة القضائية الحقيقية لتطبيق الدستور والقانون ومنع أي تدخلات باختصاصه.
- اعداد برامج وطنية للتوعية القانونية.
- حسم جميع الدعاوي القضائية وبدون تمييز والمرتبطة بالمدانين والسجناء لأسباب مختلفة.

متطلبات أخرى على مستوى الشعب وغيرها:

- التمسك بالوحدة الوطنية كهدف أسمى.
- مساعدة الحكومة في معالجة أثار الاحتلال والتنفيس عن هموم الشعب واستعادة الثقة مع الشعب.
- التعاون مع الأجهزة الأمنية في التصدي للإرهاب وأعمال العنف المستمرة في العراق اليوم.
- التأكيد على المساواة بين أبناء الشعب الواحد والابتعاد عن كل ما يسئ لوحدة الصف العراقي ومحاسبة كل من يشجع على الأعمال التقسيمية.
- ضمان الحريات الأساسية الأربعة : حرية التعبير، حق الاعتقاد، حق التنظيم الحزبي والمهني والنقابي، وتأسيس الجمعيات وفق المشاركة السياسية في ادارة الحكم .

المطلب الثاني: انعكاس الانسحاب على دول الجوار العراقي

يعد الانسحاب الأمريكي من العراق ذو أهمية بالغة بالنسبة لدول الجوار فيما يتعلق بمصالح هذه الأخيرة والتي نذكر منها (السعودية، سوريا، تركيا، ايران)، حيث تم استبعاد كل من الأردن والكويت لعدم رغبتهم التدخل في الشأن العراقي (أنظر الخريطة رقم 07) .

- **المملكة العربية السعودية :** كانت أول المتحمسين للغزو الأمريكي للعراق واسقاط نظامه السياسي، لكنها سرعان ما وجدت أن ايران تمتلك النفوذ الأكبر فيه وتخشى العربية السعودية من قيام دولة شيعية على حدودها الشمالية ما بعد الانسحاب الأمريكي، وتراقب السعودية اعادة بناء قوى الأمن العراقية والنفوذ الايراني فيها، والعمل على احلال التوازن الطائفي في تلك القوى[1]، حيث صرح الأمير تركي الفيصل، سفير المملكة العربية السعودية السابق لدى واشنطن ولندن، والذي صور فيه انسحاب القوات الأمريكية من العراق على أنه يفسح المجال أمام القوى السياسية العراقية التي ترغب في تقسيم العراق. كما صرح طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقي السابق مطلع أغسطس 2010 بأن "الانسحاب يترك العراق للذئاب".[2]

ذلك أنه لم تكن تتوقع الكثير من الدول العربية بأن القوات الأمريكية سوف تنسحب من المدن العراقية وتنفذ واحدة من مقررات الاتفاقية الأمنية الموقعة بين الجانب الأمريكي والجانب العراقي حيث كانوا يظنون بأن تلك القوات لا يمكن أن تنسحب من داخل المدن العراقية وأن الحكومة العراقية ليس لديها الصلاحية في إخراج القوات الأمريكية من المواقع التي هي فيها، وذلك لاستعلاء هذه الدول على حكومة العراق والنظر إليها على أنها تقع تحت الاحتلال ومكبلة كليا دون استطاعتها على فعل يؤدي الى الاستقلال والسيادة.

وعندما وصلت عملية الانسحاب الى مراحلها النهائية وبدأت بوادر الانسحاب الأمريكي من المدن أصبح الجيش الأمريكي ينحسر شيئا فشيئا في المدن العراقية بدأ التوجه عند هذه الدول يظهر بشكل آخر وممارسة أخرى وذلك عن طريق دعم قوى الإرهاب والتفجير والتحشيد المسلح لهم من أجل إقامة بعض التفجيرات والعمليات الإرهابية هنا وهناك بمساعدة لوجستية واستخبارية من قبل نظام البعث المهزوم.

من هذه الدول وعلى رأسها دولة المملكة العربية السعودية التي أشارت الكثير من التقارير الاستخبارية الى أنها دعمت وبشكل واسع جميع العمليات الإرهابية في العراق خلال الفترة الماضية من اجل عرقلة الانسحاب الأمريكي من العراقية ومن أجل بقائهم فيها لأجندات تريد السعودية الوصول إليها وهذا لن يتم بالطبع بدون مساعدة العديد من البعثيين الإجراميين الذين يتنقلون في دول الخليج العربي من اجل ترسيخ

---

[1] أرشد مزاحم مجبل الغريري، **الاتفاقيات الأمنية والعسكرية العربية والأمريكية وأثرها على الأمن القومي العربي،** (عمان: مركز الكتب الأكاديمي ، ط1، 2013)، ص258.

[2] ايمان رجب، **الأمن والسياسة في العراق بعد الانسحاب الأمريكي،** 2010، على الرابط : http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=657093&eid=6012 **يوم** 2014/05/26.

هذه الأهداف وتخريب البلد حتى تبقى الشعارات القذرة على مستوى المقاومة الشريفة !!! ومقاومة المحتل واجب وطني !!!وتخليصا لشعبنا من كابوس الاحتلال!!! والحفاظ على العرض والدين!!! كلها شعارات واهية يحاولون من خلالها البقاء على خط الظهور الإعلامي والارتزاق المالي من هذه الدول[1] .

والسعودية ليست الوحيدة التي تعمل في هذا الاتجاه وإنما هنالك عدد من الدول الإقليمية التي تعمل كذلك بهذا الاتجاه كما يشير إلى ذلك رئيس لجنة الدفاع والأمن في البرلمان العراقي السيد هادي العامري((اتهم رئيس لجنة الأمن والدفاع البرلمانية هادي العامري، السعودية بالوقوف في مقدمة دول إقليمية وعربية لا تريد انسحاب القوات الأمريكية من المدن، مبينا أنها مسئولة عن التفجيرات الأخيرة في العاصمة بغداد ويتوجب اتخاذ موقف بشأنها"، وأضاف العامري في تصريحات للصحفيين أن "العمليات الإرهابية التي حدثت مؤخرا تأتي في إطار مخطط تنفذه دولا إقليمية وعربية لعرقلة انسحاب القوات الأمريكية من المدن العراقية لحسابات خاطئة"، مشيرا إلى أن هذه العمليات نفذت بتمويل من خارج الوطن ومنفذيها هم من تنظيم القاعدة والبعث) ومن المؤكد أن الدوافع التي تقف خلف هذا التحشيد هي طائفية بامتياز وذلك وفق التصعيد الذي مارسه علماء التكفير الوهابي في السعودية في الفترة السابقة ولا زالوا كذلك إلى اليوم وكما أعتقد إن هذا الانسحاب الذي حدث اليوم 2009/6/30 هو صفعة ضد هذه الإستراتيجية العمياء لتلك الدول الإقليمية.

- **ايران** : البلد الأكثر تأثيرا وانخراطا في الواقع العراقي ورافضا للاتفاقية لأنها لا تساير أهدافه ، حيث كانت تنظر ايران للملف العراقي من زاوية استراتيجية أساسية في سياستها الخارجية، حيث هدفت ايران الى امتلاك جميع القوى الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي تسمح لها بحماية مصالحها الاستراتيجية التالية:
  - استقرار النظام الايراني من خلال ابعاد سبح أي تهديد خارجي أو داخلي لنظامها أو برنامجها النووي.
  - ضمان أمن وسلامة أراضيها الاقليمية ولذلك تقوم ببناء قوى عسكرية هائلة تمكنها من الدفاع عن نفسها وردع أي قوة اقليمية أو دولية.
  - تكريس دورها الاقليمي بما يؤمن لها القدرة والنفوذ للتأثير على جميع مجريات الوضع الاقليمي .

[1] **إستراتيجية السعودية في بقاء الأمريكان داخل المدن العراقية**، 2009 ، عل الرابط: http://alakhbaar.org/home/2009/06/71675.html يوم 24/ 2014/05.

سوريا : تمثل سورية أحد الأطراف العربية الرئيسية، التي تتأثر بالمسألة العراقية بشكل عام، والمسألة الكردية بصورة خاصة. وقد عانت سورية، في منتصف عام 2008، نشاطا مضادا، وتمردا لأكراد، على حدودها الشمالية الشرقية، أدى الى استنزاف الجهود السورية. وتكبدت خسائر كبيرة، بشرية ومادية، على الرغم من أن عدد الأكراد في سورية هو أقل بكثيرا من أعدادهم في كل من تركيا وايران والعراق[1].

نضيف بأن سوريا لا تمتلك الوسائل التي تملكها السعودية وايران لملء الفراغ الذي تركه الانسحاب الأمريكي من العراق فالدوافع السورية للتدخل بالشأن العراقي تعتمد على الوضع الأمني الداخلي في العراق وتسعى دمشق لأن يكون لها نفوذ في الحكومة التي تربط نفسها بالمخططات الأمريكية التي تعتبرها دمشق معادية لها، والشيء الذي يحفز سوريا على التدخل في العراق هو درجة استيعاب الغرب لمصالحها، الأمر الاخر الذي يجعل سوريا تتدخل في العراق هو المجال الاقتصادي حيث اهتمت سوريا اهتماما كبيرا في اعادة خط أنابيب النفط الذي يمتد من كركوك الى ميناء بانياس السوري لأن اعادته سيوفر وقود منخفض التكلفة لسوريا بالإضافة الى تفعيل وتنفيذ وتفعيل اتفاقيات التبادل التجاري الحرب بين البلدين وتعزيز التعاون بين المنطقة الحرة السورية ونظيرتها العراقية.[2]

الى جانب تأكيد المصالح السورية في العراق، والتي يتم تنسيقها من خلال تعاون ايراني–سوري، يستهدف تقسيم العراق، وتبعية أقسامه لكل من ايران (في الجنوب الشيعي)، وسورية (الوسط السني)، مع تشتيت قدرة الأكراد، في الشمال على اقامة دولتهم، وهو هدف تشاركهما فيه تركيا.

- يتأسس اهتمام سورية بالمسألة الكردية العراقية، وتطورها في نطاق الاتفاقية الأمنية العراقية من خلال الأتي:[3]

---

[1] **الاتفاقية الأمنية الأمريكية العراقية وانعكاساتها على المسألة الكردية في ظل الاحتلال الأمريكي** ، على الرابط: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Akrad/sec15.doc_cvt.htm يوم 2014/05/24.

[2] أرشد مزاحم مجبل الغريري، **الاتفاقيات الأمنية والعسكرية العربية والأمريكية وأثرها على الأمن القومي العربي**، (عمان: مركز الكتب الأكاديمي ، ط1، 2013)، ص259.

[3] **الاتفاقية الأمنية الأمريكية العراقية وانعكاساتها على المسألة الكردية في ظل الاحتلال الأمريكي** ، على الرابط: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Akrad/sec15.doc_cvt.htm يوم 2014/05/24.

أ- رفض سورية لقيام كيان كردي مستقل على حدودها، لأنه يثير قضية الأكراد السوريين، وتصعيد مطالبهم بالحصول على امتيازات بالقدر الذي حصل عليه أكراد العراق.

ب- التضامن مع دول المنطقة التي يوجد أكراد على أرضها، في منع قيام الدولة الكردية في منطقة كردستان والتي تم تقسيمها بين هذه الدول ابان الحرب العالمية الأولى، ويعني احياء بناء دولة كردستان التاريخية استقطاع جزء من الأراضي السورية .

ت-التصدي للانتشار والتغلغل الاسرائيلي في كردستان العراق، والذي يمثل تهديدا للأمن الوطني السوري، مما يجعل سورية محاطة باسرائيل من الشرق الجنوب.

ث-احترام تعهداتها مع تركيا، في عدم دعم حزب العمل الكردستاني التركي .

ج- رفض ارتباط العراق بأي اتفاقات أمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية، يؤدي الى استمرار وجود قوات أمريكية على أرض العراق، كذلك رفض منح الأكراد في اقليم كردستان العراق أي تسهيلات عسكرية، أو بناء قواعد أمريكية في هذه المنطقة تهدد الأمن الوطني السوري.

خطت سورية خطوات واسعة، نحو توطيد علاقاتها بكل من تركيا وإيران للتصدي لمحاولات إسرائيل حصارها من الشرق، وإحداث قلاقل من جانب الأكراد السوريين إلى جانب تنسيق إجراءات استخباراتية ودبلوماسية بين الدول الثلاث:

لإفشال هدف إسرائيل، إلى جانب إفشال هدف أكراد العراق في تزعم حركة كردية إقليمية شاملة لإعادة بناء الدولة الكردية.

من كل ما سبق فإن الاتفاقية الأمنية الأمريكية- العراقية، تعكس آثارها بشدة على مستقبل الإقليم الكردستاني، ليس على مستوى العراق فقط، ولكن على مستوى الأقاليم الكردستانية لدول جوار العراق كلها.

- **تركيا:** كانت تركيا رافضة للمشاركة في غزو العراق عام2003 ، وتقديم أي تسهيلات للقوات الأمريكية داخل أراضيها، وبعد احتلال العراق يمكن تلخيص الاستراتيجية التركية حيال العراق بما يأتي :

- الحفاظ على وحدة وسيادة العراق كدولة موحدة مع حكومة مركزية قوية تمنع ظهور دولة كردية مستقلة وتريد عراقا موحدا والا يغرق في فوضى والصراع الطائفي والا يزداد النفوذ العسكري أو السياسي للأكراد لأن قيام دولة كردية مستقلة يشكل تهديدا للأمن القومي.
- كانت ترى في قضية العراق بوابة لفرض نفسها كلاعب اقليمي فاعل في الشرق الأوسط وتقوم تركيا بمد نفوذها الى الداخل العراقي وذلك لإظهار أنها الدولة الوحيدة التي تستطيع اقامة علاقات مع كل الأطراف الفاعلة في العراق من الأطراف المحلية والإقليمية والدولية بهدف تحقيق ما يلي:[1]

أ- إقامة علاقات قوية مع الحكومة المركزية العراقية للقضاء على أي أمل كردي ورفض السيطرة الكردية على كركوك بما يؤثر على أمنها القومي.

ب-التعاون الإقليمي مع دول الجوار العراقي والتنسيق معها لاتخاذ سياسات موحدة لمنع تقسيم العراق.

- أهمية النفط في العلاقات التركية-العراقية وذلك من خلال خط نفط جيهان كركوك الذي يوفر التركيا موارد هامة. كذلك تهدف تركيا للحفاظ على العلاقات الاقتصادية وزيادة استثماراتها في العراق وبالتحديد في شماله.

خلاصة الفصل الثالث:

دعوة الرئيس أوباما للانسحاب من العراق سوف لن ينهي كل هذه المصالح والقضايا الحيوية ، فالشرق الأوسط الكبير يمثل مصلحة حيوية للولايات المتحدة ولعقود طويلة قادمة، ويعود ذلك لعدة عوامل منها: الموقع الجيوستراتيجي والطاقة والقدرات التمويلية التي تملكها دوله واسرائيل، بالإضافة الى قضايا الارهاب نزع التسلح، فهناك الانسحاب الرسمي والعلني الذي نفذه الأمريكيون حسب الاتفاق المبرم بين الجانبين العراقي والأمريكي، وهناك الوجود الخفي والمتمثل بعدد هائل أغلبهم تابع للمخابرات والشركات الأمنية والخبراء العسكريين والأمنيين والإداريين ـ تحت غطاء التدريب وتأمين المهمات القنصلية والاقتصادية والأمنية وتأهيل للكوادر العراقية، سوف يتواجدون داخل أكبر سفارة أمريكية في العالم، بغية تجنب عقبة الحصانة التي رفضت السلطات العراقية منحها لهم خوفاً من غضب العراقيين.

[1] أحمد سلمان محمد، **مؤتمر المستقبل العربي، تقرير عن ندوة "العراق في الاستراتيجيات الدولية "**، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد، 2008، ص175.

خاتمـــــة

خاتمــة :

سعت ادارة الرئيس باراك أوباما التي جاءت الى الحكم مع مطلع عام 2009 لمعالجة الأخطاء التي اتسمت بها ادارة حكم الرئيس بوش، من خلال اتباع استراتيجية جديدة لهذا البلد، الأمر الذي أثر على السياسة الأمريكية في جل منطقة الشرق الأوسط، جراء الوضع الهش للتواجد الأمريكي في العراق الذي أخذ يستنزف القوة المسلحة الأمريكية ، فقام الرئيس أوباما بإحداث بعض التغييرات لكنها لم تكن جوهرية، وذلك من خلال اتباعه الخطوات التالية:

- انهاء استخدام عبارة الحرب العالمية على الارهاب، واستبدالها بكلمات مثل التطرف والعنف الديني والراديكالي.
- الالتزام بالانسحاب من العراق وفقا للجدو المعلن دو الاحتفاظ بقواعد عسكرية هناك.
- امتناع أوباما عن استخدام تعبير المنظمة الارهابية مع حماس.
- استمرار أوباما في التزامه بسياسة بوش الراغبة في دعم الديموقراطية وسيادة القانون في الشرق الأوسط، لكن على أن يكون ذلك بدون تدخل في شؤون دول المنطقة.

واذا نظرنا لهذه الأمور سنجدها لا تحمل أي تغيير جوهري في السياسة الأمريكية في عهد الرئيس بوش بحيث :

- أن إدارة أوباما في الشرق الأوسط تعكس فراغاً في القيادة العالمية، ويُضعِف هذا الفراغ من قدرة حكومات ما بعد النظم الاستبدادية للتغلب على التحديات الاقتصادية والمؤسسية الهيكلية التي ورثتها عن الحكم الاستبدادي.

- أن ذلك الفراغ القيادي ينبع في حقيقة الأمر من أن الشرق الأوسط لا يتصدر ادارة أوباما للاستراتيجية الأمريكية، وأحجمت إدارة أوباما بعيداً عن اتخاذ دور قيادي في المنطقة العربية الغير منتجة للنفط، ونظراً لتاريخ الإخفاق في التدخل بالمنطقة في عهد إدارة جورج بوش الابن، ولأن أولوياتها الرئيسية في السياسة الخارجية تتجه لآسيا.
- أن عدم وصف حركة حماس بالمنظمة الارهابية وفي نفس الوقت تشترط عليها التخلي عن العنف، الانسحاب الأمريكي من العراق وفي نفس الوقت أصبح العراق من أهم مراكز المخابرات

الأمريكية في العالم بعد بناء أكبر سفارات أمريكا في العالم وفي تاريخ العراق، ربما يحمل التخلي عن مسمى الحرب على الارهاب تغييرا كبيرا، لكن الادارة الأمريكية مستمرة في اعلان وصايتها على العالم بمحاربة ما تراه تطرف ديني .

- بالنظر لخطاب ادارة أوباما عن اتباع سياسة الاقناع فيما يتعلق بحقوق الانسان والديموقراطية فهي تثبت عدم مبدئية حديث أمريكا عن الديموقراطية لحاجة أمريكا الكثير من الديكتاتوريات لإتمام العديد من العمليات وحماية المصالح الأمريكية، وانما يكمن الفارق الجوهري في تبني باراك أوباما منهج القوة الناعمة والابتعاد عن القوة الصلبة في العلاقات الدولية ، أما اذا نظرنا من وجهة نظر الشعوب المضطهدة فان الانتقال من مرحلة الانفرادية في العلاقات الدولية لأخرى تعددية لا يحمل أي جديد جوهري بالنسبة لها .

- ظهور بيئة إقليمية متغيرة وإعادة توزيع القوى العالمية بعيداً عن النظام أحادي القطبية الذي هيمنت عليه الولايات المتحدة الأمريكية إلى نظام عالمي متعدد في مراكز القوى، فقد اعترف الرئيس أوباما بحدوث تراجع نسبي لنفوذ الولايات المتحدة والحاجة الملحة للعمل مع القوى الأخرى بغرض إدارة المرحلة الانتقالية في منطقة الشرق الأوسط، حيث امتنع الرئيس أوباما عن أخذ زمام المبادرة مع الأزمات الخطيرة هناك، ودعا حلفاء أمريكا وغيرها من القوى لاتخاذ خطوات نحو الأمام وتحمل مسئولية تسوية تلك الأزمات، وتشعر إدارة أوباما بالقلق من التدخل الدائم وفضلت أن تلتزم بسياسات تخفيض الإنفاق والانتقائية.

- إن المأزق الأمريكي في الشرق الأوسط كبير بكل ما تحمله الكلمة من معني، وهو الإرث المرير الذي نجم عن قرارات ما كانت تتخذ على مدار أكثر من نصف قرن ،وينبع أيضاَ من الإخفاقات المنهجية تجاه تقييم ما يحدث في المنطقة من الداخل، وللحد من الدور المبالغ فيه للسياسة الداخلية والمصالح الخاصة في توجيه السياسة الأمريكية.

- ولقد شرع الرئيس أوباما منذ توليه الرئاسة في محاولة احتواء الأضرار الناتجة عن تداعيات السياسات الفاشلة لإدارة بوش، وبسبب هذا كانت نجاحاته أقل بريقاً، وكانت إخفاقاته أكثر

وضوحاً، وبطريقة ما يعتبر الرئيس أوباما أول رئيس يبدأ عملية تطبيع العلاقات مع شعوب المنطقة.

- ووفقاً لأحد النقاط الأساسية أن ادارة الرئيس الأمريكي أوباما تمثل امتداداً بصورة كبيرة للادارة السابقة ولم يحدث تغيير حقيقي فيها، ويشهد سلوك أوباما استمرارية هيكلية ومؤسسية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة بدءً من قضية السلام الفلسطينية–الإسرائيلية وصولاً إلى أفغانستان، وقد تكرر فشل هذه السياسة، ورغم جهود أوباما الأولية للتوسط في التسوية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، سمح أوباما لجماعات المصالح الخاصة التطرق لمساعي السلام وتدميرها، ولم يمتلك الشجاعة في تحدي النظام السياسية الأمريكية، والنمط السائد في رسم الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

وعليه فانه قد حان وقت أن تخرج الولايات المتحدة من الخندق الذي تركها جورج بوش فيه، وضرورة أن تتخذ إجراءات جريئة في المنطقة، لكن الاختبار الحقيقي لأوباما هو إمكانية إعادة تنظيم السياسة الخارجية الأمريكية في ظل وجود أصوات تقدمية وديموقراطية في المنطقة، وأن يتم ترجمة الأقوال إلى أفعال ملموسة.

وفي النهاية فان الولايات المتحدة الأمريكية ستكون مضطرة على مايبدو الى انهاء تواجدها العسكري المباشر في منطقة الشرق الأوسط، نظرا للكلفة الباهظة اقتصاديا وبشريا واستبداله بإقامة ترتيبات أمنية وسياسية ربما تفضي الى تحقيق قدر معقول من المصالح الأمريكية المتوازنة مع مصالح دول الشرق الأوسط، وهي ستتخلى تدريجيا عن الخدمة المجانية لإعالة اسرائيل وتحقيق أمنها وضمان تفوقها الاقليمي نظرا للعجز الاقتصادي الذي تعانيه والمديونية الاقتصادية الكبيرة والمتزايدة، والا فإنها ستدخل لا محال النفق التراتيبي لانهيار الامبراطوريات و ستجعل من التاريخ الذي احتلت في المرتبة الأولى جزءا من الماضي وشيئا خلف ظهرها.

الملاحق

الخريطة رقم (01): الشرق الأوسط قديما

المصدر : http://1.bp.blogspot.com/-y3v4e3Azei4/UEm7SbJUCGI/AAAAAAAABkY/TqK3xlxzmro/s1600/middle_east_map.png

الخريطة رقم (02): الشرق الأوسط الكبير

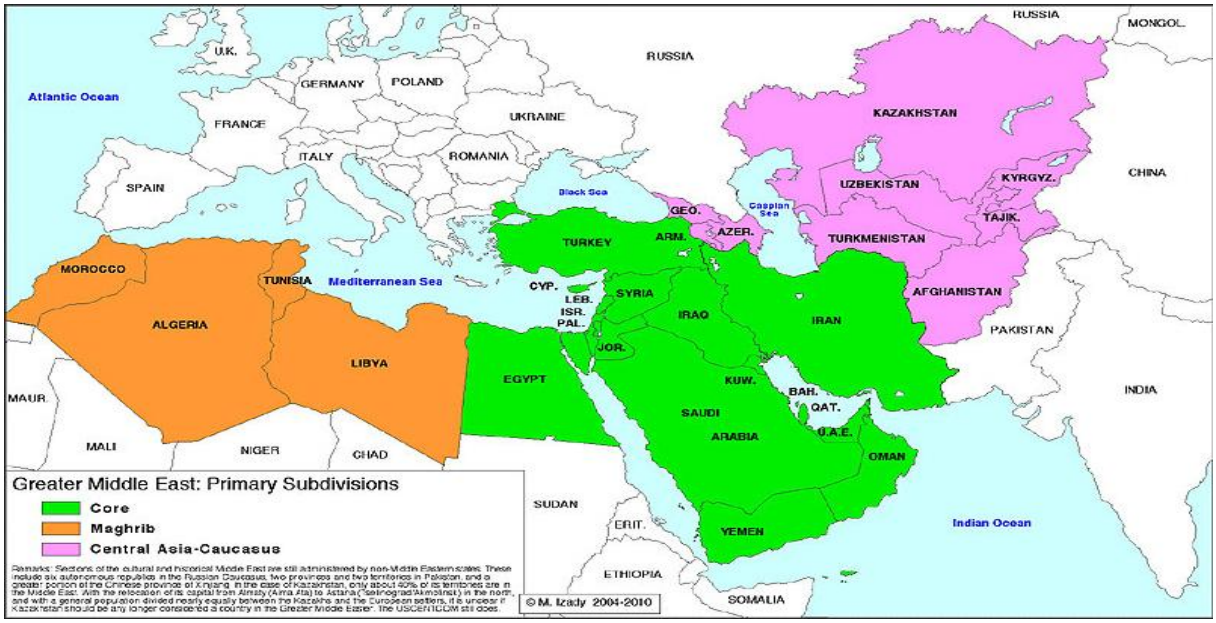

المصدر : http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/images/maps/mapGreaterME.jpg

الخريطة رقم (03): توضح نظرية قلب العالم "*Heartland theory*"

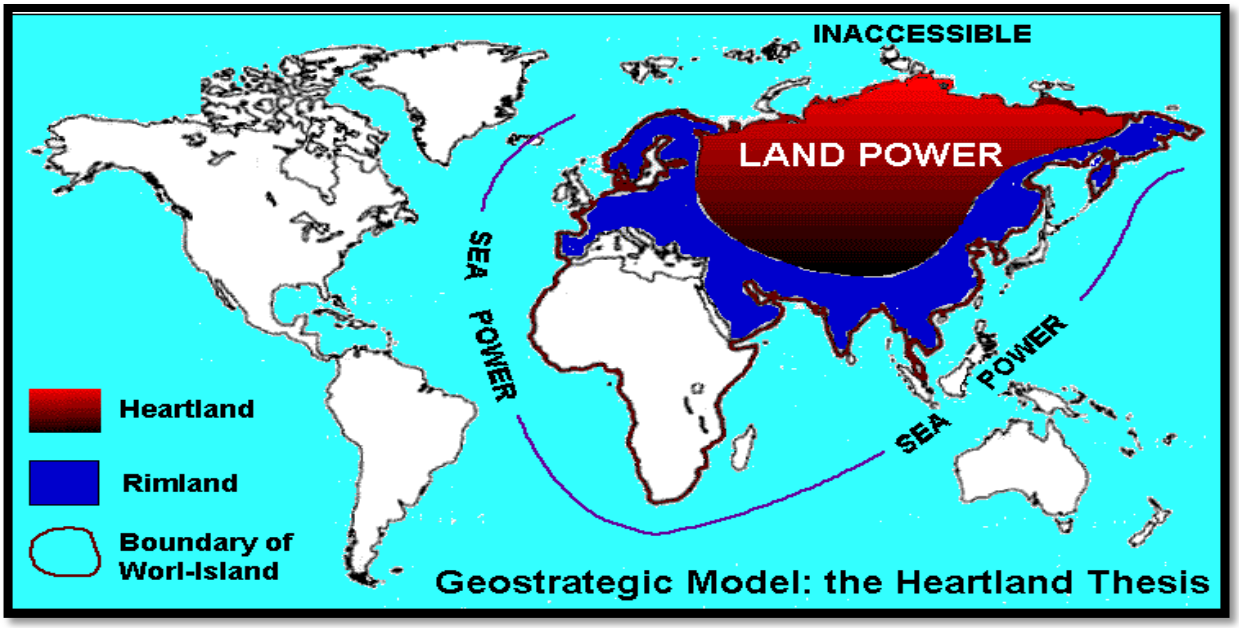

المصدر: https://birminghamwarstudies.files.wordpress.com/2012/06/heartland.gif

الخريطة رقم (04): توضح نظرية الاطار "Rimland theory"

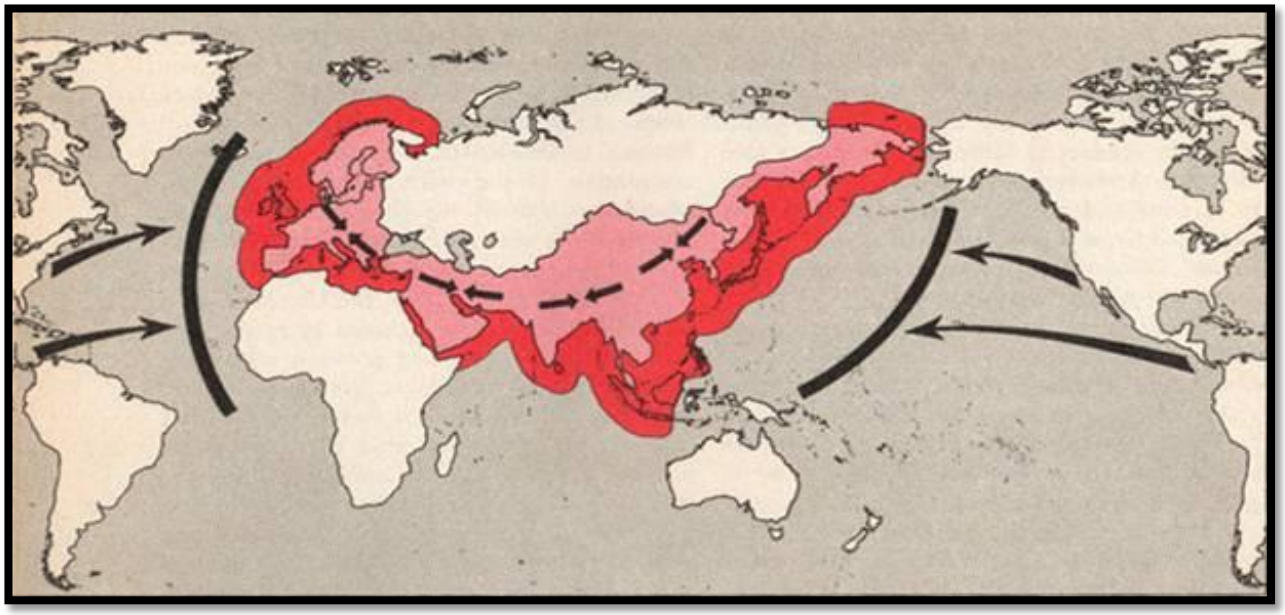

المصدر: http://4.bp.blogspot.com/-o0t1O0bwrPU/TmU3upG9MpI/AAAAAAAAA28/INKC9jphbhY/s400/171-0324170538-Spykman-Rimland-%25281944%2529.jpg

الخريطة رقم (05): الموارد النفطية في منطقة الشرق الأوسط

المصدر : http://assets.geoexpro.com/legacy-files/2010%20-%20Vol%207/No%201/Why%20so%20much%20oil%20in%20the%20Middle%20East/figure2.jpeg

الخريطة رقم (06): توضح مبادئ واشنطن الأربعة لعراق ما بعد الانسحاب العسكري

المصدر: http://www.aljaml.com

الخريطة رقم (07) : توضح دول الجوار العراقي

المصدر : **https://maps.google.dz/mapsA**

الخريطة رقم (08): الشرق الأوسط على المخطط الأمريكي (اللعبة الكبرى لأوباما)

المصدر : **http://theoligarchkings.files.wordpress.com/2010/10/geopolitical_map_laura-canali_feb09.jpg**

قائمة المراجع

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية :

الكتب:

1. أحمد سلمان محمد، **مؤتمر المستقبل العربي، تقرير عن ندوة "العراق في الاستراتيجيات الدولية "**، بغداد : مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، 2008.
2. أحمد سليم البرصان، **اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وحرب حزيران/ يونيو 1967**، أبوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2000.
3. أرشد مزاحم مجبل الغريري، **الاتفاقيات الأمنية والعسكرية العربية والأمريكية وأثرها على الأمن القومي العربي**، عمان: مركز الكتب الأكاديمي ، ط1، 2013.
4. الاقداح هشام محمود ، **تحديات الأمن القومي المعاصر – مدخل تاريخي- سياسي-**، الاسكندرية :مؤسسة شباب الجامعة، 2009.
5. أمجد جهاد عبد الله ، **التحولات الاستراتيجية في العلاقات الروسية الأمريكية** (بيروت : دار المنهل اللبناني ، ط1 ، 2011.
6. أوغلو أحمد داود ، **العمق الاستراتيجي (موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية)**، ت: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط2، 2011.
7. ايان رتليدج، **العطش الى النفط ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟**، ت: مازن الجندلي، بيروت: الدار العربية للعلوم، ط1، 2006.
8. الجراد خلف ، **العرب في الاستراتيجية الأمريكية (مقاربة تحليلية – تاريخية من 1918-2005)**، دمشق : التكوين للتأليف والترجمة والنشر، 2007.
9. جي.ميرشايمر جون و ام.والت ستيفن ، **أمريكا المختطفة – اللوبي الاسرائيلي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية** -، ت: فاضل جتكر، الرياض: مكتبة العبيكان، ط1، 2006.
10. جيمس دورتي و روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ت: وليد عبد الحي، الكويت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985.
11. حبيب رفيق ، **تفكيك الديموقراطية** ، القاهرة : دار الشروق، ط1، 1997.

12. حور عبد العالي ، **حقوق الانسان في الشراكة الأورومتوسطية،** أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2009.

13. دلول محسن ، **أمريكا الامبراطورية المضطربة- هل يصلح أوباما ما أفسده بوش-،** بيروت: دار الفرابي، ط1، 2009.

14. زهيري أحمد عبد الفتاح ، أبو صيام تيسير ، مصطفى محمد نمر: **أوباما وسياسة أمريكا الجديدة،** عمان: دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، ط1، 2009.

15. سعد شاكر شبلي، **الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال ادارة باراك أوباما ،** عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2013،.

16. الطويل رواء زكي يونس ، **التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديموقراطية وحقوق الانسان،** عمان : دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، 2010.

17. عامر مصباح، **المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن،** القاهرة: دار الكتاب الحديث، ط1، 2012.

18. عبير بسيوني عرفة علي رضوان، **السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين،** القاهرة: دار النهضة العربية، ط1، 2011.

19. العقاد عباس محمود ، **الديموقراطية في الاسلام** (مصر: دار المعارف، ط3، بدون ذكر سنة النشر.

20. علاء بيومي، **باراك أوباما والعالم العربي،** الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2008.

21. غسان سلامة وأخرون، **السياسة الأمريكية والعرب،** بيروت : دراسات الوحدة العربية، ط3، 1991.

22. فهمي عبد القادر محمد ، **المدخل إلى دراسة الاسراتيجية،** عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2006، ص 88.

23. فواز جرجس، **أوباما والشرق الأوسط مقاربة بين الخطاب والسياسات،** مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 154،أبو ظبي، ط1 ، 2010.

24. اللاوندى سعيد ، **الشرق الأوسط الكبير مؤامرة أمريكية ضد العرب،** القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط3، 2007.

25. ليليا شيفتسوفا، **روسيا بوتين**، ت: بسام شيحا، لبنان: الدار العربية ، 2006.
26. مانسفيلد بيتر ، **تاريخ الشرق الأوسط**، ت: أدهم وهيب مطر، دمشق: الناية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2011.
27. مجدي كامل ، **ثورة أوباما الأمريكية**، دمشق: دار الكتاب العربي، ط1، 2009.
28. محمد ابراهيم منصور، **الخيار النووي في الشرق الأوسط**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2001)، ص103.
29. محمد عبد الحسين، يوسف أبو سمرة، **تاريخ الشرق الأوسط الجديد والقديم في موازين العرب اليهود والقوى العظمى في العالم(دراسة تاريخية تحليلية نقدية)**، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، ، ط1، 2012.
30. مراد محمد، **السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي**، بيروت: دار المنهل اللبناني، ط1، 2009.
31. المشاقبة أمين ، شبلي سعد شاكر ، **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط (مرحلة ما بعد الحرب الباردة 1990- 2008)**، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2012.
32. مصطفى أحمد عبد الرحيم ، **الولايات المتحدة والمشرق العربي**، الكويت : علم المعرفة.
33. ن.هاس ريتشارد ، انديك مارتين ، بيدل ستيفن وآخرون ، **استعادة التوازن –استراتيجية للشرق الأوسط برسم الرئيس الجديد**، ت: سامي الكعكي، بيروت: دار الكتاب العربي، 2009.
34. هاس ريتشارد ، أنديك مارتن ، والتر راسل ميد، **عهد أوباما سياسة أمريكية للشرق الأوسط**، أبوظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1.
35. وليام .ب. كوانت، **عملية السلام – الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الاسرائيلي منذ 1967-**، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1 ، 1994.

الأطروحات والمذكرات:

36. البريزات رايق سليم ، **مشروع الشرق الأوسط الكبير والسياسة الخارجية الأمريكية (الأهداف والأدوات والمعوقات رسالة مكملة لمتطلبات الحصول على شهادة الماجيستير** في العلوم السياسية، 2008.
37. بلخيرة محمد، **التحولات السياسية في الاتحاد السوفياتي وأثرها على الدول العربية" الوطنية، رسالة مكملة لمتطلبات الحصول على شهادة الماجيستير** في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية والاعلام ، تخصص علاقات دولية، 2003-2004.
38. بن بلعيد فريد ، **ادارة أوباما وعملية السلام الفلسطينية- الاسرائيلية (2008-2012)، رسالة مكملة لمتطلبات الحصول على شهادة الماجيستير** في العلوم السياسية، - تيزي وزو : جامعة مولود معمري ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيمات سياسية وعلاقات دولية، 2012.
39. ريموش سفيان، **جهود منظمة الأمم المتحدة في مكافحة الارهاب الدولي، رسالة مكملة لمتطلبات الحصول على شهادة الماجيستير** في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2003- 2004.
40. شبلي سعد شاكر ، **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة رسالة مكملة لمتطلبات الحصول على شهادة الماجيستير** في العلوم السياسية ، 2008.
41. العرجوم صلاح الدين ، **السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط وتأثيرها على الأمن القومي العربي (2000- 2008)، رسالة مكملة لمتطلبات الحصول على شهادة الماجيستير** ، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2008-2009.

42. وائل محمود الكلوب، **دور الارهاب في السياسة الخارجية الأمريكية نحو بلدان الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر(2001-2009)** ، رسالة مكملة لمتطلبات الحصول على شهادة **الماجيستير** في العلوم السياسية ، جامعة الشرق الأوسط، 2011.

43. وضاح مصطفى حسن الأسمر، **أثر الحراك العربي على الدور الوظيفي لدولة اسرائيل، رسالة مكملة لمتطلبات الحصول على شهادة الماجيستير**، فلسطين: كلية العلوم السياسية قسم التخطيط والتنمية السياسية، 2013.

المجلات والدراسات:

44. خير الله عصار، **قراءة في مشروع الشرق الأوسط الكبير**، مجلة الفكر السياسي،

45. http://www.aljazeera.net/opinions/pages/870a74af-ecab-4f4e-86cf-e2444a6fb376

46. سعيد الصديقي ، **السياسة الخارجية والديموقراطية : تعارض أم توافق؟**،المجلة العربية للعلوم السياسية، جامعة محمد الأول، المغرب.

47. نبيل محمد سليم، **العلاقات العراقية- الأمريكية على خلفية انتهاء أمد اتفاقية سحب القوات الأجنبية من العراق**، العدد 47، دراسات دولية.

المقالات والتقارير:

48. أبوهريرة زين العابدين عبد الحليم،" **قراءة في استراتيجية أوباما للأمن القومي**"، صحيفة سودانايل' 2010، على الرابط: ***http://www.sudanile.com/index.php/2008-05-19-19-50-58/178-2009-03-06-06-24-57/15707-2010-06-13-17-26-46*** .

49. **الاتفاقية الأمنية الأمريكية العراقية وانعكاساتها على المسألة الكردية في ظل الاحتلال الأمريكي** على الرابط:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Akrad/sec15.doc_cvt.htm

50. أحمد السيد تركي، **أعراض ما بعد الاحتلال**، السياسة الدولية، 2012، على الرابط: http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=780548

51. **ادارة أوباما تتجه لتصدير النفط الأميركي**، صحيفة العربي الجديد، 2014، على الرابط: http://www.alaraby.co.uk/economy/d1270781-5d1f-4e52-84cb-823a2619f5fa

52. اذاعة صوت روسيا، 2014، على الرابط : /http://arabic.ruvr.ru/news/2014_03_27/270297035

53. أليكسي بيلكو، **الشرق الأوسط في العلاقات الروسية الأمريكية: المواجهات مستمرة**، أنباء موسكو، على الرابط: http://anbamoscow.com/opinions/20130116/379371559.html

54. ايمان رجب، **الأمن والسياسة في العراق بعد الانسحاب الأمريكي**، 2010، على الرابط : http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=657093&eid=6012

55. أيمن الحماد، **هل غيّرت الصين أولوياتها في الشرق الأوسط؟**، صحيفة الرياض، العدد 16475، 2013، على الرابط : http://www.alriyadh.com/856569

56. بيان وزير الخارجية كيري، 2013، على الرابط: http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/05/20130528148028.html#axzz31piJJkLU

57. **تسلسل زمني لأهم الأحداث في العراق**، على الرابط:
http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2014/04/140424_iraq_timeline.shtm/

58. جواد الحمد ، **اتجاهات ومحددات تطوير العلاقات الصينية-العربية (2005-2010)**، مركز دراسات الشرق الأوسط-الأردن، 13-12 كانون أول/ديسمبر 2005، على الرابط:
http://www.mesc.com.jo/OurVision/2005/6.html

59. **حجم التبادل التجاري بين الدول العربية وروسيا** ، وكالة أنباء الامارات، 2014، على الرابط:
http://wam.org.ae/servlet/Satellite?c=WamLocAnews&cid=1290009956993&p=1135099400245&pagename=WAM%2FWamLocAnews%2FW-T-LAN-FullNews

60. حمزة حامد، **المتغيرات الاستراتيجية بعد الانسحاب الأمريكي**' مركز انماء للبحوث والدراسات، العراق،على الرابط: www.enmaacenter.org

61. راغدة بهنام ، **أوباما.. واختبار الشرق الأوسط** ، الشرق الأوسط جريدة العرب الدولية، العدد 10818، 2008، على الرابط:
http://classic.aawsat.com/details.asp?section=45&article=478253&issueno=10818#.U3LEYH-Qd3k.

62. صبري سميرة، **سياسة الولايات المتحدة تجاه عملية السلام في عهد أوباما**، مجلة دراسات شرق أوسطية ، العدد52، 2010، على الرابط :
http://www.mesj.com/52.html#%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9_.

63. عبد العزيز الفكي من الدمام، خلاف حول قدرة أمريكا على الاستغناء عن نفط الشرق الأوسط، جريدة الاقتصادية، العدد 7011، 2012، على الرابط:
http://www.aleqt.com/2012/12/21/article_718721.html

64. عصام الياسري، **العراق و خروج الاحتلال الأمريكي**، على الرابط:
http://saotaliassar.org/Frei%20Kitabat/1012Arabwriter/IsamAliasry01.htm يوم 26/05/2014.

65. غازي فيصل حسين، **إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي: دبلوماسية متعددة الأطراف**، صحيفة الشمس، 2010، على الرابط:
http://albasrah.net/pages/mod.php?mod=art&lapage=../ar_articles_2010/0610/qazi_24610.htm .

66. فراس الخفاجي، **إستراتيجية السعودية في بقاء الأمريكان داخل المدن العراقية**، 2009 ، عل الرابط: http://alakhbaar.org/home/2009/06/71675.html

67. فيكتور قطان، **السلاح النووي الإسرائيلي وعرقلة المسعى الأمريكي لمنع انتشار الأسلحة النووية**، صحيفة الشبكة،2012، على الرابط: http://al-shabaka.org/ar/node/452

68. كلمة الرئيس أوباما حول مستقبل مكافحة الإرهاب، 2013، على الرابط:
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/05/20130524148001.html#axzz31piJJkLU

69. ماثيو ليفيت، رؤية أوباما للأمن القومي الأمريكي – مواجهة التحديات العابرة للحدود بتعاون عالمي، 2010، على الرابط: http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/obamas-national-security-vision-confronting-transnational-threats-with-glob

70. محمد الجوهري، **أمن إسرائيل يسبق أي تسوية**، معهد واشنطن، 2009، على الرابط:
https://mohamedalgohri.wordpress.com/author/mohamedalgohri/page/9/ .

71. محمد الرميحي ، **النفط والعلاقات الدولية**، الكويت : علم المعرفة، العدد 50، 1982.

72. محمد زين العابدين محمد، استراتيجية الامن القومي للولايات المتحدة الاميركية، موقع سودانايل الالكتروني، 2010، على الرابط : ***http://www.sudanile.com/index.php/2008-05-19-17-39-36/231-2009-06-06-18-00-21/15300-2010-06-02-18-42-29***

73. محمود عبد الفضيل، **النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية**، الكويت: علم المعرفة، العدد 16، 1979.

74. **المخابرات الأمريكية ...دور غامض في العراق** ، على الرابط: http://www.annabaa.org/nbanews/2012/03/037.htm

75. مختار شعيب، **القضايا العربية فى رؤية أوباما وماكين**، جريدة الديموقراطية، 2008، على الرابط: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=925290&eid=757

76. ميرل ديفيد كلرهالس، **أوباما يعلن تدابير جديدة لأمن الطاقة**،2011 ، على الرابط : **http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/article/2011/03/20110331115824x0.158315.html#axzz31piJJkLU** يوم 2014/05/16.

77. ناظم نواف الشمري، **سيادة العراق الوطنية- وأفاق المستقبل-**

78. وليد عبد الحي، **متغيرات الاستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط**، مركز الجزيرة للدراسات ، 2011، على الرابط: http://studies.aljazeera.net/reports/2011/12/201112484450942361.htm

الجرائد:

79. الشرق الأوسط جريدة العرب الدولية، **كيف ستتعامل أميركا مع كنز الغاز الطبيعي؟**، العدد 12306، 7 اغسطس 2012.

80. محمد عابد الجابري، **الديمقراطية وحقوق الانسان**، كتاب في جريدة، لبنان، العدد رقم 95 ، 5 تموز 2006.

المراجع باللغة الانجليزية:

الكتب:

81. David Mendell, **OBAMA A PROMISE OF CHANGE** ,New York, 1ST edition, 2008.
82. Margaret Scott and Westenley Alcenat, **Revisiting the Pivot: The Influence of Heartland Theory in Great Power Politics** (Macalester College : May 9th , 2008.
83. Michael T, Klare, **Resource Wars : The New Landscape of Global Conflict**, Metropolitan Books, New York, 2001.

المقالات والتقارير:

84. Agreement Between the United States of America and the Republic of Iraq On the Withdrawal of United States Forces from Iraq and the Organization of Their Activities during Their Temporary Presence in Iraq.
85. Middle East and North Africa , **Revenue watch institute,** http://www.revenuewatch.org/countries/middle-east-and-north-africa
86. Seal of the president of the united states : **the National Security strategy of the United States of America**, Washington, the white house, May 2010.

87. **THE VITAL TRIANGLE: CHINA, THE UNITED STATES, AND THE MIDDLE EAST, CHINA–MIDDLE EAST PROJECT MIDDLE EAST PROGRAM**, Center for Strategic and International Studies, Washington.

الجرائد :

88. Halford J Makinder, **The geographical pivot of History** (UK : the geographical journal, N°4, April 1904.

المراجع بالغة الفرنسية:

الكتب:

89. André Julien Mbem, **Obama, L'islam et le choc des civilisations – Discours prononcé par Barack Obama le 4juin 2009 a l'université de caire**, l'Harmattan, paris, 2009

90. Christophe fasquel , **quelle politique de désarmement nucléaire pour l'administration Obama ?,** l'Harmattan, paris , 2011.